غزة - أريحا

تسوية مستحيلة

جورج المصرى

مركز
الحضارة
العربية
للاعلام والنشر

غزة اريحا .. تسوية مستحيلة

المــؤلـــــــــف : چورج المصرى

الإخــراج الفـــــنى : د . يحيى عبد الظاهر

الطبعة الأولى مارس ١٩٩٥

النـاشـــــــــــر :

الجمع والصف الالكترونى:

مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر

٤ شارع العلمين - ميدان الكيت كات - جيزة

ت : ٣٤٤٨٣٦٨

رقم الإيداع : ٢٢٦٨ / ٩٥

الترقيم الدولي : I.S.B.N.977-5121-69 - 8

إلى أعضاء نادى السلام الامريكى

"ليس هناك أقوى من رجل عاش من أجل فكرة"

جمال عبد الناصر

مقدمة

يشكل إعلان مبادئ غزة - أريحا أولاً تحولاً نوعياً فى الصراع العربى الإسرائيلى لصلحة الدولة العبرية . فهو اتفاق يلغى كافة نضالات الشعب الفلسطينى ويكرس الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية على الوطن العربى لعقود طويلة قادمة .

لقد صيغ الإعلان بحيث يمكن خلق صعوبة تامة فى المفاوضات الجارية تحت مظلته عند كل نقطة . ومن السخف تصور أن تصميماً كهذا قد وضع لإقرار الحقوق بل فى الحقيقة لاستبعادها فى إطار مسرحيات تفاوضية . وهو الأمر المطروح برعاية الولايات المتحدة والتى التزمت لإسرائيل أن تترك لها كامل الإدارة لـ (عملية السلام) بل وتؤمّن لها التغطية وتتستر على كافة أفعالها .

إن الإعلان افتقد إلى أي مرجعية دولية وهو مسؤول عن الارتهان الفلسطينى السياسى وعن التبعية الفلسطينية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلى الذى أصبح محكوماً بإلزامية قانونية - تعاقدية سيبقى ملازماً لمستقبل الحكم الفلسطينى وهو ما يعنى أن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون تسوية مستحيلة لنزاع هو فى حقيقته صراع مستمر حول الوجود والأرض ولتكون التسوية مستحيلة . ولإثبات تلك الفرضية نتناول فى هذا الكتاب :

* مقدمات الاتفاق .
* ماهية الاتفاق .
* الجوهر الأمنى .
* معضلة الحكم الذاتى .
* التحديات الاقتصادية .
* الترتيبات الشرق أوسطية القادمة .
* مستقبل إعلان المبادئ .

□□□

-١-

مقدمات الاتفاق

وجهت إلى اتفاق غزة - أريحا انتقادات عديدة كان من أبرزها أن الاتفاق هو خروج على قاعدة التنسيق التى تفاهم عليها القادة العرب منذ مؤتمر مدريد. ووجد بعض المنتقدين أن هذا الخروج يتخذ طابعاً مؤلماً . فبعد انتهاء اجتماع وزراء خارجية دول الطوق العربية جاء البيان الختامى مؤكداً على أن الأطراف العربية المشاركة فى عملية السلام تؤكد التمسك بالتضامن والتنسيق بينها "(١).
هذا بينما كان المفاوضون من منظمة التحرير الفلسطينية يضعون اللمسات الأخيرة على الاتفاق الثنائى مع حكومة رابين العمالية . وقد ظهر بوضوح على مدى عشر جولات من المفاوضات الثنائية أن التنسيق العربى فيها صورى وأن آلية الاجتماعات شبه المنتظمة لوزراء الخارجية (الرباعية ثم الخماسية) تفتقد إلى وظيفة محددة ومتفق عليها . إن جوهر المشكلة يكمن فى أزمة الثقة بين منظمة التحرير والأطراف العربية التى يمكن التعاون معها وبخاصة الأردن على الرغم من وجود مجالات يستفيد منها الطرفان الفلسطينى والأردنى من التنسيق بشأنها .
وكشفت خبرة التفاوض منذ ١٩٩١ أن التطلع إلى تنسيق جدى يصطدم بواقع موضوعى مأزوم لا تقتصر أزمته على التفكك وانما على تباين وتفاوت سائر الاطراف العربية فيما يتعلق بالمفاوضات الثنائية والبعد الإقليمى للتسوية .

وأوجدت الأشهر القليلة ، ما بين تولى حكومة رابين السلطة والإعلان عن وجود محادثات إسرائيلية - فلسطينية بشأن ترتيبات الحكم الذاتى فى أوسلو، سلسلة من الحقائق على أرض الواقع شجعت رابين وقيادة منظمة التحرير على الاستفادة من ظروفها السياسية الضاغطة :

١- تنامى حركتى حماس والجهاد داخل الأراضى العربية المحتلة مقابل اهتزاز مكانة عرفات وحدوث تصدع بين القيادة فى تونس والتنظيمات الفلسطينية فى سوريا ولبنان وبما أن الولايات المتحدة وإسرائيل فشلتا فى إنشاء قيادة بديلة من الداخل بزعامة فيصل الحسينى، وبما أن الوفد الفلسطينى المعارض عجز بعد عشر

جولات عن إيجاد صيغة مشتركة خارج سلطة المنظمة فإن تأجيل الحل قد يسقط عرفات ويؤدى الى تبدلات فى موازين القوى فى المنظمة .

٢ - بروز تيار قوى داخل الجانب الفلسطيني المفاوض بان المفاوضات العلنية لم تؤد إلى أى نتيجة حاسمة فكان أقصى ما وصل اليه ذلك الجانب تم اثناء الجولة السادسة ٨/٢٤ - ١٩٩٢/٩/٣ . ففى الاجتماع الاول للمسار الفلسطيني - الإسرائيلي فى ٨/٢٥ قدم الإسرائيليون نصا عنوانه "المجلس الاداري لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية : نظرة عامة " (٢) . ولم يختلف مضمون هذا النص اختلافاً يذكر عن مبادرة شامير . فلم تذكر مرجعية القرار ٢٤٢ ولا انسحاب القوات الإسرائيلية خلال الفترة الانتقالية ولا مسألتى الأرض والمياه . وعلى أية حال فقد خاب أمل الطرف الفلسطيني بعد ما توقعوا نصاً أكثر تعاوناً ورأوا أن الوثيقة الجديدة منحدرة من وثيقة شامير وكان الأمر الجديد فى الوثيقة فكرة الهيئة التي تضمنها اقتراح المجلس الاداري إلا أن تضمينات المجلس ما لبثت أن قيدتها ضمانات صارمة إلى حد أن أفرغت ذلك الاقتراح من مضمونه وجعلته لا يصلح منطلقا للتفاوض وحتى من وجهة نظر المتفائلين فإن الخطة الجديدة لم تقدم شيئا أكثر من نوافذ فى اتجاه انفتاح سيكون من شأن تحقيقه أن يمنح الجانب الإسرائيلى فرصاً للمطالبة بمزيد من التنازلات بحيث يكون الفلسطينيون أبعد عن المبادئ الأساسية التى أعربوا عنها فى صيغتهم الخاصة المتعلقة بترتيبات الفترة الانتقالية . وعلى وجه العموم فان الجانب الفلسطيني فى المفاوضات الثنائية كانت تفصل بين آماله والواقع هوة عميقة كان أهمها أن صيغة مدريد لم توفر تفسيراً قانونياً ملزماً لكافة الأطراف للقرار ٢٤٢ وهو أساس المفاوضات .كما كان على الفلسطينيين القبول باجراء التفاوض مع إسرائيل عبر مرحلتين يفصل بينهما هامش زمنى ، الأولى مفاوضات المرحلة الانتقالية والهدف منها الاتفاق بين الطرفين الاسرائيلى والفلسطينى على صيغة الحكم الذاتى للضفة والقطاع تمتد لخمسة اعوام على أن تبدأ المرحلة الثانية التى يتقرر فيها مصير الأراضى فى العام الثالث من بدء تطبيق الحكم الذاتى . (٣)

٣ - تصاعد المطالبات اليمينية فى الكيان الإسرائيلى برفض أى حلول مع الفلسطينيين مما أشعر رابين بخطورة مطالبة الليكود بإجراء انتخابات جديدة على

منصبه وأدى ذلك إلى طرح مشروع غزة - أريحا لصد هجمة اليمين ومنع تخويف الحلقة اليسارية الضعيفة فى الائتلاف الحكومى أو إجبارها على الاستقالة وكان بهذه المحاولة يسعى إلى تحريك المفاوضات المجمدة وحض الادارة الأمريكية على تسريع اجراءات التطبيع الإسرائيلية - الفلسطينية .

٤ - الدور الأردنى فى العملية التفاوضية . فمن المعروف ان صيغة الوفد الفلسطينى - الأردنى فى المفاوضات اتاحت للأردن ، فى بعض الحالات ، الانفراد بالتباحث مع إسرائيل وتجاهل التنسيق المشترك مع الجانب الفلسطينى والمنظمة . وانهيار التنسيق العربى عامة بشأن التفاوض دفع الأردن إلى تعميق صلاته مع إسرائيل لحماية مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية . فقال مسئول كبير " إذا وقفنا موقفا سلبيا ننتظر ما ستسفر عنه الامور سنجد أنفسنا بعد خمسة اشهر امام واقع مرير قد يملى علينا قرارات سياسية ضارة بنا "(٤) . ولهذا عادت عمان إلى فكرة احياء مشروع المملكة المتحدة وهو ما أخاف منظمة التحرير من حدوث تطورات تبعدها عن المشاركة فى المفاوضات وتجعل من الأردن المفاوض الوحيد بالنسبة لمستقبل الضفة والقطاع ، وكان هذا المشروع يضع خيار عودة الضفة الغربية إلى الأردن فى التطبيق ويلغى وضعية المنظمة كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى ورفض الخيارات الفيدرالية أو الكونفيدرالية مع النظام الهاشمى ، وفى رأى البعض أن ثمة مصالح مشتركة إسرائيلية - أردنية فيما يخص عدائهما المشترك لمنظمة التحرير وافتراض وجود نوع من المراقبة الشديدة من الطرفين (إسرائيل والحكم الأردنى) لمسار الحركة الوطنية الفلسطينية هو افتراض له ما يبرره فى ضوء حرص إسرائيل على إبقاء الوجود الفلسطينى طى النسيان أو ربطه بالأردن فى أضعف الفروض وحرص الأردن على وحدة الضفتين بل والبقاء الذاتى (٥) ، ومن هنا حرصت قيادة منظمة التحرير على فك ارتباطها التفاوضى مع الوفد الأردنى واتصلت بالحكومة العمالية مباشرة .

وتؤكد أوساط المنظمة أن اتصالها الأول مع الحكومة بدأ قبل سبعة اشهر بواسطة النائب العمالى افرايم سنيح الرئيس السابق للادارة المدنية فى الأراضى المحتلة . وقد اختاره اسحق رابين من خارج الوزارة لكى يحتفظ لنفسه بحق التنصل إذا اشتدت الحملة ضده وأيده فى هذه الخطوة شيمون بيريز وزير خارجيته

وأربعة وزراء آخرين . أما اللقاء الثاني ١٠/٥/١٩٩٣ فقد تم بالقاهرة بحضور ياسر عرفات واسامة الباز مدير مكتب الرئيس مبارك للشئون السياسة وينمرود نوفيك السفير فوق العادة لبيريز وفي اللقاء السري الثالث حضر وزير البيئة المقرب من رابين موسى ساريد للدلالة على جدية المحادثات. (٦)

٥ - تزايد دور الادارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط . تحت مسميات مختلفة أهمها دور الشريك الكامل . فهذا الدور في الواقع نتيجة نهائية لمجمل التغيرات التي طرأت على الجغرافيا السياسية للمنظمة . والسلام وفق مفهوم الشريك الكامل هو النظام الشرق الأوسطي . فإذا كانت مجمل تغيرات النظام العالمي الجديد أدت إلى تحديد خيارات السلام فإن المفهوم لم يعد يحمل المضامين ذاتها ، وبالتالي لامعنى للاختلاف على مسألة التطبيع وفتح السفارات أو حتى إلغاء المقاطعة الإسرائيلية إنما المهم هو جعل السلام جزءاً من تشكيل كامل . ورغم أن عملية التفاوض قائمة منذ مدريد في اكتوبر ١٩٩١ بدعوة مشتركة من موسكو وواشنطن إلا أن العملية بكاملها هي مبادرة من الألف إلى الياء وبينما كانت الولايات المتحدة تضغط بقوة في اتجاه كسر المحرمات العربية فإنها لدى الحديث عن المحرمات الإسرائيلية كانت تختار الحياد بل تدير وجهها لتتجاهل الضغط على إسرائيل، وإعادة طرح فكرة الشريك الكامل كعنوان للدور الأمريكي القادم كان موضع ترحيب لدى الجانب الإسرائيلي.

وفي الواقع أن المصادر الإسرائيلية أعادت مؤخراً استقراء هذا المفهوم من خلال بعض الدراسات السياسية التي يمكن أن يتأثر بها مسئولو إدارة كلينتون. ومن تلك الدراسات دراسة مشتركة كان قد أعدها صمويل لويس السفير الأمريكي السابق في إسرائيل وكينيث ستين رئيس مركز كارتر في جامعة ايموري عام ١٩٩١ وأصبح لويس رئيساً لإدارة التخطيط السياسي في وزارة وارين كريستوفر ومن ثم أصبحت لديه القدرة على تنفيذ أفكاره حول الشريك الكامل . ومن أبرز تلك الأفكار القول بأن التفاوض المباشر بين العرب والإسرائيليين هو رمز مهم يعبر عن القبول ومن ثم فإنه يستحق السعي في سبيلها ، ولكن بسبب الفجوة التاريخية والسيكولوجية الواسعة بين الطرفين فإن المفاوضات المباشرة لا تؤدي إلى اتفاق إلا بمشاركة وسيط ثالث نشيط وخلاق . وتمضي الدراسة في فهمها للدور الأمريكي

فتقرر أن على الوسيط الأمريكى ألا يطرح على المائدة خطة أمريكية ولكن بدلاً من ذلك عليه أن يقوم بمهمة تسهيل الاتفاق من خلال التشاور مع كلا الطرفين لتوفير الغطاء السياسى(٧). أما بالنسبة إلى المفاهيم الراهنة فيمكن استخلاصها من مواقف وبيانات راسمى سياسة إدارة كلينتون ولا سيما دنيس روس المنسق الأمريكى الخاص بشؤون الأوسط فى وزارة الخارجية وفق النقاط الآتية :(٨)

(أ) إن حتمية السلام انبثقت من متغيرات إقليمية وأحداث عالمية بينها زوال الاتحاد السوفيتى، ونهاية الحرب الباردة وتضاؤل الأمل بحل عسكرى ورواسب حرب الخليج .

(ب) إن الغاية الأساسية من المبادرة الأمريكية وصيغة مؤتمر مدريد مساعدة الأطراف المعنية على تحقيق تسوية سلمية عاجلة ودائمة وشاملة من خلال المفاوضات المباشرة على مسارين بين الدول العربية وإسرائيل وبين الفلسطينيين وإسرائيل على اساس قرارى مجلس الامن الدولى ٢٤٢ و ٣٣٨.

(جـ) إن إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل هو ثمرة للمبادرة وخطوة أولى مهمة باتجاه التسوية الشاملة كما ان المفاوضات على جميع المسارات حققت تحولا فى عملية سقوط المحرمات ومن بينها الاعتراف والمفاوضات المباشرة وحل معضلة التمثيل الفلسطينى وهو أمر لم تتمكن اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل من تحقيقه .

(د) إن موقف الولايات المتحدة العملى لا يقتصر على تشجيع المفاوضات والتدخل لنزع فتيل تفجيرها أو عرقلتها بل يمتد حسب تعبير روس نفسه إلى لعب دور الوسيط النزيه والشريك الكامل .

إن الاستراتيجية التى تتبناها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط هى جزء من استراتيجيتها الشاملة فى النظام العالمى الجديد ووسط تجمع ملامح صراع عالمى جديد بعد انتهاء الحرب الباردة يعتمد سلاحها على التنافس الاقتصادى والتسابق للسيطرة على الأسواق العالمية . ويأتى اتفاق غزة - أريحا أولاً فى التصور الأمريكى لإحداث أكبر قدر ممكن من الاستقرار فى المنطقة . وحسب ادوارد جيرجيان، مساعد وزير الخارجية الأمريكى السابق لشؤون الشرق الأدنى والسفير

الأمريكى الجديد فى إسرائيل فى كلمة ألقاها أمام مجلس الشؤون العالمية بلوس أنجلوس وحدد فيها مفهوم السلام القائم على تطويق الخيار العسكرى [٩] :

(أ) منذ إنشاء إسرائيل يستغل المتطرفون فى المنطقة القضية الفلسطينية لخدمة أهدافهم السياسية وحل الخلافات الفلسطينية- الإسرائيلية وهو ما يمثل نقطة هامة لتجمع الأطراف الراديكالية والعلمانية والدينية على حد سواء .

(ب) إن سباق التسلح فى الشرق الأوسط يغذى جزئيا النزاع العربى - الإسرائيلى ومن شأن حل هذا النزاع أن يؤدى إلى تخفيف عمليات الحصول على الأسلحة نوعاً ما وتخفيف العبء الثقيل الذى تشكله النفقات الدفاعية لدى إسرائيل والبلدان العربية على السواء .

(جـ) من المرجح ، وفقا لتوقعات الأمم المتحدة الخاص بالسكان ان يتضاعف مجموع سكان الشرق الأوسط خلال الأعوام الثلاثين القادمة وبحلول عام ٢٠٢٥ ، يمكن أن يصبح ما بين ٤٩٠ مليون نسمة و ٥٦٠ مليوناً وتأثير ذلك على التوازن الدقيق بين الناس والسياسة والموارد وبخاصة المياه ظاهر للعيان . فالعمل الذى بدأت لجان العمل المتعددة الأطراف حول هذه القضايا المهمة يعتبر خطوة فى الوقت الذى تتطلع فيه حكومات المنطقة وشعوبها إلى حلول إقليمية لمتطلبات سياسية واقتصادية واجتماعية ملحة لتوفير أساس لتعاون إقليمى فعال على مختلف المستويات .

(د) بخصوص إسرائيل يؤكد أحد المسؤلين فى ادارة كلينتون [١٠]، بأن الرئيس ووزير الخارجية يؤكدان بأن مقاربتنا حيال المفاوضات ستتضمن العمل مع إسرائيل لا ضدها . إننا ملتزمون بتعميق شراكتنا الاستراتيجية مع إسرائيل من أجل السلام والأمن وعلى الذين يسعون بصدق إلى سلام شامل وحقيقى أن يدركوا ان هذا لن يتحقق من دون قيام إسرائيل بالانسحاب من أرض مع ما يتطلبه ذلك من مخاطر ملموسة على أمنها وعلى الذين يبحثون عن تقدم حقيقى أن يدركوا أن هذا التقدم لن يتحقق من دون هذا النوع من العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل . ولقد كان الرئيس كلينتون أكثر وضوحاً فى تحديد سياسته تجاه إسرائيل

عندما أعلن خلال شهادة تثبيته أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ أن إسرائيل هى الديمقراطية الوحيدة فى المنطقة، وأن إدارته ستلتزم بعلاقات استراتيجية قوية وحيوية معها وأن إدارته ملتزمة أيضا بحق إسرائيل فى الوجود ضمن حدود آمنة كون ذلك ضروريا من أجل قيام سلام عادل ودائم .

ولعل أبرز المعبرين عن التوجه الصهيونى داخل الإدارة الأمريكية هو آل غور نائب الرئيس الذى يقول عنه السيناتور اليهودى الديمقراطى عن ولاية كونكتيكت "جوزيف ليبرمان" أن غور مرشح يهودى جيد جيداً وأن آراءه متوافقة فى غالبية الموضوعات بما فى ذلك البيئة مع آراء الجالية اليهودية. وقد لعب الرجل دوراً مركزياً فى تنظيم أول مؤتمر يهودى وطنى حول البيئة[١١]، وبالفعل فإن غور صوّت إلى جانب جميع الاقتراحات التى تتضمن مساعدات مالية أو عسكرية إلى الكيان الصهيونى وضغط من أجل إعطائها ضمانات القروض . وكان قد قام برحلته الأولى إلى الكيان الصهيونى عام ١٩٨٦ عن طريق الرحلات المنظمة التى ترتبها منظمة يهودية معروفة هى "الرابطة اليهودية ضد التشهير" .

إن المراقب العربى فى واشنطن يجد من الصعب عليه أن يفهم كيف أن أربعة يهود أمريكيين يمثلون وفداً يزور الشرق الأوسط أى مائة فى المائة مقابل أقل من ثلاثة فى المائة هى نسبة اليهود الأمريكيين من الشعب كله أو كيف أن منصباً حساساً مثل المسئول عن حقوق الإنسان فى وزارة الخارجية أو الدفاع تقع فى يد اليهود الأمريكيين بنسبة تفوق أضعاف عددهم أو كيف أن منصب مساعد الرئيس لشؤون الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى أصبح وقفاً على اليهود وآخرهم انديك أكبر المستشارين الموالين للكيان الصهيونى ولم تعرف عن أسلافه فى منصبه الحالى (وليام كوانت ثم روبرت هنت) صلات وثيقة مثله باللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة (ايباك) حيث كان مديراً تنفيذياً لمؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وهى الهيئة الاستشارية التى أنشأتها ايباك[١٢] . وحتى الدعاوى التى تم ترويجها لفترة حول دعم كريستوفر للعرب كانت مضللة ولعل ما يثبت العكس هو صيغة الشريك الكامل لمصلحة الكيان الصهيونى التى يتبناها كريستوفر ثم أن مؤيدين صهاينة مثل ادوارد ساندر الرئيس السابق لـ (ايباك)

وايز نستات أحد أهم مستشارى كلينتون أكد أن كريستوفر صديق لإسرائيل واليهود ومعارض دائم لأى تعاطف مع القضية الفلسطينية . أما مؤسسة الرئاسة فسياستها فى الشرق الأوسط كانت تسعى دائماً إلى تحقيق هدفين متناقضين هما الطاقة البترولية والكيان الصهيونى . وعملية التسوية التى بدأت منذ مدريد مع إدارة بوش كانت تسعى إلى التسوية بإقناع العرب أن آلية النظام العالمى الجديد تنتهج خطاً متوازناً بينهم وبين الطرف الإسرائيلى · أما إدارة كلينتون فهى تسعى إلى التسوية دون أن تكلف نفسها ادعاء التوازن بل تثبت الوقائع المتتالية أن علاقتها بالكيان الصهيونى تتقدم على الاعتبارات الأخرى ·

إن الأسباب السابقة ساعدت على تسريع المفاوضات السرية على المسار الفلسطينى - الإسرائيلى ومهدت الطريق لخيار غزة - أريحا أولاً الذى انعقد فى ظل ظروف دولية وإقليمية تضعف من قيمة ودور المفاوض العربى · ولهذا تبدو هشاشة إعلان المبادئ بين الكيان الصهيونى والمنظمة لأنه خرج من شقوق العجز والضعف الذى أصاب السياسة العربية بشكل عام والسياسة الفلسطينية بصورة خاصة التى اجهضت نتائج الانتفاضة كما أوضح التكالب الشديد على التكيف مع آليات النظام الدولى الأمريكى ·

■■■

- ٢ -

ماهية اتفاق غزة - أريحا .. أولاً

من المؤكد أن إعلان المبادئ قد وضع حدا لنمط المواجهة (الصراع العربى- الصهيونى) سواء من حيث جوهره أو آليات العملية التفاوضية التى تم بها . وأولى تلك الآليات هى الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيونى أو الحكومة العمالية .وبداية فقد تم الاعتراف خارج الأطر الديمقراطية للمنظمة منذ انطلاقتها وما يعرف بميثاق منظمة التحرير هو بمثابة الدستور للدولة وأما العنوان الرسمى له فهو "الميثاق القومى الفلسطينى" والذى يعرف منذ عام ١٩٦٨ بـ الميثاق الوطنى الفلسطينى والى جانب هذا الميثاق يوجد الجزء المكمل له وهو النظام الأساسى. وهناك ست مواد فقط من المرجعين القانونيين معاً تشكل الإطار القانونى لاتخاذ القرارات باسم الشعب. فقد ورد فى النظام الأساسى بشأن المجلس الوطنى فى المادة السابعة من الباب الثانى "المجلس الوطنى هو السلطة العليا لمنظمة التحرير وهو الذى يضع سياسة المنظمة ومخططاتها ومراميها"، وجاء فى المادة الثانية عشر من الباب الثانى عن النصاب والنسبة المئوية فى التصويت "يتكون النصاب القانونى للمجلس بحضور ثلثى أعضائه وتتخذ القرارات بغالبية أصوات الحاضرين" ، وأما فى شأن النسبة المطلوبة فى حال إجراء تعديل دستورى فورد ضمن الأحكام العامة فى المادة التاسعة والعشرين من الميثاق نسبة الثلثين واشترطت جلسة خاصة للتعديل . وفيما يتعلق بصلاحيات اللجنة التنفيذية وعلاقتها بالمجلس الوطنى جاء فى النظام الأساسى فى المادة الخامسة عشر من الباب الثالث المتعلق باللجنة التنفيذية" أنها أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة وتكون دائمة الانعقاد وأعضاؤها متفرغون للعمل وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التى يقررها المجلس الوطنى وتكون مسئولة أمامه مسئولية تضامنية وفردية "، أما بشأن النصاب والتصويت فى اللجنة التنفيذية فقد ورد فى المادة الواحدة والعشرين من الباب الثالث نفسه "يتكون النصاب القانونى للجنة التنفيذية من ثلثى أعضائها وتتخذ قراراتها بغالبية أصوات الأعضاء

الحاضرين[١٣] . ويتضح من المادة الدستورية الخامسة عشر من النظام الأساسى أن اللجنة التنفيذية تنفذ سياسة المجلس الوطنى وقراراته . فهى بالتالى ليست المرجعية القانونية فى أى حال للموافقة على اتفاق مصيرى كاتفاق غزة - أريحا لان المرجع القانونى الوحيد هو المجلس الوطنى الفلسطينى .

مشروعية الاتفاق :

لقد تمت إجازة الاتفاق خارج الشرعية الديمقراطية . إذ لم تتم إحالته إلى المجلس الوطنى الفلسطينى للبت فيه بل ولم يعرض حتى على المجلس المركزى قبل توقيعه ، وحيث تم بحثه فى اللجنة التنفيذية التى لا تملك صلاحية التقرير لم يحظ بالإجماع أو التوافق " إن محاولة تبرير هذا الاغتصاب الإدارى غير الشرعى بالقول : أن اللجنة التنفيذية حصلت على تفويض من المجلس الوطنى الأخير بإدارة عملية التفاوض لاتستند إلى أى أساس ذلك لأن التفويض المزعوم كان مشروطاً بتمسك المنظمة بالثوابت الوطنية ولم يكن لمجرد التوقيع على بياض . وما قام به فريق التسوية فى قيادة المنظمة أقرب إلى تدمير تلك الثوابت والذى لم يكن يثق بشرعية خياره فأحجم عن إحالة الاتفاق إلى المجلس الوطنى وأجازه بعيداً عن ميدانه الطبيعى والشرعى"[١٤] . وبناء عليه فالقرار الذى اتخذته اللجنة التنفيذية فى اجتماعها بتونس ليلة ٩/١٠ سبتمبر ١٩٩٣ بالموافقة على الاتفاق يعتبر قرارا مخالفا للميثاق الفلسطينى وأما القرار الذى اتخذ ليلة ١١/١٢ اكتوبر ١٩٩٣ من قبل المجلس المركزى بالموافقة أيضا فهو قرار لا يغنى فى أى حال عن قرار يصدر عن المجلس الفلسطينى الوطنى .

أما بشأن النسبة المطلوبة لاتخاذ قرار مصيرى كهذا فهى نسبة الثلثين من مجموع أعضاء المجلس الوطنى لأن اتفاقا كهذا يستلزم شطب عدد كبير من بنود الميثاق وإجراء تعديلات على عدد آخر لكى يتلائم الميثاق مع الاتفاق . وقد أوردت وكالة فرانس برس إشارة إلى المواد التى كانت إسرائيل تطالب بإلغائها قبل الاعتراف المتبادل بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية . وحسب تلك الإشارة فهى المواد التالية :

المادة (٢) : فلسطين بحدودها التى كانت قائمة فى عهد الانتداب البريطانى

إقليمية لا تتجزأ .

المـــادة (٩) : الكفـاح المسلح هو الطريق الوحيـد لتـحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً ، ويؤكد الشعب العربى الفلسطينى تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه وعن حقه فى الحياة الطبيعية فيه وممارسة السيادة عليه .

المادة (١٠) : العمل الفدائى يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية وهذا يقتضى تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها فى الثورة الفلسطينية المسلحة وتحقيق التلاحم النضالى الوطنى بين مختلف فئات الشعب الفلسطينى وبينها وبين الجماهير العربية ضمانا لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها .

المادة (١١) : تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطينى وحقه الطبيعى فى وطنه ومناقضته للمبادئ التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفى مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة (٢٠) : يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الترابط التاريخى أو الروحى بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة فى مفهومها الصحيح وأن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون فى الدول التى ينتمون إليها .

المادة (٢١) : الشعب العربى الفلسطينى معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها .

المادة (٢٢) : الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضوياً بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم فى العالم وهى حركة عنصرية تعصبية فى تكوينها وعدوانية توسعية استيطانية فى أهدافها وفاشية نازية فى وسائلها وان إسرائيل هى أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية

العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربى لضرب أمانى الأمة العربية فى التحرير والوحدة والتقدم .

المادة (٢٣) : دواعى الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفاظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستيفاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها .

وتتعلق هذه المواد الثمانية بجوهر الصراع العربى - الصهيونى وقضية فلسطين وهذه المواد أصبحت عديمة الأثر وغير سارية المفعول وهذا أمر لا يملك أحد أن يقرره من حيث الشكل إلا المجلس الوطنى وبأكثرية ثلثى مجموع أعضائه فى جلسة خاصة يُدعى إليها من أجل هذا الغرض وفق نص المادة ٣٣ آخر مواد الميثاق . والغاء هذه المواد يعنى الغاء منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها وهو ما يؤكد أن الاعتراف المتبادل بين المنظمة والكيان الصهيونى أمر غير مشروع وخارج الإطار الديمقراطى للمنظمة .

وتأتى هذه المطالب الإسرائيلية لإلغاء مواد الميثاق الوطنى الفلسطينى لتنفيذ عدة أمور :

١ - تكريس الحل غير الديمقراطى فى فلسطين فى وقت ابتهج فيه العالم اجمع بانتصار الخيار الديمقراطى لجنوب افريقيا وإجراء أول انتخاب هناك بعد أن سلّم المستعمرون المستوطنون بنبذ العنصرية وكم تبدو المفارقة بين ما يحدث فى بريتوريا وما تم فى أوسلو والقاهرة .

٢ - ثبات الموقف الإسرائيلى على عدم تحديد طبيعتها كدولة ،وهى غير ملتزمة بدستور أو حدود ،وتكتفى بالقول انها دولة يهودية وتمضى فى تبنى الصهيونية التوسعية الداعية إلى تهجير اليهود من أوطانهم إلى فلسطين ليمارسوا الاستعمار الاستيطانى ضد العرب .

٣ - تغيير هوية القدس وفرض أمر واقع التمييز والعنصرية والمجافى للديمقراطية والذى يستهدف من خلال مفاوضات الحل النهائى ترسيخ إسرائيل دولة يهودية خالصة للمستوطنين الصهاينة على أكثر من تسعين بالمائة من فلسطين وحصر الفلسطينيين فى معازل داخل أجزاء مقطعة الأوصال (كانتونات) .

٤ - إن الاعتراف المتبادل فى القانون الدولى أنواع عدة ، منها الاعتراف

الرسمى الذى ينص على قبول واضح من دولة بشرعية دولة أخرى فى إطار حدودها الحالية وهناك اعتراف واقعى هو اعتراف بقبول هذه الدولة من دون الاعتراف بشرعيتها بحيث لا تقوم أية علاقات أو تعاملات بين الدولتين . ويعتبر الاعتراف ممارسة أحد حقوق السيادة للدولة لذلك فإن اعتراف إسرائيل بالمنظمة اختلف عن اعتراف المنظمة بأسرائيل بسبب الخلل فى التوازى فى وضع السيادة لكل من الطرفين . ويمكن الإشارة إلى أن الاعتراف الإسرائيلى يختلف عن اعتراف الجمعية العامة للامم المتحدة بصفة المنظمة عام ١٩٧٤ والذى على أساسه نالت المنظمة مقعد مراقب دائم فى الجمعية العامة . فالاعتراف الأول تضمن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وفى مقاومة الاحتلال كما نصت على ذلك المادة ٥١ من ميثاق المنظمة الدولية والاعتراف الإسرائيلى الأخير بالشروط التى وافقت عليها المنظمة سيلغى اعتراف كثير من دول العالم بدولة فلسطين التى أعلنها المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٨ بعد قبول المنظمة التحول إلى حزب سياسى يمثل الشعب الفلسطينى أمام الكيان الصهيونى .

إعلان المبادئ والقانون الدولى :

وقد شهدت العلاقات الدولية عدداً غير قليل من الاتفاقات التى عقدتها دول مستقلة مع ممثلى ثوار أو محاربين ولهولاء الممثلين وضع قانونى موصوف فى إطار القانون الدولى ولهم حقوق بدءاً بحق الاعتراف ووصولاً إلى ممارسة حق تقرير المصير .

وتسترشد الاتفاقات تلك بالمبادئ القانونية المستقرة فى القانون الدولى وتحتاط لجميع الأمور الإجرائية اللاحقة وتوضح الهدف الأساسى المراد تحقيقه على أن يكون هذا الهدف متفقاً عليه . ويأتى اتفاق غزة - أريحا أولاً مخالفاً لكل القواعد والقوانين الدولية . فمن شروط الاعتراف المتبادل تحقيق قدر من التناظر بين طرفيه وهو شرط يفتقر الاتفاق إليه (١٥). فمنظمة التحرير قبلت الاعتراف بالكيان الصهيونى الذى يحتل أراض عربية وفلسطينية ومن دون أن يكون هناك هدف واضح من المفاوضات يبرر التوقف عن الكفاح المسلح أو المقاومة . بل أن اعتراف المنظمة بحق إسرائيل فى الوجود فى أمن وسلام لا يشكل إقراراً بوجود

دولة قائمة فعلاً وحسب وإنما يشكل التزاماً بالعمل على توفير السلام والأمن لهذه الدولة فى حين أن اعتراف الحكومة الإسرائيلية بالمنظمة اقتصر على اعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطينى من دون الاعتراف بحق هذا الشعب فى تقرير المصير وإنشاء الدولة. ولم يسلّم المفاوض الإسرائيلى بحق الفلسطينيين فى دولة وترك مستقبلهم معلقا على أن يكون المحك هو سلوك الفلسطينيين طوال المرحلة الانتقالية وهو ما يحمل ضمناً معنى أن مستقبل الكيان الفلسطينى يتوقف على تكيفه مع مقتضيات مستقبل إسرائيل ودوره فى "نبذ استخدام الارهاب ومنع العنف وتأديب المخالفين" ثم أن المنظمة أشارت إلى إسرائيل بأنها "دولة إسرائيل " فى حين أن تلك الدولة اعترفت بالمنظمة بصفتها الممثل للشعب الفلسطينى لبدء مفاوضات معها فى إطار "مسيرة السلام فى الشرق الأوسط" فالحديث هنا عن هيئة تمثل شعبا ولا يتضمن الاعتراف ما يوضح تحديد مفهوم "دولة إسرائيل" التى تعترف المنظمة بحقها فى العيش فى سلام وأمن، فهل هى طبقاً لقرار ١٨١ الذى اقيمت على أساسه أم حدود ما بعد عدوان ١٩٦٧ أم الامر الواقع القائم اليوم الذى يتعامل معه اتفاق إعلان المبادئ ؟ وتأتى الجملة الثانية من التعهد وهى "وتوافق منظمة التحرير الفلسطينية على القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ لمجلس الامن الدولى" لتتم الجملة الاولى . فالمنظمة توافق على القرارين الشهيرين اللذين اعتمدا وحدهما أساساً لما اسمى بعملية سلام الشرق الأوسط . مع إعطاء كل طرف من أطراف العملية الحق فى تفسير أولهما رقم ٢٤٢ على هواه ، والتفسير الإسرائيلى المفروض على أرض الواقع لا يقبل خطوط١٩٦٧ويصر على التمسك بالقدس الكبرى والمستوطنات"(١٦)، ثم أن الاعتراف المتبادل لابد وأن يتم بين كيانين محددى الهوية . فكل من سوريا والأردن ولبنان لا يمكن لأى منهم الاعتراف بإسرائيل نهائياً قبل الانسحاب الإسرائيلى الشامل من أراضيهم المحتلة أو الاتفاق النهائى على هذا الانسحاب وترجمت هذه العلاقة بين الاعتراف والانسحاب فى الورقة السورية المقدمة إلى الإسرائيليين لمشروع إعلان مبادئ مشترك . إذ أدرجت فقرة الانسحاب التام قبل فقرة الاعتراف وانهاء حالة الحرب . أما فى حالة الاتفاق الفلسطينى – الإسرائيلى فان إسرائيل ما زالت تصف الضفة والقطاع بالأراضى وليست بالأراضى المحتلة ، كما لو أن لا هوية لهما . ولا يتضمن

الاتفاق إشارة إلى لاجئى ١٩٤٨ ، علما بأن "الاعتراف بالمنظمة" انما يستتبعه الاعتراف بأن الشعب الفلسطينى ليس مقصوراً على سكان الضفة بل يشمل فلسطينى المهجر ، ومن هؤلاء من أخرجوا عام ١٩٤٨، ومعنى ذلك " أن الهوية الفلسطينية هلامية غير محددة سواء قصدنا ذلك مكون الأرض أم مكون الشعب(١٧) .

الاعتراف بالكيان الصهيوني نهاية للمنظمة :

والواقع أن الاعتراف المتبادل يشير إلى النقاط التالية :

١ - تم التوقيع على إعلان المبادئ فى واشنطن ١٩٩٣/٩/١٣ بعد مرور أربعة ايام على تبادل رسائل الاعتراف المتبادل بين رئيس منظمة التحرير ورئيس وزراء إسرائيل وبذلك تعتبر الرسائل المتبادلة المستند الأهم وأن إعلان المبادئ هو الفرع الأخير الذى تداعى من الرسالة ويستوقف الانتباه للوهلة الأولى تسمية الورقة بأنها "إعلان مبادى حول الحكومة الذاتية الانتقالية" أو توحى هذه التسمية بأن الموضوع هو فى الأساس موضوع "إعلان مبادئ" من جانب الكيان الصهيونى تم القبول به من الجانب الفلسطينى . وهذه نقطة تكشف الاختلال النوعى ما بين الطرفين . فإن "دولة إسرائيل" تعتبر نفسها هى السلطة الشرعية الوحيدة وتعتبر اتفاقاً تعقده مع منظمة لاترقى إلى مضمون الدولة بأنه من باب الممارسة لسيادتها .

٢ - إن اعتراف المنظمة بالدولة العبرية غير قابل للتراجع لان المادة السادسة من اتفاقية مونتيفيديو عام ١٩٣٣ تشترط عدم الرجوع عن الاعتراف بالدول فى حين أن اعتراف الحكومة الإسرائيلية بالمنظمة يشبة إلى حد ما الاعتراف بالهيئات الثورية أو المحاربة التى تمثل شعوبها وهو اعتراف واقعى فى غالب الأحيان ويمكن سحبه والأهم أن الاعتراف الإسرائيلى بالمنظمة جاء مشروطا بتحقيق التعهدات التى التزمها عرفات فى رسالته حتى إذا لم تتحقق هذه التعهدات لأى سبب كان يمكن سحب هذا الاعتراف (١٨) .

٣ - إن الالتزام الإسرائيلى فى هذا الاعتراف هو التعهد ببدء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية فى إطار عملية السلام فى الشرق الأوسط "التزام

يساعد المنظمة فى أن تبقى المفاوض الشرعى الوحيد عن الجانب الفلسطينى مع الحكومة الإسرائيلية خلال المراحل الأولى من المفاوضات إلى أن يحين انتخاب المجلس التشريعى الذى يعد الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى فى المراحل التفاوضية والتنفيذية اللاحقة .

٤ - ينص الاتفاق على أن انتخابات هذا المجلس تخضع لاتفاق ثنائى (فلسطينى - إسرائيلى) لاحق يحدد النظام الانتخابى وحقوق فلسطينى القدس للاشتراك فيها ويحدد صيغة المراقبة الدولية عليها والقوانين والاجراءات المتعلقة بجملتها .

وهذه كلها مخالفة للقانون الدولى مع انها قد تصاغ بطريقة تكفل الاكثرية العددية لمنظمة التحرير الفلسطينية فى عضوية المجلس فإعلان ("نوع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة") الذى صدر عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٠ ينص على أن "لجميع الشعوب الحق فى تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسى وتسعى بحرية إلى تحقيق انمائها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى "كذلك فان المادة ٢٥ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦ والموضوع قيد التنفيذ عام ١٩٧٦ ينص على أن يكون لكل مواطن الحق فى أن يشارك فى إدارة الشئون العامة لبلده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون فى حرية وأن ينتخب فى انتخابات نزيهه تضمن التعبير عن إرادة الناخبين وسنداً لهذه النصوص القانونية يتضح أن جعل الانتخابات خاضعة لاتفاق لاحق مع الكيان الصهيونى أمراً مخالفاً للقانون الدولى ولممارسة حق تقرير المصير ، لأن مثل هذا الاتفاق سيبقى الحرية الانتخابية خاضعة لتدخل فريق أجنبى وأحكامه .

إن توقيع المنظمة لإعلان المبادئ معناه أنها حولت نفسها إلى حكومة سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى المؤقت (PISGA) التى تجرى الترتيبات لإقامتها الآن ويجب اعتبار المنظمة منذ ١٩٩٤/٩/١٣ سلطة حكومية وليست هناك حكومة يمكن اعتبارها الممثل الشرعى والوحيد لشعبها . ففى أى نظام سياسى ديمقراطى تعتبر الحكومة والمعارضة الديمقراطية ممثلين متكافئين وشرعيين لشعبهما . ويبدو أن منظمة التحرير قد اتخذت القرار فى إقامة كيان فلسطينى بأى ثمن حتى لو

كان الثمن فقدان تراثها الوطنى الكفاحى والديمقراطى فقرار المنظمة يصل إلى حد التوصل إلى تسوية تستند لإقامة بانتوستانية إلى جانب دولة إسرائيل العنصرية دون أن يترافق ذلك مع جدول زمنى وآلية تنفيذ لإلغاء سياسة الابارتهيد التى تشكل الأرضية القانونية والسياسية للتركيب السياسى فى الكيان الصهيونى ويؤدى ذلك الأمر إلى نسف الدعم القانونى الدولى لحقوق الفلسطينيين فى الأمم المتحدة بإلغاء القرارات الدولية الرئيسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية .

لقد سمى الاتفاق بانه "إعلان مبادىء حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية ، وكان المطلوب إعلان مبادىء حول القضية بكل أبعادها لتأتى ترتيبات المرحلة الانتقالية كجزء من كل متفق عليه وإن من حيث المبدأ ، ونكتشف بأن لامبادئ فى الإعلان وإنما إشارات مبهمة لا مرجعية لها باستثناء القرار ٢٤٢ الذى أسقط كمرجعية قانونية وتحول إلى ملحق لما ستؤول إليه المفاوضات النهائية أى أن نتيجة المفاوضات أصبحت هى المرجعية ولهذا فإن الإعلان ينطوى على لغة غامضة وقضايا كثيرة ومغيبة تجعل من كل نص فيه مثارا للالتباس وسوء التفسير عدا عن جعل الجوانب التطبيقية له أمراً صعباً وأوجز اسحق رابين هذه الاشكالية فى مقابلة تليفزيونية مع شبكة (CNN) الأمريكية بقوله "أنه سيكون من الصعب تنفيذ الاتفاق وإننى أعرف انه سيكون هناك العديد من الصعوبات وأعرف أنه سيكون هناك أزمات كثيرة فى تفسير إعلان المبادئ والخلاف الأساسى فى إشكاليات ذلك الإعلان يتمثل فى جوهر الصراع حول السيادة والحقوق فى الكيان الفلسطينى المقترح ، وقد أوضحت مفاوضات طابا والقاهرة وأوسلو الاتفاق والحقائق على الأرض هى التى تتحكم بالنتائج .

التباس غير مفهوم

وجاء اتفاق القاهرة٤/٥/١٩٩٤ ليزيد الأمور تعقيداً أمام الكيان الفلسطينى:

١ - بالنسبة لمسألة السيادة والدولة الفلسطينية كان من المنتظر أن لا يهمّش اتفاق القاهرة هذه المسألة بل أن يثير ما يفرض إبعادها نهائياً عن ممارسات السلطة الفلسطينية . فالسلطة تلك التى ستتولى شئون غزة وأريحا مؤقتا والتى شبهها البعض بالحكومة مقيدة فى عضويتها وتشكيلها وصلاحيتها ذلك لأن منظمة

التحرير الفلسطينية مقيدة وفقاً لاتفاق القاهرة بأن تبلغ إلى الحكومة فى تل أبيب أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وأى تغيير فى أعضائها الـ٢٤ عضواً ، ولا يستطيع أى من هؤلاء الأعضاء ممارسة مهامه إلا بعد إطلاع إسرائيل وموافقتها كما فى الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الرابعة لاتفاق القاهرة .

٢ - لا تشمل صلاحيات السلطة الفلسطينية المستوطنات والمنشآت العسكرية والإسرائيليين ، وهم حسب المادة السادسة من اتفاق ١٩٩٤/٥/٤ المؤسسات المسجلة فى الكيان الصهيونى . وليس لهذه السلطة أية صلاحيات أو مسؤوليات فى مجال العلاقات الخارجية الذى يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أى نوع آخر من البعثات والمكاتب فى الخارج وليس لها كذلك حق عقد اتفاقيات دولية ذات طابع سياسى إلا أن هذا الحق ورد حصرا فى المادة السادسة وهو خاص بالمسائل المالية المتعلقة بالدول المانحة أو التنمية والشؤون الثقافية والعملية الأخرى دون غيرها . إن مشكلة تلك السلطة أنها توفر مناخاً سياسياً ملائماً لاستمرار النشاط الاستيطانى وتلزم الفلسطينيين بوجود تنسيق أمنى بين الشرطة المحلية وأجهزة الأمن الإسرائيلية فيما يلى :

(أ) تتولى الشرطة المحلية متابعة تطبيق النظام العام ومهمات الدوريات على الطرق الداخلية ونظام السير ولكنها لا تملك أية صلاحيات فى منع مرور كل من العرب والإسرائيليين من غزة وأريحا واليها .

(ب) لا يحق للشرطة المحلية اعتقال جندى إسرائيلى أو مستوطن إلا إذا كانت التهمة مدنية لمنع الاحتكاك بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولأن تلك الشرطة لا تتمتع بأى صفة قانونية تجاه المستوطنات .

(حـ) لن يكون للشرطة المحلية أية صفة تمثيلية خارجية لأن شرطة إسرائيل هى التى تمثلها أمام الهيئات الدولية الأمنية مثل الانتربول بل يقتضى الأمر وجود تنسيق بين الشرطتين لمعرفة حجم أعمال العنف المناوئة لتطبيق إعلان المبادئ .

٣ - تنص المادة السابعة من اتفاق القاهرة ١٩٩٤/٥/٤ على أن جميع القوانين والتشريعات والأنظمة التى تصدرها السلطة الفلسطينية يجب أن تكون مطابقة لنصوص الاتفاق وأحكامه وإلا فأنها تصبح عرضة للإبطال بناء لطلب

إسرائيلى متوقع فى حدود مهلة معينة .

٤ - حرص اتفاق القاهرة المتمم لإعلان المبادىء على استبعاد أى رمز من رموز السيادة الوطنية فقد ألزمت عرفات أن لا يستخدم لقب رئيس دولة وما يشبهه ولا أن تصدر السلطة جوازات سفر للفلسطينيين ، وانما تصريح مرور ، وهناك إلزام بإلغاء كل بنود الميثاق الوطنى المخالفة للاتفاق وتنص المادة الثامنة عشر على أن "يتخذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدوانية وضد المنشآت التابعة لها وللمنطقة العسكرية " .

إن وثيقة إعلان المبادىء تتضمن قدراً كبيراً من الالتباس لعل أبرز جوانبه هو خضوعها الدائم للتفاوض وتكون كل النقلات خاضعة للمفاوضات (١٩) :

١ - لأن ترك الأمور للمفاوضات يغنى عن كشف الأوراق كلها دفعة واحدة بل يحصل اكتشافها رويداً رويداً .

٢ - لن يستطيع الطرف الفلسطينى الحصول فى تلك المفاوضات المتلاحقة على شئ إلا لقاء التنازل عن شئ غيره مثل وضع القدس وصلاحيات السلطة الوطنية ومنطقة أريحا .

٣ - لأن المفاوضة أداة للمماطلة والتسويف وكسب الوقت من ناحية، ولأنها أداة مثالية لترك الأمور معلقة حتى يفوتها الزمن ويتلفها ويجعلها عديمة الفائدة من ناحية أخرى .

٤ - لا يملك الجانب الفلسطينى أية ورقة من أوراق التفاوض. وحددت رسالة اعتراف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة العبرية أن المنظمة تتخلى "عن أى عمل من أعمال العنف" وبالتالى فإن أية عملية تفاوضية ستكون استجداء من الجانب الفلسطينى وعطاء أو رفض من الجانب الإسرائيلى.

٥ - ستكون المفاوضات بين دولة وبين مجلس سلطة حكومية ذاتية انتقالية وستحاول إسرائيل فى كل جولة تفاوضية كسب موقع تثبت فيه بأنها "الحكومة ذات السيادة، بينما الجانب الفلسطينى لا يعدو كونه حكما محليا وستدعى دوما أن اعتراف منظمة التحرير بها اللامشروط بحدود أو بحقوق قد نصّب سيادتها من فوق مجلس الحكم الذاتى على أى نطاق يحدده من الأرض الفلسطينية .

وبالإضافة إلى الالتباس الخطير بشأن آلية وتسيير العملية التفاوضية تضمن

إعلان المبادىء بعض العبارات أو أسقط بعضها الآخر ليبقى الجانب الإسرائيلى هامشا للمناورة تبعا لمصالحه ومن هذه العبارات على سبيل المثال :

١ - منطقة أريحا ، فقد أصر الإسرائيليون على مدينة أريحا ومساحتها ٥٥كم٢ ، في حين أصر الفلسطينيون على إقليم ومساحته ٥ر٣٦٢ كم٢ (٢٠) ، ولأنه إعلان مبادئ فقد تم الاتفاق على تسوية تسمى أريحا "منطقة" وهو ما أدى الى قبول الجانب الفلسطينى بـ ٥ر٦٢ كم٢ فى النهاية اثناء المسرحية الشهيرة التى أداها عرفات أثناء التوقيع على اتفاق القاهرة ١٩٩٤/٥/٤ .

٢ - لم يتعرض الاتفاق إلى ادعاء الكيان الصهيونى بأنه ليس فى وضع احتلال مما يعنى أن الأراضى ليست محتلة بل أنها أراضى إسرائيلية أو متنازع عليها يكون من حقها الوجود فيها وتم التغاضى فى الاتفاق عن أية إشارة إلى إنهاء حق إسرائيل فى مصادرة الأراضى أو إقامة المستوطنات .

٣ - بناء على هذا الموقف ينطوى الاتفاق على اعتراف ضمنى بوجود كيانين منفصلين فى الأراضى المحتلة كيان فلسطينى ممثل بالمدن والقرى العربية وكيان إسرائيلى ممثل بالمستوطنات التى أقامتها إسرائيل وما زالت فيها بصورة غير شرعية. وهذا الاعتراف الضمنى من الجانب الفلسطينى بحق الاستيطان يعنى أن للكيان الإسرائيلى استقلالاً ادارياً وقانونياً فى المرحلة الانتقالية ينطوى على إضفاء شرعية على إقامة إسرائيل بشكل غير شرعى(٢١) .

٤ - النظام العام . وهذه العبارة التى أوردها الاتفاق جعل أمر توضيحها منوطا بالحكومة الإسرائيلية عندما تحدث عن أمن المستوطنين واليهود المتواجدين أو الزائرين فى الضفة والقطاع كما جعل أمر توضيحها بالشرطة الفلسطينية عندما تحدث عن الأمن الداخلى للفلسطينيين ويبقى التمييز بالضرورة خاضعا للحكومة الإسرائيلية ذات السيادة لأن لها حق ممارسة سيادتها على المجلس التشريعى الفلسطينى لأنه بمثابة مجلس محلى فقط .

٥ - الضرائب المباشرة التى أشار اليها إعلان المبادئ من جملة صلاحيات المجلس التشريعى الفلسطينى ويلاحظ أن الإعلان حرص على تحديد نوعية الضرائب ولا يتم الحديث فى المستقبل عن حق المجلس فى فحص الضرائب غير المباشرة حتى لا يتحكم بأسواق الضفة والقطاع والصادرات الإسرائيلية لها .

٦ - الولاية ، فـقـد نص البند الرابع من الاتفـاق على أن ولاية المجلس التشريعى الفلسطينى تشمل منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها فى مفاوضات الوضع النهائى وهذا الاستثناء من الولاية الجغرافية للمجلس غير محدد وهو خاضع للتفاوض الذى هو دائما فى صالح الجانب الإسرائيلى الذى يستطيع بناء المزيد من المستوطنات دون قيود .

٧ - إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية . ويلاحظ أن مفاوضات غزة - أريحا سلطت الأضواء على غموض عبارة إعادة الانتشار نفسها . فمرحلة غزة - أريحا تدعو إلى الانسحاب مثلما هو منصوص عليه فى إعلان المبادىء (الملحق الثانى) لكن محادثات ما بعد أوسلو كشفت عن صعوبة إقامة تمييز واضح بين الانسحاب وإعادة الانتشار لأن المصطلح الثانى يشير إجمالاً إلى أن حركة الجنود مؤقتة وعرضة لمنح مرونة عامة للجهة التى تقوم بتطبيقه ، لكن الانسحاب يتصف على الضد من ذلك بشىء من الشمول والنهائية الإسرائيلية أن تنسحب من ناحية وأن تظل طليقة الحركة وتكفل أمن المستوطنات والإسرائيليين وأن تتمكن فعلاً من إعادة الانتشار من ناحية أخرى وبذلك بدا الانسحاب متناقضاً مع إعادة الانتشار كما باتت الاجراءات العملية المساوية لإعادة الانتشار تنفى الانسحاب ولا يحدد هذا الإطار الفضفاض أى شئ . فمن المتفق عليه أن الإسرائيليين سينفذون فى الضفة الغربية إعادة انتشار واحدة على الأقل قبل عشية الانتخابات ولكن إذا ما تم تأجيل الانتخابات كما هو حادث حتى الآن فتؤجل إعادة الانتشار هذه أيضاً إلى أجل غير مسمى أو إلى حيث تعيين موعد جديد للانتخابات .

إعلان المبادئ واتفاقية كامب - ديفيد :

ثمة اعتقاد لدى العديد من المحللين بأن إعلان المبادئ يستند إلى إطار كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ والمعنون (الإطار للسلام فى الشرق الأوسط متفق عليه فى كامب ديفيد) بل وذهب البعض إلى أن إطار السلام فى كامب ديفيد كان الأساس فى التفاوض وكانت الأسس التى يتضمنها هى بذاتها ما تم التوصل إليه أو تعديله بصورة أو بأخرى " (٢٢) . لكن هذا الاعتقاد يقوم على تغليب الاعتبار المتعلق بالإطار الاجرائى على المضمون أو الجوهر والفارق الجوهرى

بين الوثيقتين يتعلق بآفاق المستقبل الفلسطيني . فبعكس إطار ١٩٧٨ الذى كان مفتوحا على ارتباط فلسطيني - إسرائيلي ليعكس بذلك تحولاً فى طبيعة المشروع التاريخي لحزب العمل الإسرائيلي الذى تبلور بعد حرب ١٩٧٣ ويعرف باسم الخيار الأردني ويتركز هذا التحول فى وجهة المستقبل الفلسطيني الذى يربطه الاتفاق الاخير بإسرائيل إذا تم تنفيذه بالطريقة التى يريدها رابين وبيريز وهى ايجاد علاقة جديدة مع (الفلسطينيين) تقوم على الاستيطان وفق خطة يغال آلون وهو ما يسميه اسحق رابين الآن الاستيطان الامنى [٢٣]، وقد تضمنت المقدمة العامة لإطار كامب ديفيد أن الاساس المتفق عليه لتسوية سلمية بين إسرائيل وجيرانها ، هو قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه " ويتفق ذلك مع إعلان المبادىء من أن هدف المفاوضات هو اقامة سلطة حكم ذاتى فلسطيني لفترة انتقالية لا تتجاوز خمس سنوات وتؤدى إلى تسوية دائمة قائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨" وتميزت مقدمة كامب ديفيد بوجود نص آخر على أن ميثاق الامم المتحدة والقواعد الأخرى المتفق عليها فى الشرعية الدولية والقانون الدولى تمثل معايير مقبولة لإدارة العلاقات بين كل الدول" والمسألة الجوهرية هنا أن الشرعية الدولية تقر بحق الفلسطينيين فى تقرير المصير وهو مالم تعترف به أية حكومة إسرائيلية من قبل "وبناء عليه كان إطار كامب ديفيد أفضل نسبيا من حيث أنه ترك الوضع النهائي للأراضى المحتلة مفتوحاً فى الوقت نفسه إجراءات تتيح دعم العلاقة الفلسطينية - الأردنية الأمر الذى ينسجم مع فكرة الكونفيدرالية " [٢٤] .

ويمكن القول أن جوهر المشروع الإسرائيلي الخاص بحزب العمل المتعلق بالخيار الأردني قد تحول إلى خيار إسرائيلي - فلسطيني ويعتبر من أهم مرجعيات الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير وتفوق أهميته فى هذا المجال كامب ديفيد الذى يقدم لمرجعيته الإجرائية المضمونة المتمثلة فى علاقة فحواها تقاسم الحكم والإدارة وليس تقسيم الأرض .

□□□

- ٣ -

الجوهر الأمنى لإعلان المبادئ

يرتبط تطور مفهوم الامن الصهيوني بالنظرة الصهيونية العامة إلى الذات عند اليهود . ويتراوح المفهوم الامنى بين الشكل أو المستوى المثالى الذى يعنى توظيف التفوق العسكرى لتحقيق التوازن والاستقرار فى المنطقة كما تراه المؤسسة العسكرية ، وبين الحد الأدنى المقبول الذى يعنى القدرة على التكيف وتقديم التنازلات بغرض تشتيت الضغوط السياسية أو العسكرية الواقعة على الكيان الصهيونى ، وهكذا يرتبط مفهوم الاستقرار بالردع والقدرة على التهديد به واجبار الطرف المناوئ على الاستجابة للمنظور الإسرائيلى . وقد حقق إعلان المبادئ تقدماً نوعياً لنظرية الامن الإسرائيلى حسب رؤية حزب العمل وتوافقها مع أطروحات منظريه . ولكن كيف ؟

حزب العمل وتحديث النظرية الأمنية :

كان مشروع آلون أول المشروعات الصهيونية التى طرحت كأساس للتسوية . وقد صيغت بنوده لتتيح للكيان الصهيونى فرصة التخلص من مناطق محدودة تتميز بكثافتها السكانية العربية واقتراح بضم المناطق التى تتميز بقلة ومحدودية السكان العرب فيها (٢٥) . فقد خطط آلون للتخلص من المدن والمراكز الحضرية وإعادتها فى اتفاق تسوية الى الأردن مع التشبث بالأراضى الواسعة الخصبة فى الأغوار وشمال الضفة ومناطق واسعة من رديف المدن لضمها إلى إسرائيل . ومن الواضح أن تطبيق مشروع آلون كان يعنى سلخ الأراضي الزراعية الخصبة التى تعد المجال الحيوى والاقتصادى للمدن سيؤدى عملياً إلى هجرة السكان إلى مراكز الجذب الاقتصادى فى الضفة الشرقية وغيرها بحثا عن العمل .

وقد تضمنت وثيقة حزب العمل عام ١٩٧٣ المعروفة باسم وثيقة غاليلى القول بأن إسرائيل تسعى لاتفاق سلام يضمن حدوداً يمكن الدفاع عنها وترتكز على حل إقليمى وسط . وفى إشارة إلى المشكلة الديموجرافية فان إسرائيل ستسعى

للمحافظة على الطابع اليهودى للدولة لتحقيق أهدافها الصهيونية ومهماتها من الهجرة وجمع الشتات . وتضمن البند العاشر من الوثيقة إشارة خاصة إلى اتفاق سلام مع الأردن يقوم على وجود دولتين مستقلتين : إسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ، ودولة عربية إلى الشرق منها وهى الدولة الأردنية- الفلسطينية المجاورة حيث يمكن للهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين والأردنيين أن تعبر عن نفسها بعلاقات سلام وجوار جيدة مع إسرائيل [٢٦]. وتؤكد تلك الآراء على إمكان التفكير بالانسحاب من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ وتقول وثيقة إسرائيلية صادرة عن مركز جافى للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب عام ١٩٨٣" إن تسليم الضفة الغربية يقتضى وجود جيش ضعيف على الجبهة الشرقية وفى حال هجوم عربى على الأراضى الفلسطينية ستتيح لها وضع أربعة ألوية نظامية للدفاع عن نفسها قبل الوصول إلى السكان الإسرائيليين . وهنا اتفاق على أنه إذا بادر العرب بالهجوم فإنهم سيتفوقون بنسبة ٧٠ بالمائة إلا أنه فى ذلك الوقت ستكون إسرائيل قد ضحت بالعمق الاستراتيجى مقابل التخطيط لحصر العمليات العسكرية فى عمق الأراضى الفلسطينية [٢٧] .

ويذكر أن اقتراح تسليم أريحا ليس جديداً . ففى عام ١٩٧٤ طرح وزير الخارجية الأمريكية هنرى كيسنجر اقتراحات بشأن أريحا للفلسطينيين والأردن وكان يمكن أن يوافق الجانب الإسرائيلى عليه لأن أريحا تختص بنسبة ٢ من المائة من السياسة الامنية الإسرائيلية .

وهناك عنصران هامان فى شأن إمكان الانسحاب من غزة وأريحا:

العنصر الاول : ان القطاع لم يمثل مكانة محورية فى العقيدة الصهيونية المتعلقة بأرض إسرائيل الكبرى ولذا فإن هناك شبه اجماع داخل الرأى العام والخريطة الحزبية فى إسرائيل على الانسحاب من القطاع . ويدور الجدل حول مدى توافر الشروط السياسية التى تضمن حل المشكلات الامنية والاقتصادية بحيث لا يشكل القطاع عبئا على إسرائيل وطرح الصهاينة وبموازاة عملية التفاوض شعار غزة أو بشكل يقصد منه طرح الحكم الذاتى فى غزة أريحا أولا بما يجنب الحكومة الإسرائيلية مواجهة مع احزاب اليمين . فهناك شبه إجماع قومى فى الكيان

الصهيوني على الانسحاب من القطاع وعلى ما يبدو فقد قابلهم ممثلو منظمة التحرير بفكرة اضافة أمر ما إلى غزة وذلك من أجل ضمان عدم فصل غزة عن الضفة الغربية · ولئلا يتم عزل الحل فى غزة لمشكلة إسرائيلية كانت هناك لبداية ما فى الضفة الغربية ·

والحقيقة أن إسرائيل وصلت إلى قناعة مفادها أن من الأفضل لها أن تتخلى عن القطاع لتوقعات مستقبلية كارثية فى الجوانب الاقتصادية والديمجرافية والبيئية ، وأيضاً وربما قبل كل شيء لأنه لا يمكن حكم غزة لمدة طويلة بسبب نضال سكانها ، وتزايد فى حجم النزف الإسرائيلى حيث ارتفع عدد القتلى والجرحى بين الجنود والمستوطنين وبشكل أعاد إحياء تجربة لبنان من جديد . ولا علاقة لهذه الأسباب بدور أمريكا فى التسويات الإقليمية ولا النظام العالمى الجديد ولا تغيير فى موقع إسرائيل الاستراتيجى . ونقلت صحيفة إسرائيلية عن مسئولين عسكريين بارزين قولهم " ان الوسائل التى يعقدها الجيش لم تعد تكفى · فنحن نواجه حرب عصابات فعلية " (٢٨) ، وأكدت صحيفة أخرى نقلاً عن بعض الضباط فى جيش العدو أن لدى الارهابيين (يقصدون الفلسطينيين) هيئة أركان وجهاز استخبارات ومقاتلين وأسلحة، وما من حل عسكرى لمواجهة الاعتداءات لكننا فى المقابل لا نستخدم الوسائل الملائمة ضد حرب العصابات " (٢٩)، وهذا الموضوع دفع حزب ميرتز الإسرائيلى فى ١٩٩٣/٣/٢١ ، وهو عضو فى الائتلاف الحكومى وله ١٢ نائباً ، إلى رفع مذكرة إلى الحكومة الإسرائيلية يدعوها إلى إعلان استعدادها للانسحاب من غزة من دون انتظار التوصل إلى اتفاق مؤقت حول مستقبل الأراضى المحتلة · وقال رابين "أتمنى أن يبتلع البحر قطاع غزة وأن أصحو يوماً فأجدها غرقت فيه بينما قال بيريز " إن إسرائيل لا تنوى البقاء فى قطاع غزة لكننا لا نريد أيضاً أن تحل الفوضى هناك وسنناقش مع السكان وسنتوصل معهم إلى اتفاق يدبرون من خلاله شؤونه بأنفسهم " (٣٠) .

وقد عزز رابين الدعوة إلى الانسحاب بأن القطاع ذا الكثافة السكانية الكبيرة (الاكبر فى العالم) يعانى من مشاكل مستعصية وفى الوقت نفسه لا يتمتع بأية ميزة اقتصادية تغرى إسرائيل للاحتفاظ به وتحمل النزف الجارى "فالقطاع يفتقد لوجود ثروات وأرضه غير صالحة للزراعة ولا توجد فيه أنهار أو جبل مسيطر على

محيطه من الناحية الاستراتيجية أو نقطة رقابة لمتابعة تحركات جيوش معادية فمن ذا الذى بحاجة إلى هذه الرمال بكل ما فيها من كراهية ؟ وما الذى يساوى فيها حياة رجل يهودي واحد " (٣١) .

العنصر الثانى : إن الحركة الاستيطانية فى القطاع ذات طابع سياسى وليس أمنيا وأن أريحا كمدينة عربية لم تشهد أى حركة بناء للمستوطنات إضافة إلى أن أريحا الموجودة فى وسط الضفة قرب نهر الأردن تقع فى منطقة الجذب المتوسط للطلب الاستيطانى وفق التقسيم الذى حدده ميرون بنفستى لمناطق الطلب الثلاث للاستيطان فى الضفة (٣٢)، ولذا فإن أريحا لا تثير أى مشكلة لدى انسحاب محتمل . ويمكن تعميم النتيجة نفسها بالنسبة للقطاع إلى طابع المنظومة الاستيطانية المحدودة فى هذه المنطقة والتى يمكن اجمالها فيما يلى(٣٣) :

١ - وجود نحو ٤٢ ألف فلسطينى فى مساحة تقدر بـ٢٦٣ كم٢ ، أى بمعدل ٢٤٤١ نسمة للكيلو متر المربع . الأمر الذى يجعل القطاع من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان فى العالم .

٢ - يمثل الفلسطينيون فى القطاع ما يقرب من ٥١ فى المائة من اجمالى مجموع السكان فى القطاع وهو معدل يساوى حجم الزيادة الطبيعية فى القطاع خلال ثلاثة أشهر فقط .

٣ - يبلغ عدد المستوطنات فى القطاع ١٧ مستوطنة أى ما يعادل ٨ر١٠ بالمائة من اجمالى عدد المستوطنات (عدا القدس) فى الأراضى المحتلة البالغ عددها ١٥٧ مستوطنة .

٤ - يمثل عدد المستوطنين فى القطاع قرابة ٥ آلاف مستوطن أى ما يعادل ٦ر٤ من اجمالى عدد المستوطنين فى الأراضى المحتلة البالغ ١١٠ألف مستوطناً .

ومن الواضح أن إسرائيل تريد من إعلان المبادئ التخلص من وضع خلقته الانتفاضة ولم تستطع العسكرية الإسرائيلية التغلب عليه . فهى تريد التخلص من مقاومة فلسطينية لا تستطيع السيطرة عليها وترى فى التخلى عن القطاع الآن والموافقة على ما يسمى الحكم الذاتى له ، وتحميل السلطة الفلسطينية مسئولية أمن القطاع وحماية المستوطنات والمستوطنين وتطمع فى أن يؤدى ذلك

إلى فوضى بين الفلسطينيين .

وكانت أحداث الجمعة ١٨/١١/١٩٩٤ والتى أطلقت فيها الشرطة الفلسطينية النيران على المصلين فى غزة محصلة منطقية للصدام بين السلطة الوطنية والمعارضين . وكان التصعيد الأمنى الذى قادته حركة حماس قد بلغ ذروته فى عمليتى خطف العريف فى الجيش الإسرائيلى نخشون واكسمان وقتله فى ملابسات عملية أمنية فاشلة لإطلاق سراحه ثم عملية شارع ديزنغوف فى تل أبيب التى أسفرت عن مقتل ٢٢ مدنياً إسرائيلياً، وأخيراً قبل أيام من أحداث الجمعة عملية نتساريم التى أعلنت حركة الجهاد الإسلامى مسؤوليتها عنها . وقد اختصر هذا التصعيد إمكانات العودة إلى الوراء ودفعت الشرطة الفلسطينية إلى محاولة إثبات وجودها مما أدى إلى أحداث الجمعة الدامى التى راح ضحيتها نحو ١٣ قتيلاً وثلاثون جريحاً . والتفسير المناسب نجده فى تصريح أدلى به قائد الشرطة فى القطاع قبل أيام من وقوع المجزرة إذ أوضح أنه لا يعرف مدة اعتقال بعض أعضاء المعارضة الإسلامية لأن سبب الاعتقال هو سياسى . إن صعود أركان السلطة إلى ما فوق القانون له انعكاسات سلوكية سيئة لأن الجزء الأكبر من المشكلة ينجم عن التسلط الاحتكارى الشديد لياسر عرفات وتفتيته للإدارات والمؤسسات وتدخله وتحكمه بكل الأمور فى سائر الميادين فيما ينجم بدرجة مقابلة عن ضعف الجنرالات لينتهى إلى الفوضى والخطأ وإلى مجزرة تحقق أهداف إسرائيل من إعلان المبادىء .

إن إسرائيل ترغب فى الفصل بين الضفة والقطاع وتفتيت فلسطين بين قسم محتل وقسم خاضع وقسم متفجر . ولم تخف إسرائيل على لسان كبار مسئوليها انها طرحت الفكرة على اساس أنها محاولة لاختبار الحكم الذاتى قبل الموافقة عليه فى المرحلة النهائية التى ترفض أن تتجاوزها للوصول إلى مرحلة اقامة الدولة الفلسطينية " (٣٤) . وقد اشار البعض إلى ان الخطة عمرها ٣ أعوام ونصف العام وتحمل عنوان "السلام على مراحل" وان استثناء الضفة سببه وجود أكثر من ١٠٠ الف مستوطن إسرائيلى وان تجربة غزة ستكون مثيرة لمعرفة نوايا وقدرة منظمة التحرير ، كما يوجد فى وسطنا الراغبون فى التخلص من غزة حتى بدون اتفاق أو ضمن حل خلال عام على أبعد تقدير"(٣٥) .

أما جريدة دافار فقد اعتبرت أن أريحا أضيفت إلى مشروع غزة -أريحا أولا كـ"كرز للزينة" كما أن القصد قد يكون حكماً عسكرياً بشكل آخر حيث يقرر الجيش الإسرائيلي من يدخل ومن يخرج ؟ ولمن يسمح بدخول إسرائيل بواسطة بطاقة ممغنطة . من يملك الصلاحيات ولكن هل هذا جدي ؟ حكم ذاتي لمدينة واحدة ؟ صحيح أن أريحا مدينة سياحية مثل المدينة الواقعة على الشاطئ الادرياتيكي (سان ريمو) ولكن من هو صاحب القرار ؟ وتضيف الصحيفة أن مزايا الحكم الذاتي في غزة وأريحا هي تخفيف أعباء الخوف والكراهية لدى الجنود الإسرائيليين وتحسين صورة إسرائيل حتى تبقى منظمات حقوق الإنسان بلا عمل"(٣٦).

الاتفاق والخلل الامني لمصلحة الكيان الصهيوني :

من اهم محددات الفكر العسكري لحزب العمل هي العلاقات الداخلية بين الأراضي المحتلة . فهناك فصل تام بين الأراضي العربية التي يمكن منحها للفلسطينيين مثل غزة وأريحا وبين أي أرض تستخدم كأغراض عسكرية للكيان الصهيوني وترتب على هذا الفصل أن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة لا يجوز لهم تشكيل مجتمعات استيطانية عربية بالقرب من الأراضي المخصصة للأغراض العسكرية بينما تسمح بإقامة مجتمعات استيطانية يهودية على أساس حمايتها للأغراض العسكرية . وأخطر ما في إعلان المبادئ ليس تقسيمه للارض تقسيما جديدا فحسب ولكن تفتيته للشعب ما بين أهل نابلس وأريحا أو ما بين أهل رام الله وغزة، وهؤلاء هم أهل الانتفاضة، وأما بين أهل الداخل والخارج فهذا الإعلان لا يشرع انقساما بينهما فحسب لكنه يقفل باب الأمل أمام ثلاثة ملايين فلسطيني في الشتات، فأحد أكبر التنازلات هو أن إعلان المبادئ محصور في غزة وأريحا وفيه بند يتحدث بلهجة صحفية عن عودة جزء من فلسطيني الشتات الذين غادروا الأراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ ولكن نظراً إلى أن الاتفاق يتحدث عن لاجئي ١٩٦٧ لا شعب ١٩٤٨ فمعنى ذلك أن منظمة التحرير تخلت عن مطلبها بحق العودة الذي كان في جوهر معتقداتها . وتوضح قراءة نصوص إعلان المبادىء أنه لم يتحدث عن انسحاب عسكري شامل من غزة وأريحا وإنما يميز بين

ـاب وبين إعادة التموضع في الضفة وهى عبارة لا تعنى حكماً الانسحاب
ـغى حق الحكومة الإسرائيلية فى حماية أمن الإسرائيليين - مواطنين
ـطنين - حتى فى مناطق الحكم الذاتى كما أنه لم يسحب الحقوق التى يتمتع
ـيش الإسرائيلى فى هذه المناطق كاستخدام الطرق وملاحقة المطلوبين بل أكد
ـسرائيليين - عسكريين ومدنيين - فى استخدام طرق غزة وأريحا بحرية
وينص البند الثامن من إعلان المبادئ على أنه "من أجل ضمان النظام العام
الداخلى لفلسطينى الضفة والقطاع سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية
ـنما تواصل إسرائيل تحمل مسئولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك
ـلية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلى والنظام العام"
ـ من هذا النص أن ولاية المجلس الفلسطينى لن تشمل مسائل الدفاع (أى
ـ له انشاء جيش وطنى) ولا أمن الإسرائيليين (المستوطنين وزائريهم اليهود)
ـسائل النظام العام. (وهى كلمة مطاطة تحتمل الكثير من التأويل والتوسع
ـفسير) . ويتضح من هذا النص تقسيم العمل فى مجال الأمن القومى
ـ والخارجى والنظام العام . فالأمن الداخلى يعنى أن المهمات الأمنية التى
إلى الشرطة الفلسطينية انما ترفع العبء الفلسطينى عن كاهل سلطات
ـل بالإضافة إلى مساهمة هذه الشرطة فى معالجة الهجمات ضد الإسرائيليين
ـاضى المحتلة التى عجزت أجهزة الامن الإسرائيلية عن معالجتها طوال
الانتفاضة . وستتولى هذه الشرطة بالقطع مسئولية وقف الانتفاضة على
حفظ النظام ومكافحة الشغب وباعتبارها مظهراً من مظاهر العنف التى
عـلان المبادىء ، وبالتالى فان المرجح إمكان اندلاع حرب أهلية داخلية أو
لأقل نشوب صراع داخلى مسلح بين المعارضين والسلطة الجديدة بسبب
ـية السلطة الفلسطينية عن ضبط النظام وقمع الانتفاضة ومكافحة أعمال
" من قبل المواطنين الفلسطينيين، ومع هذه الصلاحيات المحفوظة لإسرائيل
لأراضى الفلسطينية كلها بما فيها غزة وأريحا محتلة لأن المادة ٤٢ من
جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ تنص على مايأتى : "تعتبر الأرض محتلة عندما
بالفعل تحت سلطة جيش علو وذلك بصرف النظر عما إذا كانت هذه السلطة
ـة أو غير مباشرة وعما إذا كان الاحتلال دائما أو مؤقتاً" . فالأمن كله فى

يد إسرائيل وسلطات الاحتلال ، أمن المستوطنات وأمن خطوط المواجهة ، وفى تعبير إسرائيلى وقع هناك نص يؤكد أن إسرائيل تتحمل مسئولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية .

ولهذا يمكن فهم ماورد فى المادة الثالثة عشر حول إعادة انتشار القوات الإسرائيلية التى تنص على أنه بعد تأليف المجلس المنتخب ستتم اعادة انتشار القوات اضافة إلى انسحابها الوارد ذكره فى المادة الرابعة عشرة وفقا للملحق الثانى للاتفاق ويفهم من هذا النص أن هناك عمليتين : الاولى هى انسحاب قوات إسرائيلية تحددها إسرائيل من غزة وأريحا خلال الشهور الأربعة الأولى من بدء سريان الاتفاق بحيث يبدأ الانسحاب ومعه إجراءات نقل السلطة إلى الممثلين الفلسطينيين ولكنه ليس انسحاباً كاملاً . أما العملية الثانية ، فهى إعادة انتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة والقطاع بعد تأليف المجلس المنتخب وهو ما يعنى استمرار الاحتلال فى الضفة وإعادة احتلال غزة مرة اخرى خارج المناطق السكنية ، اما اعادة الانتشار فتتم وفقا لمبادئ تقسيم العمل "(٣٧) .

ويؤكد هذا التحليل رئيس هيئة الاركان الإسرائيلى فيقول عن الاتفاق انه "لا يتضمن خروجا من غزة . أنه يتضمن انتشارا جديدا داخل قطاع غزة للقيام بعدد من المهمات : الدفاع عن الحدود فى وجه تهديدات خارجية لضمان أمن المستوطنات ولضمان أمن النشاط الإسرائيلى والحركة الإسرائيلية فى أى مكان سيرغب الإسرائيليون فى التنقل فيه أو سينقلون منه . وهذا الأمر يستوجب انتشاراً خارج مراكز المدن . من أجل تقليص الاحتكاك وتمكين الشرطة الفلسطينية من القيام بدورها " (٣٨) .

ومن وحى الانسحاب الخادع جاء اتفاق القاهرة الأول ١٩٩٤/٢/٩ ليحدد طبيعة وحجم وماهية مصطلح الانسحاب وذلك من خلال البحث والاتفاق على موضوعات المعابر / جسر اللنبى ورفح/ ومنطقتى أريحا وغزة التى يفترض أن تجلو عنها قوات الاحتلال ، إن نصوص الاتفاق التى ترجمت على شكل خريطة مرفقة تظهر بوضوح فلسفة الانسحاب لدى حكومة رابين فمنطقة أريحا التى تتجاوز ٣٣٠ كليو مترا أصبحت ٦٢ر٥ كليو متر فقط بالاضافة إلى بعض الاجراءات الخاصة بحقوق الزيارة والاشراف فقط لبعض المقامات (النبى موسى ،

المغطس) وتلك الخاصة بالمشاركة فى بعض المشروعات الفلسطينية والمشتركة على ضفة البحر الميت ضمن مواقع محددة لا يمكن الخروج منها .

وجاء الاتفاق ليقرر السماح بوضع الطرقات الداخلية فقط فى المدينة تحت الاشراف الفلسطينى على أنه يضيف نصا "ويمكن تسيير دوريات مشتركة بقيادة مركبات فلسطينية على الطرق الرئيسية وسيجرى التفاوض حول موضوع العوجة وطرقاتها فى القريب العاجل " . وبذلك فان الطرقات الرئيسية تخضع لاتفاق فلسطينى - إسرائيلى مشترك وهو ما يفرغ الانسحاب من مضمونه . وهل الشارع الرئيسى لمدينة أريحا يندرج فى كونه طرق داخلية أم رئيسية . ويعتقد أنه من التصنيف الثانى . الامر الذى يعنى ابقاء الدوريات والتواجد العسكرى الإسرائيلى فى المدينة ذاتها بذريعة "دوريات فلسطينية - إسرائيلية مشتركة" ويحتوى الملحق الخاص باتفاق القاهرة ١٩٩٤/٢/٩ على افراغ واضح لمضمون الانسحاب فى قطاع غزة فقد تم تحديد مساحة مستوطنات غزة بنحو ١٨ كيلو متراً مربعاً أضيفت اليها مساحة مشابهة تحيط بها على شكل أحزمة أمنية للمستوطنات ليتم اعادة تموضع القوات الإسرائيلية بدعوى حماية المستوطنات اضافة إلى تسيير دوريات إسرائيلية على الطرقات التى تربط بين المستوطنات وتتجاوز مساحة تلك الطرقات ٢٢ كليو متراً مربعاً ولعل ما يضفى خطورة على هذا الوضع يتمثل فى امتداد الطرقات عرضيا وطوليا . إذ أنها تمتد من الشرق إلى الغرب وبالعكس ومن الشمال إلى الجنوب وبالعكس أيضا . أى أنها تطال كافة أرجاء غزة بما يجعل كافة بلديات ومخيمات القطاع أسيرة لطرقات رئيسية تسيطر عليها قوات الاحتلال . وهذه الترتيبات تفرغ الانسحاب من أى مضمون له ليتحول إلى مجرد حماية للمستوطنات والطرقات والإسرائيليين تحت مسميات مختلفة، إسرائيلية تارة، ودوريات إسرائيلية - فلسطينية تارة أخرى .

ومن المعلوم ان فلسفة اعادة انتشار القوات الإسرائيلية خارج المناطق ذات الكثافة السكانية العالية هى فلسفة رابين فى الحد من تزايد الصدام بين الجيش الإسرائيلى والمواطنين الفلسطينيين ولا تحمل أى مدلول سياسى جديد ذى علاقة بانهاء الاحتلال. فهو يطبق سياسة القبضة الحديدية الحالية لتعطيه الذريعة المناسبة إلى تأجيل الانسحاب . وعلى عكس ما يصرح به رئيس الوزراء من

ضرورة التزام المستوطنين بقرارات الحكومة والمحافظة على النظام أوضحت مذبحة الحرم الإبراهيمى ٢٥/٢/١٩٩٤ خطورة المستوطنين وتشجيع الحكومة لهم لانها تريد منهم القيام بإرهاب الفلسطينيين لتحافظ على أعلى قدر من التوتر فى المناطق . لذلك لم يصدر رابين أوامره للجنود بايقاف المستوطنين عند حدود القانون لكى لا توضع اللائمة على الحكومة ، فإن رابين فتح المجال ، من خلال اجراءاته القمعية ، لتظهر أعمال المستوطنين فى الأراضى المحتلة كأنها ردود أفعال على الانتفاضة بحيث يظهر قطع الطريق على المسافرين وتكسير واحراق السيارات والمنازل والمدارس وإطلاق النار على الفلسطينيين للعالم الخارجى أنها مجرد رد فعل على اعتداءات فلسطينية وبالتالى تصبح مبررة فى أعين العالم ، وكذلك تبقى حالة التوتر داخل الأرض المحتلة مستمرة وقد تجد رابين فى المستقبل يتذرع بعدم الانسحاب محافظة على أمن الفلسطينيين من المستوطنين " [٣٩] .

وقد أكدت حنان عشراوى الناطقة السابقة للوفد الفلسطينى فى المفاوضات مع إسرائيل رفضها الاشتراك فى السلطة الوطنية واعتراضها على المستوطنات باعتبارها أبرز مساوئ الاتفاق " قضية الموافقة على بقاء المستوطنات فى المرحلة الانتقالية هى فى رأيى أكبر نقطة ضعف فى الاتفاق ، عندما كنا نحن نتفاوض فى واشنطن كنا نصر على أنه يجب أن يكون هناك التزام بوقف امتدادها وتحديدها وتحديد من يسكن فيها ووقف كل النشاطات الاستيطانية بما فى ذلك البنية التحتية والشوارع وتحديدها جغرافياً ، ولا مجال للمقارنة الآن بين ما جرى فى أوسلو وما كنا نقوم به فى واشنطن ولكن الاكيد اننا فى واشنطن قدمنا برنامجاً تصعيدياً ولا يحمل أى تنازلات [٤٠].

لقد سمح إعلان المبادىء للجيش الإسرائيلى بالتموضع فى اماكن متداخلة مع منطقة الحكم الذاتى كذلك سمح بابقاء عدد من المستوطنات الإسرائيلية التى لا تخضع لصلاحية الشرطة الفلسطينية ولا السلطة الفلسطينية . ونتيجة لهذا التوزيع يبدو من الصعب التركيز على الوحدة الجغرافية كمناطق الحكم الذاتى ولا على ولايتها الجغرافية أيضا . فما يحدث هو عبارة عن إقامة كانتونات تفصل بينها مستوطنات إسرائيلية . . وهو مايعنى تجزئة الأرض إلى كانتونات لارابط أساسى بينها .

وجاءت مذبحة الخليل التى راح ضحيتها نحو ٤٥ فلسطينيا دليلا على خطورة وجود المستوطنات وفى غمرة الاستياء الشعبى المتنامى منذ المذبحة يأتى اتفاق القاهرة موصيا باستئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية بشأن اتفاق غزة - أريحا على رغم عدم تحقيق أى من الشروط التى وضعتها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لذلك . ويعكس الاتفاق الذى قيل انه يعالج الترتيبات الامنية الخاصة بالخليل تأكيد دور ورؤية إسرائيل بشأن المستوطنات وذلك فيما يلى :(٤١)

١ - ينص الاتفاق على وجود دولى مؤقت فى مدينة الخليل لكنه لا ينص على أى دور للأمم المتحدة وفى المقابل سيطلب الطرفان من الدول المانحة بشكل مباشر ودونما وساطة المنظمة الدولية مشاركة ١٦٠ عنصرا من النرويج والدنمارك وأيطاليا فى تشكيل هذه القوة ، وأكثر من ذلك ان الاتفاق لم يتضمن أى اشارة إلى قرار مجلس الامن رقم ٩٠٤ المتعلق بالمذبحة الذى يوصى بوجود دولى مؤقت من دون أن يحدد طبيعته .

٢ - لن تقوم هذه القوة الدولية بأية مهمات عسكرية أو بمهمات شرطة وستقتصر على رفع التقارير كما فى البند الرابع من المهمة .

٣ - ينص الاتفاق على أن حرية حركة الموظفين الدوليين لا تخضع لأية قيود "الا لدواع عسكرية قاهرة" ويذكر أن تقدير هذه الدواعى العسكرية هو أمر من اختصاص الجانب الإسرائيلى فقط وعليه تصبح حركة هؤلاء المواطنين عرضة لكل القيود التى تخضع لها حركة المواطنين الفلسطينيين التى اعتادت إسرائيل أن تبرر القيود المفروضة عليهم بالاعتبارات الامنية والعسكرية .

٤ - خلا الاتفاق من أى ذكر للمستوطنات والمستوطنين باعتبارهم مصدر تهديد خطير لأمن الفلسطينيين فى المدينة بل أن المفاوض الفلسطينى لم ينتزع موافقة نظيره الإسرائيلى على اخلاء ٤١٥ مستوطنا يقطنوا مدينة الخليل .

إن تحديد حركة الفلسطينيين فى الاحياء التى يسكنها مستوطنون يهدف إلى تسهيل مهمة الجيش الإسرائيلى فى حمايتهم لاسيما فى ضوء ما تردد عن نية الحكومة الإسرائيلية إخلاء البيوت المتنقلة التى يسكنها مستوطنون فى تل رميضة التى تقع فى الجهة المقابلة للبلدة القديمة ونقلهم إلى داخلها كما يسهل بذلك تنقل المستوطنين بين الاماكن التى استوطنوا فيها والحرم الابراهيمى المشمول فى المنطقة

التى حدثت فيها المذبحة . ويقسم هذا الترتيب عمليا الجليل إلى قسمين ، ويحول دون وجود تواصل جغرافى بين قسمى المدينة والالتفاف حولها ليصل إلى طرفها الاخر .

المعابر والاشكالية الامنية

وتخضع سياسة رابين الأمنية فى الفصل بين الأراضى التى يمنحها للعرب مثل غزة وأريحا وبين الأراضى المستخدمة كأغراض عسكرية فى صيغة إعادة الانتشار التى تعنى أن الجيش الإسرائيلى سيتمركز فى مناطق أمنية استراتيجية يختارها وحول المستوطنات التى تنتشر فى معظم أنحاء الضفة وهو ما يعمل على إيجاد نحو أربعة أو خمسة كانتونات واقعياً إضافة إلى السيطرة الكاملة على القدس ، أى أيجاد مناطق ليس فيما بينها اتصال جغرافى وسيكون حال الجانبين بمثابة التقاسم الوظيفى بين السلطة الذاتية والاحتلال العسكرى وهو ما كانت عليه المنظمة منذ عام ١٩٦٧ ، ولذلك ثلاث نتائج مهمة فى حال حدوثه :

١ - سيحرم الفلسطينيين من التواصل الجغرافى الحر الذى يتمتعون بشئ منه اليوم فى الضفة، باستثناء القدس فى ظل الاحتلال الإسرائيلى العسكرى الكامل.

٢ - إن المناطق السكانية الفلسطينية تصبح خاضعة لحصار عسكرى طويل الأجل تقر بشرعيته سلطة الحكم الذاتى .

٣ - إمكان تقسيم الضفة إلى ثلاث كانتونات منفصلة جغرافيا من أجل منع احتمال قيام الدولة الفلسطينية مستقبلاً فى الوقت الذى تسيطر فيه إسرائيل على كل مناطق الاستيطان فى مساحة متصلة جغرافيا " (٤٢) .

إن خطورة استخدام الجانب الإسرائيلى عبارتى الانسحاب واعادة الانتشار من جهة وعبارة حماية أمن الإسرائيليين من جهة أخرى تكمن فى التحكم بالمعابر . فالاتفاق لم يذكر الجهة التى تتولى مراقبة ممر غزة - مصر ، ولا ممر أريحا - الأردن . وهذا الفراغ فى الاتفاق يحاول كلا الجانبين سده بما يتلائم مع مصلحته . ومن المتوقع أن تكون لهذين الممرين أهمية قصوى فى مراقبة وضبط حركة انتقال الأشخاص ونقل البضائع وبالتالى فى انفتاح غزة - أريحا على الجوار العربى المصرى - الأردنى أو فى إغلاقهما وعزل المنطقتين كما يتخوف الفلسطينيون ،

ولهذا حاول الجانب الإسرائيلى الاستناد إلى نص إعادة الانتشار ليتمكن من السيطرة على الممرين وهو ما حدث بالفعل وجاء فى اتفاق القاهرة ١٩٩٤/٢/٩ : ان التحقيق فى ترتيبات أجنحة المعابر ومراقبتها وادارتها تزيل الضباب المفتعل بشأن ما تم تصويره على أنه إنجازات إضافية على إعلان المبادىء والترتيبات بمجملها ليست سوى إعادة صياغة وتحديث للسيطرة الإسرائيلية المطلقة تماما على حركة الدخول والخروج . وتحت بند أحكام عامة تقول "تنظم هذه الوثيقة أحكام العبور على الحدود مع احتفاظ إسرائيل خلال المرحلة الانتقالية بمسئولية الأمن الخارجى بما فى ذلك الأمن على طول الحدود مع مصر ومع الأردن . وتهدف هذه الترتيبات الى ايجاد آلية تسهل عمليات دخول وخروج الاشخاص والسلع بما يعكس الواقع الجديد " ولهذا تم إنشاء جناحين أطلق على أحدهما الجناح الفلسطينى. والتدقيق فى الترتيبات الامنية من حيث جوهرها ومرجعيتها يقود إلى رؤية بعض الجوانب الشكلية الاجرائية التى أعطت للطرف الفلسطينى الرد على المدخل الفلسطينى. وهذا لا يغير شمولية السيطرة الفعلية الإسرائيلية على المعبر حتى لو كانت غير مرئية فى بعض مراحلها . فالتوقف والسيطرة والتحكم المطلق الإسرائيلى تتم من خلف جدار زجاجى يرى الإسرائيليون من خلاله كل شىء بينما لا يرى العابر الفلسطينى سوى ممر ، لقد ردد الجانب الإسرائيلى الإدعاء بضرورة الحفاظ على الكرامة الفلسطينية وأهمية التغاضى عن بعض الشكليات التى عطلت تنفيذ إعلان المبادىء وتأتى الشكليات فارغة المضمون من تواجد شرطى مرور يرفع العلم الفلسطينى مقابل الاقرار بالسيطرة الإسرائيلية المطلقة والشاملة على أمن المعابر، والمرجعية الإسرائيلية المطلقة أيضا على السماح للاشخاص بالمرور من عدمه . ويقول البند الثالث :

فقرة (أ): يرفع العلم الفلسطينى ويتواجد شرطى فلسطينى على مدخل الجناح الفلسطينى .

فقرة(جـ): يمر المسافرون عبر الجناح الفلسطينى على بوابة الكترونية ويتخذ شرطيان فلسطينى وإسرائيلى مراكز لهما على جانبى البوابة ويحق لكل منهما فى حالة الاشتباه طلب اجراء تفتيش جسدى فى غرفة تفتيش محاذية للبوابة " .

وقد أقر المفاوض الفلسطيني في اتفاق القاهرة الامني ١٩٩٤/٢/٩ حقوق غريبة للجانب الإسرائيلي فيقول النص (و) من البند الثالث ما يلي
"يحق لكل طرف داخل الجناح الفلسطيني ان يمنع دخول اشخاص غير مقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية . ويشمل عبارة مضمون في هذا الاتفاق الاشخاص الذين كانوا مسجلين لدى دخول الاتفاق حيز التنفيذ كمقيمين في هاتين المنطقتين في سجلات الاحوال الشخصية التي تشرف عليها الإدارة العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما تشمل الأشخاص الذين حصلوا على اجازات إقامة دائمة في هاتين المنطقتين في وقت لاحق بموافقة إسرائيل"، ويحمل النص التفسير الإسرائيلي للنازحين من كونهم يتجاوزون الثمانمائة الف فلسطيني يملكون حق العودة بموجب القانون الدولي الى مجرد أشخاص ليس إلا وتتم اجازة إقامتهم الدائمة بموافقة إسرائيل وبطبيعة الحال قد لا تتم الاجازة . ومن ثم يصبح من ستسمح له السلطات مقيما وليس مواطنا بل وزائرا لفترة ثلاثة أشهر يتم تمديدها وفقاً لرغبة السلطات من عدمها . إن التفحص لأبعاد هذه التنازلات الخطيرة يظهر أن التفسير الإسرائيلي هو الذي تم اقراره في تفصيل إعلان المبادئ ١٩٩٣/٩/١٣ فالتنازل عن اعتبار الشعب الفلسطيني مواطناً باعتباره مقيما سواء الرابضين في فلسطين أو المستقدمين لقوات الشرطة الفلسطينية يندرج في المفهوم الصهيوني العام الذي يعتبر الفلسطينيين سكانا مقيمين على ارض إسرائيل ليس لهم من حقوق في الأراضي وما في داخلها لأنهم سكان مقيمون فحسب .

إن الاتفاق المذكور أتى ليعطي قناعاً فلسطينياً للأمر الواقع الذي صاغته إسرائيل في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بحيث تحولت هذه المناطق إلى مستعمرة داخلية للكيان الصهيوني . ويمكن الاشارة في هذا الصدد إلى نجاح ذلك الكيان من خلال إعلان المبادئ في تحقيق ما يلي :

١ - إن مجمل المقترحات والترتيبات والسلطات الممنوحة للسلطة الفلسطينية لا تمس مبدأ السيادة الإسرائيلية على المناطق المحتلة .

٢ - إبقاء الديناميكيات الداخلية للمناطق رهينة الديناميكيات الإسرائيلية يساعدها عاملان : **الأول** تاريخي حيث عمل الكيان الصهيوني على اعادة تكييف

الوضع الداخلى للضفة والقطاع على اساس المصلحة الإسرائيلية ولقد حقق ذلك نجاحا كبيرا بحيث يمكن القول بارتباط الدورة الاقتصادية وبالتحديد مجالى العمل والتجارة الخارجية رهناً بالدورة الاقتصادية لإسرائيل. أما الثانى فهو تكريس الاتفاق لعلاقة التبعية بحيث تتحول منطقة الحكم الذاتى الى مجرد فندق كبير لقوة العمل الرخيصة والمستهلكين من الفلسطينيين ثم كنقطة وثوب للوطن العربى بأكمله . لقد أتى إعلان المبادئ ليحل إشكالية بدأت تبرز فى الكيان الصهيونى منذ ١٩٦٧ . إشكالية مفادها بداية بروز تضارب بين التوراة والسياسة من ناحية، والاقتصاد من ناحية أخرى . ومرجع هذا التضارب أن الاقتصاد الإسرائيلى قد حقق نمواً متسارعاً تطرح معه أزمة فيض إنتاج لا حل لها إلا بفتح أسواق جديدة بعد استنزاف أسواقها التقليدية ومن هنا كان التطبيع الاقتصادى مع المنطقة عبر (معبر) غزة - أريحا .

٣ - ان الاتفاق يعطى الجانب الإسرائيلى الكثير من الامتيازات الفورية بينما لا يعطى الطرف الفلسطينى الا القليل منها ويخضعهم لشروط إسرائيلية تهدف الى اختبار القدرات والنيات الفلسطينية ويعطى القدرة للإسرائيليين على تجميد الاتفاق إن لم يرق لهم الاداء الفلسطينى خاصة وانه لا توجد ضمانات للفلسطينيين تمنع إسرائيل من تغيير معالم القدس التى لا يحق لهم اقامة مؤسسات الكيان الفلسطينى داخلها . ويتضمن الاتفاق منع الفلسطينيين الذين يسكنون الأراضى المحتلة من ممارسة حكم ذاتى حقيقى، من خلال الاحتفاظ بالقدس موحدة قابلة للتوسع على الدوام لتكون جوهر نسيج يمتد حتى الضفة والقطاع . " والفكرة كما وصفها الخبير الهولندى يان دى يونغ ان تحاط القدس بحلقتين من المستوطنات احداهما تضم مستوطنات راموت ونيف ياكوف وتاليبوت وجيلو وتضم الثانية مستوطنات رخس شوجات وهار هوما حيث تجرى عمليات التشييد حاليا تحيط كل منهما بالاخرى . ويشكل ذلك من حيث المساحة معظم وسط الضفة الغربية من بيرزيت فى الشمال حتى ضواحى الخليل فى الجنوب ولن تواجه إسرائيل اى تحديات تذكر فى نطاق هذه المساحة الكبيرة ، على رغم ما يسمح بممارسة حكم ذاتى فى "وحدات منفصلة من الأراضى" هناك وفى مناطق من الأراضى المحتلة . وهكذا فان الضفة والقطاع قسما اصلا إلى عشرة أو احد

عشر كانتونا تعبرها ممرات تبدأ من القدس وتتجه إلى الشرق والجنوب لاقامة مستوطنات وطرق وكلها تسيطر عليها إسرائيل " (٤٣) . إن إعلان المبادىء باستبعاده مناقشة القدس وعدم وضع أية قيود على وقف الاستيطان أو تجميده أو الحد من توسعه داخل المدينة يجعل للكيان الصهيونى وضعا سياديا متميزا لتقسيم السكان الفلسطينيين إلى جزر وكانتونات ومناطق صغيرة يسهل احتوائها لأنه لا يتضمن أى إشارة واضحة إلى تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقهم فى تقرير المصير .

إن معالم هذه الصورة مستمدة من مصادر ثلاثة : *أولها* نظام العزل العنصرى (الأبارتهيد) الذى طبقته جنوب افريقيا بحق سكان البلاد الافارقة السود ، *والثانى* نظام الاقطاعات الذى تطبقه كل من أمريكا وكندا بحق السكان الاصليين من الهنود الحمر ، *والثالث* هو نظام الفصل العنصرى الذى كان متبعا فى أمريكا حتى مطلع الستينيات لفصل الأمريكيين السود ذوى الأصول الإفريقية عن السكان البيض فى مواقع السكن والخدمات العامة ووسائل النقل . . الخ .

العسكرية الإسرائيلية عقب إعلان المبادىء :

إن أخطر بنود إعلان المبادىء هو ما يسمى المناطق منزوعة السلاح ففى البند الأول من الملحق الثانى :

١ – سيبدأ الجانبان ويوقعان خلال شهرين من تاريخ التصديق على إعلان المبادىء اتفاقا حول انسحاب القوات العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا .

٢ – سوف تنفذ إسرائيل انسحاباً متصاعداً ومجدولاً لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا .

ولا يوجد نص على وجود جيش فلسطينى فى تلك المناطق الأمر الذى يعنى أن إسرائيل ستستفيد من المناطق منزوعة السلاح فى تمكينها من التوفيق بين التأكيد المستمر على استخدام أنظمة الاسلحة الهجومية والتكتيكات الهجومية وبين الاستراتيجية الدفاعية . وتساهم تلك المناطق التى يحققها الاتفاق فى إضافة عامل الوقت الذى يؤمنه الانذار المبكر البرى والقوة الجوية المتطورة واعتمدت إسرائيل فى ذلك على وعود أمريكية بتأمين أسلحة متطورة تناسب

الرؤية الأمنية الجديدة بعد إعلان المبادىء ولا غرابة أن يتضمن الإعلان إشارات بارزة الى مبدأ الانسحاب بفعل تغيير مفهوم العمق الاستراتيجي فى أعقاب الهجوم الصاروخى العراقى أثناء حرب الخليج الثانية ، ويمكن حل مشكلة المناطق كمشكلة استراتيجية إذا تخلينا عن الصيغ القديمة واستبدلناها بصيغة تمنحنا عمقا استراتيجياً فى ما وراء الحدود بواسطة مناطق عازلة تمثل المحافظة عليها مصلحة بعيدة المدى للطرفين بمشاركة الولايات المتحدة (٤٤)

لقد شرح أحد كبار الهيئة الأمنية الإسرائيلية وعلى النحو الاتى : "الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية يتيح للجيش الإسرائيلى خفض القوات ويقلل الوحدات ويقلص عبء الاحتياطيين فى المناطق " (٤٥)

وأوضح جوزف ألفرا مدير مركز الدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل أبيب أن اتفاق السلام المتوقع ابرامه مع جيران إسرائيل العرب سيعطى جيشنا الوقت اللازم لإنجاز تحوله ، وأضاف هذا المسئول فى جهاز الموساد أن الانسحاب من الأراضى المحتلة لن يضر بالضرورة بإسرائيل شرط الحصول على ضمانات أمنية مثل إنشاء مناطق واسعة منزوعة السلاح فى الجانب العربى"(٤٦)، وينبغى لخطة تطوير الجيش الإسرائيلى للعقد المقبل المسماه الخطة ٢٠٠٠، أن تستجيب لهذه المتطلبات مع أخذ الخفض فى الموازنة فى الاعتبار. وتبدو التغييرات واضحة فى حدوث ثورة تكنولوجية حقيقية فى الاسلحة. وسيحصل سلاح المشاه على أنظمة معلوماتية تسمح للقيادة بمعرفة الوقت لتحرك القوات وحالتها . ومن جهة ثانية سيتم تزويد الجيش سنويا بعشرات الدبابات الجديدة من طراز هيركافا - ٣ ، وعلى المدى البعيد يقول مدير مركز الدراسات الاستراتيجية ان الجيش القادر على تعبئة ٦٠٠ ألف رجل بينهم ٤٣٠ الفا من الاحتياط قادر على خفض عدد قواته دون إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية التى شكلت أحد الأسس الدعائية التى قامت عليها الدولة " (٤٧) ، ويتوقع ان تصل نفقات الدفاع عام ١٩٩٤ إلى ٦٫٧ بليون دولار أى ١٧٫٤ فى المائة من الموازنة العامة مقابل ١٨ فى المائة عام ١٩٩٣ وتشمل هذه الأرقام المساعدة العسكرية الأمريكية السنوية التى تبلغ ١.٨ بليوناً . وتمثل التصريحات التى أدلى بها اسحق رابين بعد عودته من الولايات المتحدة فى نوفمبر ١٩٩٤ وكذلك المعلومات التى توافرت عن نتائج المحادثات تأكيداً بان

إسرائيل بدأت في قطف ثمار اتفاق غزة - أريحا أولاً . ويتعلق هذا خصوصاً بالاتفاق على الشروع في تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج الضخم الذى وضعته إسرائيل لتحديث الوحدات القتالية فى قواتها الجوية بالاعتماد على المعونات الأمريكية ، وتعهد واشنطن : الاستمرار في تمويل برنامج تطوير للصاروخ آرو المضاد للصورايخ التى تعمل الصناعات الإسرائيلية على تنفيذه منذ سنوات مع واشنطن ، وموافقة كهذه تسمح للكيان الصهيونى بالحصول على تكنولوجيات عسكرية والكترونية حساسة ومتقدمة تحتاج اليها صناعاتها لتنفيذ برنامج آرو وبرامج تطوير وانتاج تسليحية رئيسية أخرى بعد ما كانت القوانين الأمريكية تحظر تصدير تلك التكنولوجيات إلى الخارج ومن شأن الاتفاق على هذه المجالات الحيوية الثلاثة ، التى شكلت محور الجانب الاستراتيجى من المحادثات الأمريكية - الإسرائيلية .

ولعل الجانب الأهم الذى تم التفاهم عليه هو المتعلق ببرنامج تحديث القوة القتالية الإسرائيلية عبر الحصول على ٢٤ طائرة قتالية هجومية من طراز "اف-١٥ أى سترايك ايغل " فى صفقة قيمتها ١ر٨ مليار دولار سيتم تمويل الجزء الاكبر منها بفضل المساعدات العسكرية التى ترصدها الولايات المتحدة سنويا لإسرائيل . وأكد رابين رسمياً عقب اختتام زيارته أن سلاح الجو الإسرائيلى سيحصل إضافة إلى ذلك على مقاتلات "اف - ١٦ فالكون" المتعددة الأغراض وان ذلك سيتم من مخزونات سلاح الجو الأمريكى " (٤٨) .

وقال بود نيفر قائد سلاح الجو الإسرائيلى فى مؤتمر صحفى عن الطائرة الجديدة "اف - ١٥" "هذه الطائرة تسمح بزيادة امكانات سلاح الجو فى شكل ملحوظ وتمنحنا قوة رادعة استراتيجية لم نتمتع بها فى الماضى لأن الطائرة مقاتلة استثنائية تتمتع بإمكانات تبرر سعرها المرتفع ويمكنها نقل كمية كبيرة من الاسلحة ضمن شعاع يقدر بـ ١٦٠٠ كيلو خارج إسرائيل " (٤٩) .

وكشف مساعد وزير الدفاع لشئون الامن الإقليمى فرديدريك سميث خلال جلسة استماع فى الكونجرس الأمريكى فى شأن المساعدات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط ، ان إسرائيل ستتلقى من واشنطن ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز "فالكون - ١٦" تؤخذ مباشرة من المخزون الجارى للقوات الأمريكية دون أن

تتكفل اسرئيل بأى مصاريف وتضاف إلى برنامج المنح العسكرية للدولة العبرية البالغة نحو ٨ر١ بليون ، وأوضح ان الطائرات قدرت بقيمة مخفضة بلغت ٥ ملايين دولار للطائرة الواحدة وستحسب من حساب احتياطى باسم إسرائيل يبلغ ٧٠٠ مليون دولار (٥٠) . وبذلك تكون الولايات المتحدة وافقت رسميا على تنفيذ المرحلة الأولى التى خططتها إسرائيل لتحديث الوحدات القتالية فى قوتها الجوية بشكل كامل . والهدف من هذا البرنامج هو تغيير مقاتلات كفير الإسرائيلية الصنع وقاذفات اف - ٤ - سكاى هوك الأمريكية، وكان سلاح الجو الإسرائيلى مهتماً منذ فترة طويلة بالحصول على مقاتلات اف - ١٥ لكنه لم يتقدم بطلب الحصول عليها في السابق لارتفاع ثمنها (٥٥ مليون دولار مقابل ٤٠ للمقاتلة إف - ١٨، و ٣٥ مليوناً للمقاتلة اف-١٦)، ولكن بعد توقيع إعلان المبادىء باتت ادارة كلينتون أكثر استعدادا لتلبية طلبات التسلح الإسرائيلية بشكل لم يكن متوافراً من قبل . والمقاتلة الجديدة هى طراز هجومى محسن من المقاتلة الاعتراضية اف - ١٥ ايغل التى يستخدم سلاح الجو الإسرائيلى الآن نحو ٨٠ طائرة منها ولكنها تتميز بإضافة قدرات هجومية على قدراتها الاعتراضية الاساسية إلى جانب تحسينات عامة أدخلت على مواصفاتها وتجهيزاتها الرادارية والالكترونية وقدراتها العملياتية، ولذا فهى تستطيع حمل نحو تسعة اطنان من الذخائر لمسافة تزيد عن ١٨٥٠ كم لتصل الى العراق وايران . وتظهر أهميتها فى مجال إعدادها أساساً لتنفيذ مهمات القصف والهجوم الاستراتيجى فى العمق على مسافات بعيدة وعلى مختلف الارتفاعات فى كل الظروف الطقسية معتمدة فى ذلك على أنظمتها الملاحية والرادارية والالكترونية المتقدمة وتسليحها الذى يشمل الذخاير الموجهة بدقة " (٥١).

وسيمثل هذا الطراز الجديد القوة الهجومية الاستراتيجية الخاصة فى سلاح الجو الإسرائيلى فى إطار برنامج التحديث الذى يعد الأضخم فى تاريخه اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٥ . ويستمر ذلك البرنامج على مدى عامين على ان تستكمل مراحله بحلول مطلع القرن القادم ويتزامن ذلك مع الطلب الإسرائيلى لأمريكا للحصول على دفعات اضافية من مقاتلات اف - ١٦ فالكون أو ربما اف - ١٨ هورنت قد يصل مجموعها إلى ١٢٠ أو ١٥٠ طائرة لتصبح القوة الجوية القتالية الإسرائيلية مؤلفة بصورة كاملة من مقاتلات اعتراضية وهجومية ومتعددة الأغراض تنتمى جميعها إلى الجيل الراهن من الطرازات الأمريكية الحديثة . ولم

يكن ممكنا البدء بعملية التطوير هذه لولا التسهيلات التى أفصحت صراحة عن الرغبة الأمريكية فى تلبية الحاجات الدفاعية الإسرائيلية ، وتعزيز التعاون العسكرى مع إسرائيل فى ضوء التقدم فى عملية السلام فى الشرق الأوسط" (٥٢) .

وفى هذا الإطار أعلنت الحكومة الأمريكية انها لم تعد تعترض بعد الآن على بيع وتصدير معدات وتقنيات مركبات الإطلاق الفضائية الإسرائيلية الصنع من قبل الشركات الأمريكية . وقرار البيت الابيض بخصوص إسرائيل يعرقل مساعى الولايات المتحدة للحد من انتشار السلاح الصاروخى عن طريق السماح للشركات الأمريكية بتمويل صناعة الصواريخ البعيدة المدى الإسرائيلية أى سلسة صواريخ أريحا ذات القابلية النووية ، وهذا القرار الذى جاء بعد رسالة كلينتون إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى فى ١/١٦ / ١٩٩٤ عقب توقيع اتفاق غزة - أريحا ، وهو مايضعف الجهود لمنع انتشار الصواريخ الباليستية فى انحاء العالم . إن القرار الرئاسى الأمريكى يضع سابقة تمكّن أى دولة معارضة للانتشار من تمويل برامج الصواريخ لدولة ما بدلاً من محاولة وقفها ويؤدى إلى أن تقوم منطقة تجارة حرة أمريكية - إسرائيلية فى تقنيات الصواريخ لتدخل إسرائيل سوق الاطلاق الفضائى الأمريكى " (٥٣)

وقد حسم إعلان المبادئ التردد الأمريكى بشأن الصاروخ فقد أدت زيارة رابين إلى واشنطن (نوفمبر ١٩٩٣) إلى تعهد ادارة كلينتون بتمويل برنامج التطوير. وكانت واشنطن على وشك الانسحاب من البرنامج لكن ذلك بات الآن مستبعداً إلى حد كبير ، إذ ينتظر أن يوافق الجانب الأمريكى على الاستمرار فيه تمهيدا لادخاله الخدمة فى الولايات المتحدة والكيان الصهيونى بحلول القرن القادم بعد الموافقة الأمريكية على السماح لإسرائيل بالحصول على تكنولوچيات عسكرية والكترونية حساسة ومتقدمة تحتاج اليها صناعاتها لتنفيذ الصاروخ آرو بعد أن كانت القوانين الأمريكية تحظر تصدير تلك التكنولوچيات إلى الخارج (٥٤) .

وسيدفع ذلك القرار الكيان الصهيونى إلى المضى قدما فى تنفيذ البرنامج الذى يجرى تطويره منذ سنوات كنظام دفاع جوى مضاد للصواريخ الباليستية. ولا يختلف أحد على أهمية الدفاع المضاد للصوريخ الباليستية خصوصاً التكتيكية منها بالنسبة إلى الاستراتيجيتين الأمريكية والإسرائيلية لا سيما فى ضوء الانتشار المتزايد لهذه الصواريخ فى الشرق الأوسط وكذلك الدروس التى

تجمعت لدى الجانبين بعد حرب الخليج الثانية (٥٥) .

وستبقى زيارة رابين الاخيرة إلى واشنطن علامة مميزة فى تاريخ العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية فقد أتت بعد تعهد كلينتون تحقيق التفوق النوعى العسكرى للكيان الصهيونى مكافأة لها على اتفاق غزة - أريحا أولاً . وكان اللافت للنظر حصول الكيان الصهيونى على مستوى جديد وغير مسبوق من معدات وتكنولوجيا الدفاع الأمريكى وخصوصا ال " سوبر كمبيوتر كراى - ٢ " الذى يسرع بشكل ملحوظ الاتجاه الإسرائيلى نحو بناء المزيد من أسلحة الدمار الشامل ومن ضمنها الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والاسلحة النووية . وطالما سعت الحكومة الإسرائيلية للحصول على أجهزة الكمبيوتر تلك . والموافقة الأمريكية تعنى زيادة قدراتها فى مجال الكمبيوتر ثمانى مرات للعمل فى برنامج الصواريخ أريحا - ٢ وأريحا -٣ ويساعدهم بذلك على بناء الجيل الثانى من الاسلحة النووية التى تتضمن قنابل هيدروجينية وقنابل نيوترون لأن السوبر كمبيوتر صمم بواسطة المختبرات الوطنية الأمريكية لانتاج أسلحة نووية ، وبالتأكيد فإن هذه الخطوة تزيد من وتيرة التسليح فى منطقة الشرق الأوسط وتؤكد النوايا الأمريكية القائلة بأن دعم السلام والمسيرة التفاوضية لن يكون إلا بدعم الترسانة التكنولوجية لإسرائيل .

إن تقوية الرادع النووى الإسرائيلى سيمنحها قوة ردع تؤدى إلى التقليدية لتحقيق الضربة الوقائية الاولى التى تستلزم وجود وسائل ايصال قوية وهو ما يحققها وجود كراى - ٢ .

□□□

- ٤ -

الحكم الذاتى المنقوص

أصبح مشروع الترتيبات الانتقالية للفلسطينيين فى غزة وأريحا هو المشروع الرئيسى المطروح . وإذا كان كل طرف من أطراف الصراع العربى الصهيونى ينظر إلى الاتفاق من حيث صلاحياته ، حدوده ، أفاقه ، فإن هذه الأطراف جميعها تتفق فى مابينها على أن لاحل للقضية الفلسطينية فى ظل ميزان القوى القائم إلامن خلال الحكم الذاتى ، وقد ارتبطت تلك الصيغة بكونها مسألة انتقالية تهدف فى نهاية الأمر إلى الاستقلال التام وبناء الدولة. وقد عرف المجتمع الدولى نمطين رئيسيين هما الحكم الذاتى فى الإطار الداخلى ويعتبر أحد الحلول الرئيسية السياسية والقانونية لمشاكل الأقليات مثل جنوب السودان أو الحكم الذاتى فى الإطار العام وهو النمط الذى مارسته الامبراطورية البريطانية فى كندا عام ١٨٣٩ حين طبق النظام البرلمانى فى الشئون الداخلية بينما احتفظت السلطات البريطانية بالشئون الخارجية .

والحكم الذاتى الإدارى للفلسطينيين فى الضفة والقطاع يعنى ، من وجهة النظر القانونية والدولية ، أن يحكم الشعب الفلسطينى فى هذه المناطق نفسه بنفسه من دون أى تدخل وأن يكون الحكم ذاتياً كاملاً ، ومن نفس الوجهة فإنه مرحلة انتقالية لفترة قصيرة مؤقتة يكون بدايتها الانسحاب العسكرى والادارى الإسرائيلى من المناطق التى يشملها قانون الحكم الذاتى . ويكون الهدف من هذه المرحلة الانتقالية تأمين انتقال السلطة إلى الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع ومساندة الشعب الفلسطينى هناك على تطوير مؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإذا كان هذا الوجه القانونى فإن مايجرى فى المفاوضات وما أدت اليه فى اتفاق غزة - أريحا أولا كان أقرب إلى التفسيرات الإسرائيلية منه إلى الرؤى الفلسطينية .

وسعت مصر فى إطار كامب ديفيد أن يكون الحكم الذاتى كاملاً فيما نص إعلان المبادئ على أنه حكم ذاتى فلسطينى . وقد اعتبر التصور المصرى أن سلطة

الحكم الذاتي تتولد سلطتها من داخلها دون أي تدخل من مصدر خارجي. وتتحقق من خلال انتخابات حرة بما يجعل سلطة حكم ديمقراطي للشعب وبالشعب وبما أنها جهاز منتخب فهي ذات صفة تمثيلية وتمارس جميع الاختصاصات والصلاحيات التي تمارسها في العادة ، أية سلطة منتخبة. وأكد التصور المصري الطابع الشمولي لصلاحيات الحكم الذاتي ولذلك نلاحظ تكراراً لبعضها عندما انتقل المشروع إلى تحديد مسئوليات المجلس التنفيذي الذي وصف بأنه سلطة شاملة لجميع المجالات ومطلق الصلاحيات للتنظيم والادارة وتعيين الافراد في مختلف القطاعات"(٥٧) . وفي معرض تعليقه على ماجاء في اتفاقيات كامب ديفيد ومسألة الحكم الذاتي للفلسطينيين قال اسحق رابين " على إسرائيل أن تبدأ مفاوضات موضوعية مع مصر وأوساط فلسطينية حول إقامة السلطة الذاتية أي إجراء الانتخابات لانتخاب المجلس الاداري في المناطق " (٥٨) ، أما شمعون بيريز فقال عن كامب - ديفيد " لن أصوت في الكنيست " إلى جانب الحكومة حول موضوع الحكم الذاتي الإداري في الضفة الغربية حتى لو أدى ذلك إلى إسقاط الحكومة . فحزب العمل لن يوافق على إخلاء المستوطنات من غور الأردن في ظل طرح صيغة الحكم الذاتي " (٥٩)، ثم أصدر حزب العمل- وبعد تشكيل لجنة برئاسة حاييم تشادوك - بياناً رد فيه على ما جاء في اتفاقات كامب - ديفيد وحدد موقفه النهائي من مسألة الحكم الذاتي "ينبغي لإسرائيل أن تعمل وفق المبادئ الآتية: أن يكون ترتيب الحكم الذاتي انتقالياً ولفترة محدودة تأكيداً من إسرائيل وسلامة سكانها واعداد الحكم الذاتي وفقاً لترتيبات تمنع تحويله إلى دولة فلسطينية منفصلة ، وهو للسكان لايشمل الأرض . أي الحكم الذاتي للفلسطينيين هو سلطة محلية لإدارة شئونهم المدنية إلا أن ذلك لايمنع من ممارسة إسرائيل سلطتها الأمنية والسياسية وإقامة المستوطنات وتطويرها والسماح لليهود بشراء الأراضي والتملك " (٦٠) .

إن إسرائيل في صدد تحديد معالم المرحلة الانتقالية التي ستكون بالنسبة إليها انتقالا من مرحلة خلق الوقائع إلى التثبيت القانوني وهي تعتمد على أن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة العبرية من غير تحديد مسبق لحدودها سيستخدم لخلق زعم أنها أصبحت تملك صلاحية لرسم الحدود التي تبغيها ومن ثم تستغل هذه الصلاحية لتقنين الوجود السكاني الفلسطيني تحت مظلتها وسيادتها، وبالتالي

فإنها ستلجأ إلى تشريع نوعين من الحدود فى نطاق أراضى فلسطين الابتدائية : أولهما الحدود السياسية التى ستعم جميع أرض فلسطين وتعتبرها أرضها . وثانيهما الحدود الادارية التى ستحدد مناطق الحكم الذاتى للفلسطينيين بعد تجزئتها وتقطيعها . أما السلطة التشريعية الإسرائيلية فإنها ستبقى مهيمنة على جميع الأراضى على أن يترك للفلسطينيين أمر وضع اللوائح التنفيذية فى إطار الصلاحيات الست المعطاه لمجلس الحكم الذاتى .

الإعلان مرجعية الحكم الذاتى المنقوصة :

أن امعان النظر فى إعلان المبادئ يشير إلى أنه يعمل على اقامة حكم ذاتى محدود للفلسطينيين فى الإطار الداخلى للدولة العبرية أى أن الكيان الصهيونى يتعامل مع الشعب الفلسطينى باعتباره أقلية تقيم على أرضه وذلك بالطبع يختلف عن الحكم الذاتى الذى تتمتع به فئة من الناس باعتباره طريقاً لممارسة حق تقرير المصير . وتبين ذلك عبر التأكيد على اللجان الثنائية بين الجانبين حسب المادة العاشرة من إعلان المبادئ وكذلك عند النص على أن الفلسطينيين والإسرائيليين سيكونون طرفاً واحداً فى المفاوضات مع كل من مصر والأردن لإنشاء لجان مشتركة للتعاون المتعدد معهما .

وقد قبل الطرف الفلسطينى بالحل المؤقت القائم على الحكم الذاتى المؤقت فى كل من الضفة والقطاع الذى تمت المشاركة فى مدريد على أساسه ، وتم الاستناد فيه إلى نفس المعطيات التى تبرر قبول مشروع غزة - أريحا على اساسها علما بأن هذا المشروع هو تجزئة للمرحلة المؤقتة إلى مرحلتين مؤقتتين وربما حسب موازين القوى التفاوضية على نصوصه وفى المفاوضات النهائية عندما تلتئم بعد ٣ سنوات .

ويحدد إعلان المبادئ وماتبعه من ملاحق فى بنوده هدف المفاوضات وإطار عمل للمرحلة الانتقالية بدءاً بإجراء انتخابات ، فالبند الأول من الاتفاقية يحدد بوضوح أن هدف المفاوضات ليس إقامة دولة فلسطينية بل تأسيس سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تؤدى إلى نهائية مبنية على أساس قرارى مجلس الامن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ فصياغة البند يبدو أنه يدعم الرؤية الإسرائيلية، وإحالة التسوية النهائية إلى قرارى المجلس تزيد من حدة غموضها لأنهما أصلاً مثار

خلاف ولذا لم يكن غريباً وجود الفقرة الرابعة من البند الخامس التى تنص على الآتى : " يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائى لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقيات تم التوصل اليها للمرحلة الانتقالية " أما البند الثانى فينص على أن " إطار العمل المتفق عليه للمرحلة الانتقالية منصوص عليه فى إعلان المبادئ هذا " وهو مايعنى غموض شديد فى المستقبل، فإذا كانت الظروف القائمة حاليا تدفع إلى هذا القدر من التنازلات فى ظل ضعف شديد فى المستقبل ، فإذا كانت الظروف القائمة حاليا تدفع إلى هذا القدر من التنازلات فى ظل ضعف التنسيق العربى فى العملية التفاوضية. فكيف ستسير الأمور بعد المرحلة الانتقالية عندما تحقق إسرائيل قدرا من قوتها الاقتصادية وبعد أن يعطيها الإعلان بعضاً من قوتها التى افقدتها الانتفاضة إياها !! . فقد حرص المفاوض الإسرائيلى على منطق الحكم التجريبى الانتقالى من خلال غزة - أريحا أولا . وعلى رغم مخالفة هذا المنطق للقانون الدولى فقد تم إقراره ، وهنا يكمن السؤال : ما هو معيار نجاح هذا الحكم التجريبى ؟ ولعل الجواب عن هذا السؤال وفقا للمنطق الإسرائيلى أنه النجاح الأمنى ،أى مدى قدرة الشرطة الفلسطينية على ضبط الأمن وعلى منع (الإرهاب) وبالتالى التصدى لمقاومة الاحتلال ، وفى هذا الإطار يبرز المأزق الاجرائى الخطير حيث تعتبر الشرطة الفلسطينية ناجحة إذا استطاعت توفير الأمن الكامل للسلطة الإسرائيلية وللمستوطنات معاً. أما إذا فشلت الشرطة فى مهمتها فهذا قد يتضمن نزاعاً فلسطينياً يمكن أن يستتبع عودة الأراضى إلى الحكم الإسرائيلى المباشر أو نقل السلطات إلى الأردن مثلاً. وفى تلك الحالة تكون منظمة التحرير قد أقدمت على هذه التنازلات بدءاً بالاعتراف بـ "حق إسرائيل فى الوجود بأمن وسلام" ولكنها رسبت فى امتحان الحكم التجريبى(٦١) . وقد أدى هذا الحكم إلى أن يكون الوضع النهائى لما يسميه الإعلان "أراض متنازع عليها" مفتاحاً على كل الاحتمالات المحلية والإقليمية التى قد تطرأ بعد ثلاث سنوات للبدء بالتفاوض ، وخمس سنوات للانتقال تكون إسرائيل قد استطاعت بناء المزيد من المستوطنات حيث لم ينص أو يشر إعلان المبادئ إلى وضع نهائى بحدود منظمة لها فى إطار مفاوضات الحكم الذاتى .

ومما يثير المخاوف أن المادة الأولى من إعلان المبادئ أشارت إلى كون الترتيبات الانتقالية هى جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة ، وهذا مفهوم غامض

لأنه قد يعنى أنها مرتبطة بنجاح التسوية الشاملة بين الدول العربية وإسرائيل كما قد يعنى مفهوماً قاصراً على العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية .

الانتخابات لمناطق الحكم الذاتى :

أشار إعلان المبادئ إلى أنه سيتم اجراء انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة لانتخاب المجلس المشار اليه فى الإعلان الذى سبق سلطة الحكم الذاتى، وسيتم هذا الانتخاب فى الضفة والقطاع تحت اشراف يتفق عليه الطرفان فى اتفاقية تحدد صيغة وشروط الانتخابات وتحت مراقبة دولية فى وقت تقوم فيه الشرطة الفلسطينية بالمحافظة على النظام العام ويكون الاشراف الدولى للتحقق من مراعاة شروط الانتخاب وأوضاعه . وأعطى البند الثالث والملحق لإسرائيل حق المشاركة فى تحديد نظام الانتخابات وصيغة مراقبتها والقوانين والاجراءات المتعلقة بحملة الانتخاب وترتيبات متفق عليها لتنظيم الاعلام الجماهيرى وامكانية ترخيص محطة تلفزيونية واذاعية . فالمرء يجد نفسه هنا أمام ما يمكن أن يطلق عليه بالثابت والمؤجل فى آن واحد معا ، فالثابت هو أن الانتخابات ستجرى لكن المؤجل هو اتفاقية تقيد الطرف الفلسطينى وتحد من هويته باعتباره طرفاً دولياً وتقلل من شأنه إلى حد يجعله بحاجة إلى مناقشة أبسط أمور السيادة وهى إنشاء محطة تلفزيونية، والأكثر أن وقف وضع ترتيبات تتعلق باعلام الحملة الانتخابية ونظامها وغيرها على مشاركة الكيان الصهيونى وموافقته من شأنها السماح له بوضع شروط صعبة تقلل من السيادة الفلسطينية مثل اشتراط عدم وجود من يعارض وجود الدولة العبرية ، ويعود ذلك إلى أن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة أشارت إلى أن هذه الانتخابات تعد خطوة انتقالية هامة تجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . ولم يتضمن إعلان المبادئ أية إشارة إلى ماهية تلك الحقوق والراجح أنها ستنصرف إلى حق المواطن الفلسطينى فى التعبير الحر خلال عملية انتخاب المجلس، ولذلك لم تعد هذه الانتخابات وليس المجلس المنتخب هى الخطوة الأولى . فالانتخابات عملية process بينما المجلس جهاز orign والعبرة هنا بدور الجهاز وليس بمدلول العملية لأن الجهاز هو الذى سيشترك فى مفاوضات الوضع النهائى "(٦٢).

وفى حقيقة الامر فقد كانت الانتخابات مرافقة لكل مشروعات الحكم الذاتى

الإسرائيلية وشروطها وقواعدها سواء على صعيد الترشيح أو الانتخابات تخضع لما يتفق عليه الطرفان وكان هذا هو الموقف الإسرائيلى الثابت فى المفاوضات المختلفة حول الحكم الذاتى . أما المسألة الأهم فهى تتعلق بمشاركة سكان القدس فى الانتخابات فذلك جزء من برنامج وأطروحات حزب العمل وتعكس إمكانية إبقاء سكان القدس العرب تابعين لسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى من حيث الهوية والانتماء مستقبلا وتعتبرهم عندها السلطات الإسرائيلية أجانب مقيمين فى الكيان الصهيونى يمكن أن تطلب من أى منهم مغادرة أرض القدس فى وقت تعتقد أن لها الحق فى ذلك وفق القانون الإسرائيلى ، وقد نص البند الأول من الملحق الأول أن فلسطينى القدس الذين يعيشون هناك لهم حق المشاركة فى انتخاب قطاع غزة ومدينة أريحا يعنى انهم منتمون إلى السلطة الفلسطينية الجديدة . لكن الانتماء يتوجب معرفة ما إذا كان موقوفا فقط على الأشخاص أو الأراضى أو كليهما معاً . وتأتى الإجابة على هذا السؤال، فإن البند الرابع والثانى عشر يوضحان الأمر فقد نص الأول على أن سلطة المجلس تغطى الضفة والقطاع وأن الطرفين ينظران إليهما كوحدة جغرافية وان القدس مستثناه مع قضايا أخرى انتظارا للتفاوض بشأنها .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو لماذا استثنت الاتفاقية القدس ولم تستثن السكان ؟ والسبب ربما يكون اعتقاد الكيان الصهيونى أن وجود الفلسطينيين فى القدس مجرد إقامة قانونية لأجانب منتمين لسلطة الضفة والقطاع . وهذا التفسير يزداد قوة إذا ما نظرنا إلى البند الثانى عشر الذى نص على إنشاء لجنة متابعة تقرر من خلال اتفاقية " ماهية صيغة دخول لأشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ " ، أى استثناء القدس التى تهجر منها الفلسطينيون عام ١٩٦٧ وهو ما ينسجم مع إحجام الطرف الإسرائيلى عن مناقشة أوضاع القدس باعتباهار عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل"(٦٣) . وتعكف السلطات الإسرائيلية الآن على شق طريق يربط القدس بوادى الأردن من دون أن يمر فى منطقة الحكم الذاتى أى أن هذه المنطقة الأخيرة قد تتحول إلى ثلاثة أقاليم مبعثرة : قطاع غزة، ومنطقة ممتدة من رام الله إلى نابلس، ومنطقة الخليل على أن تبقى منطقة القدس الكبرى فاصلاً بينها .

وقد ربط اسحق رابين فى زيارته الاخيرة لواشنطن (٨-١٨/١١/١٩٩٤)

موضوع تعديل فقرات الميثاق الوطني المطالبة بتدمير إسرائيل ، باجراء الانتخابات. وبالإضافة إلى شرط إعادة انتشار القوات الإسرائيلية ، فإن الانتخابات معطلة وبعد أن كان من المقرر أصلاً إتمام العملية الانتخابية لاختيار مجلس تشريعي فلسطيني في يوليو ١٩٩٤ ، مضى العام بأكمله دون الوصول لأي موعد حقيقي.

وادعت صحيفة هأرتس (١٩٩٤/١١/١٧) أن إسرائيل عرضت على الفلسطينيين تأخير إجراء الانتخابات عاما كاملا إذا أصروا على أن تسبقها إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج مدن الضفة، وهناك خيار آخر يمكن أن يقدم إلى الحد الاقصى استحقاق الانتخابات ويسرع نقل المزيد من السلطات المدنية الإضافية إذا ما أبدى الفلسطينيون استعدادهم لتقديم تنازلات كبيرة بشأن إعادة انتشار الجيش . لقد رفضت السلطات الإسرائيلية مناقشة كل التصورات التي قدمتها اليها اللجنة التحضيرية للانتخابات العامة كما رفضت كذلك المطلب الفلسطيني بفتح مكاتب للانتخابات لطبع البطاقات الانتخابية وإعداد لوائح الناخبين وعطلت سلطات الاحتلال أيضا مشروعات لاجراء مسح اجتماعي لسكان الضفة والقطاع كان مقررا كجزء من الاعمال التحضيرية للانتخابات ، وما فعلته إسرائيل يتسق مع الموقف الصهيوني التقليدي من الحقوق التاريخية وهو موقف اتسم دائما بالسلبية الصارمة لكل ممارسة ديمقراطية فلسطينية بالاضافة إلى أنه يتفق وإعلان المبادئ الذي يضيق صلاحيات المجلس التشريعي حتى لا تتجاوز مراقبة اداء السلطة الفلسطينية في مجالات الحكم الذاتي المحدود فقط في التربية والتعليم والثقافة والصحة والخدمات الاجتماعية ، والضرائب والسياحة .

الصلاحيات التشريعية للمجلس التمثيلي ونقص السيادة :

جاء إعلان المبادئ بأحكام تحول دون إنجاز السيادة الفلسطينية على الأراضي المحتلة، فالبنسبة إلى السلطة الفلسطينية التي لخصها اتفاق القاهرة ١٩٩٤/٥/٤ اشترطت المادة الرابعة منه ابلاغ السلطات الإسرائيلية عن أسماء اعضائها على أن لايمارس أي عضو مهماته إلا بعد الموافقة الإسرائيلية كذلك اشترطت أن لا تشمل صلاحيات هذه السلطة العلاقات الخارجية وفتح السفارات وعقد الاتفاقات الدولية ذات الطابع السياسي ومسائل الامن الخارجي وأمن

المستوطنات والإسرائيليين .

ويأتى ذلك متمما لإعلان المبادئ الذى يكرس الارتباط بإسرائيل . الأمر الذى انعكس على مدى الصلاحيات التى يمنحها لسلطة الحكم الذاتى ، وهذه الصلاحيات مقلصة تماما وتقتصر على التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والسياحة والضرائب المباشرة والأمن الداخلى ولا تشمل القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاعات البنية الأساسية التى أصبحت من اختصاص لجنة مشتركة دائمة مع إسرائيل مثل المياه والكهرباء والطاقة والشئون المالية والنقل والاتصالات وتشمل ميناء غزة والتجارة والصناعة وعلاقات العمل والتدريب وحماية البيئة والاعلام إلى برنامج تنمية اقتصادية للضفة وغزة مدعوم دوليا وبرامج إقليمية للتنمية الاقتصادية . وقد أوجز رابين مؤخرا اشكالية الغموض فى إعلان المبادئ بقوله انه يدرك " كم سيكون من الصعب تنفيذه وإننى أعرف أنه ستكون هناك صعوبات واعرف انه ستكون هناك أزمات كثيرة . . إننى أعرف أنه ستكون هناك خلافات عميقة فى تفسير إعلان المبادئ"(٦٤) ، والخلاف الأساسى فى الإعلان يتركز فى جوهر الصراع حول السيادة والحقوق فى غزة وأريحا . فمن المعروف أن الصلاحية التشريعية وحق التشريع هما حجر الزاوية فى التوجه نحو السيادة . والاتفاق لم يكتف فقط بحصر صلاحية التشريع للمجلس فى إطار السلطات المخولة المحدودة له ولكنه لم ينص على مجلس تشريعى مستقل تتمتع به العديد من الوجبات المحكومة ذاتياً حتى فى إطار الاحتفاظ بالسيادة على الإقليم المحكوم ذاتيا " وقد ربط إعلان المبادئ "بين السلطة التشريعية فى إطار المجلس والسلطات المخولة له ولما كانت هذه السلطات تقع فى المجال التنفيذى كالتعليم والصحة والشئون الاجتماعية والسياحة والضرائب المباشرة ، فمعنى ذلك غياب التشريع وغياب مجلس مستقل لممارستها " (٦٥) ، وهو ما يجعل من التشريع المنصوص عليه مجرد تشريع لاجئ فى الإطار الداخلى لتلك المحاولات مع بقاء مصدر التشريع الأساسى بيد السلطات الإسرائيلية . وحتى تبقى السلطات الإسرائيلية ذلك المصدر تحت سلطتها وهيمنتها جاءت الفقرة الثانية من المادة التاسعة لتنص على مراجعة القوانين والأوامر العسكرية سارية المفعول فى المجالات المتبقية. كما أن السلطات التى تنص عليها الفقرة الرابعة من المادة السابعة مفرغة من محتواها السيادى وبقيت المجالات الأهم مفرغة حتى من تسميتها . والتجارة الخارجية

مثلاً يتولاها مجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات والمياه، التي تعتبر أحد موضوعات الصراع الأساسية سينشأ لها سلطة فلسطينية لإدارة المياه وكل ذلك يسميها إعلان المبادى بالسلطات الفلسطينية التي سيتم تحديد صلاحياتها ومسئولياتها بالاتفاق - وتتحدد معالم انتقاص السيادة في مناطق الحكم الذاتي من خلال حديث رابين السابق الاشارة اليه حيث يقول "ان الإعلان محاولة لإسيجاد حقائق جديدة يكون فيها اختلاط بين الفلسطينيين والإسرائيليين في حياتهم انها ليست خطوط تقسيم بل هي أقرب إلى تقسيم الوظائف " (٦٦) ، فالجوهر هو اعتبار الفلسطينيين مجرد اقلية عربية داخل أرض إسرائيل وفي ظل سلطاتها اللامركزية في الشئون الداخلية ومركزية شمولية في الشئون السيادية ، ولقد تطور هذا المفهوم منذ جاتوبنسكي في نهاية العشرينيات إلى مصطلح الحكم الذاتي لدى بيجين وشامير حتى إعلان غزة - أريحا .

إن الاختلاط الذي يقصده رابين هو جعل المستوطن الإسرائيليين عموماً جزءا من تشكيلات التكوين الديموجرافي والحياتي في الضفة والقطاع فبدلا من أطروحة السيادة الوطنية والفصل المفترض للجانب الفلسطيني يأتي تفسير رابين لمفهوم التقاسم الوظيفي والاختلاط اللذين يكونا تقاسم وظائف الادارة في مناطق الحكم الذاتي بين اطراف رئيسية هي :

١ - سلطات الاحتلال العسكرية .

٢ - قوات الامن الإسرائيلية .

٣ - الادارة العسكرية الإسرائيلية .

٤ - السلطة الفلسطينية التي ستسري ولايتها على الضفة والقطاع باستثناء القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والإسرائيليين .

ولعل التدقيق في هذا التفسير المتفق عليه في المحضر الملحق بالمادة الرابعة من إعلان المبادىء تفيد أن أكثر من نصف الولاية الجغرافية والقانونية قد تبقى بيد الجانب الإسرائيلي، وتبقى السلطة الفلسطينية بما فيها مجلسها المؤجل ، محدودة الصلاحيات في إطار الصلاحيات المنقولة لها والمتفق بشأنها وهذه المعالم الأساسية لتقسيم السلطات والصلاحيات دليلاً على طمس أي عنصر من عناصر السيادة الوطنية . ويخضع الإعلان الانتخابات القادمة إلى الموافقة الإسرائيلية بـ"عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشرطه حسب نص المادة الثالثة

وعلى أن يتم تحديد هيكلية المجلس المنتخب ويحدد أعضا ء حسب ما تقضى به المادة السابعة . وعليه فأى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس؟؟ كما أن الاتفاقات التفصيلية التى سيتم ابرامها بموجب الإعلان ستتضمن أيضا تحديدا لسلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية، والاجهزة القضائية الفلسطينية (المستقلة) حسب نص الفقرة الثانية من المادة السابعة . فأى سلطات تلك التى يتم تحديدها بين محتل وشعب يرزخ تحت الاحتلال ؟ فالسلطة التنفيذية واضحة فى الامور المنقولة وغير المنقولة المتبقية تحت السلطات الإسرائيلية وهى بعيدة عن السلطات التنفيذية المنبثقة عن السيادة الوطنية بل هى ادارية وظيفية .

وفقا للمادة التاسعة فان سلطة التشريع سيتم تخويلها للمجلس المنتخب فى مجال جميع السلطات المنقولة اليه وينطوى هذا النص على معان كثيرة ، فالسلطة التشريعية مخولة من سلطات الاحتلال المسيطرة على مقاليد التشريع حاليا . ويمكن لهذا التخويل التوقف فى أى وقت لأن النص يبقى مصدر التشريع لسلطات الاحتلال " (٦٧) .

ومن الواضح ان ترتيبات الحكم الذاتى تنتهك كافة عناصر السيادة الوطنية الفلسطينية فى فرض سلطاتها واختيار نظام تطورها وحقها فى تنظيم مؤسساتها ومرافقها . وهكذا فان ما ينطوى عليه إعلان المبادئ وتاليه فى اتفاق القاهرة يظهر أن الترتيبات القادمة تعنى حكومة إدارة ذاتية فلسطينية مقيدة ومحددة تناط بها مهمات ادارية ووظيفية من قبل السلطات الإسرائيلية وان سائر تلك الترتيبات ليست سوى تثبيتات للتبعية الشاملة لكافة المرافق والسلطات السيادية الكاملة .

□□□

- ٥ -

التحديات الاقتصادية

لم يعد جديدا القول أن اتفاق غزة - أريحا أولا بمبادئه وتفاصيله لم يلحظ إشارة إلى حق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره السياسى والاقتصادى . لقد كرس هذا الاتفاق بشكل أو بآخر بتبعية اقتصادية لإسرائيل واعترافا فلسطينيا بدورها فى النظام الشرق الأوسطى الجديد، فالاتفاقات التعاقدية الثنائية التى تم التوقيع عليها بين الفريقين الفلسطينى والإسرائيلى بدأ بـ ١٩٩٣/٩/١٣ فى واشنطن وحتى البروتوكول الاقتصادى فى باريس ١٩٩٤/٤/٢٩ هى التى تحدد الواقع الفلسطينى وتنظم علاقاته مع الكيان الصهيونى .

غزة واريحا والبعد الاقتصادى :

لا تتجاوز مساحة قطاع غزة (٢٧٠.٠٩ كيلو متر مربع) وسكانه يشكلون نسبة ١١٪ من مجموع سكان فلسطين (١٫٧٦٥ مليون نسمة) إلا أن هذا القطاع كان من أفقر مناطق فلسطين وأقلها تطورا فلم يكن لمنطقة لواء غزة (غزة والسبع) أى دور هام فى إطار الاقتصاد الفلسطينى نظرا لقلة مواردها الاقتصادية والطبيعية وافتقارها إلى أية منشآت صناعية ومؤسسات تجارية وهامة . وهو عبارة عن رقعة سهلية ساحلية من الأرض الممتدة فى الجنوب الغربى من فلسطين ويطل على البحر المتوسط الذى يقع إلى الغرب منه ويفصله عن أراضى سيناء المصرية خط الحدود السياسية بين فلسطين ومصر حيث توجد مدينة رفح بتسميها الفلسطينى والمصرى على جانبى الحدود . ويبلغ طول قطاع غزة من بيت جانون شمالا إلى رفح جنوبا حوالى ٤٦ كم ويبلغ متوسط عرضه ٧ كم ، يبلغ أقصى اتساع له حوالى ١٢ كم عند رفح .

وقد قدر عدد سكان القطاع عام ١٩٨٧ بـ ٦٥ ألف نسمة حسب الأرقام الصهيونية وبلغت الكثافة السكانية فى القطاع نحو ١٧٨٠ نسم / كم عام

١٩٨٨ وذلك على مساحة ٣٦٥ كم٢ ، وهى تمثل ١ر٣ فى المائة من إجمالى مساحة فلسطين المحتلة . وتعد هذه الكثافة السكانية من أعلى المناطق كثافة سكانية فى العالم (٦٩) .

وقد تعرضت الزراعة فى القطاع إلى عدة عراقيل إسرائيلية أدت فى نهاية الامر الى تقليص حجمها والاقلال من عدد العاملين فيها . وكان من أكثر هذه العراقيل مصادرة مساحة واسعة من الأراضى الزراعية بحجج أمنية ، كما أسفر ذلك عن انخفاض عدد العاملين فى الأراضى الزراعية واضافة الى ذلك برز عامل آخر وهو الفارق بين اسعار المنتجات الزراعية العربية ومثيلتها الإسرائيلية وهو ما أدى إلى نقص حاد فى الموارد ، ولذلك فقد عصفت البطالة بجماهير غفيرة من السكان ، وكان الجزء الاكبر من العاملين فى القطاع الزراعى حيث بلغت نسبة العاملين فيه ٣٦٪ من مجموع القوى العاملة فى غزة . اضافة إلى ان درجة خصوبة الأراضى فى غزة هى درجة متوسطة ولا تعوض على الكثافة السكانية العالية وانخفضت نسبة عدد العاملين فى الزراعة إلى مجموع العاملين فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٨٧ من ٧ر٣٢ ٪ إلى ٣ر١٨ ٪ (٧٠) .

أما بالنسبة للصناعة فإن الواقع فى قطاع غزة كان مشابها للزراعة من حيث الضعف الهيكلى. فقد انحصرت المشروعات الصناعية فى الصناعات التحويلية كدباغة الجلود وصناعة الألبان والنسيج بالاضافة الى بعض الحرف اليدوية التى ترتبط باحتياجات السكان اليومية كالمطاحن والغزل اليدوى وصناعة الفخار . وقد كان من الطبيعى أن تتطور البدايات الموجودة فى القطاع نحو الافضل وأن يتزايد إنتاجها وفرص العمل وبدلاً من ذلك حدث تدهور شديد وتفاقمت الأوضاع إلى الأسوأ . هذا بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من العاملين تركت العمل الزراعى فى القطاع واتجهت إلى العمل فى الزراعة والصناعة داخل الكيان الصهيونى منضمة إلى قافلة المهاجرين لتحسين المعيشة .

ويبلغ معدل الموارد السنوية للمياه الجوفية فى غزة حوالى ٤٠ مليون م٣ من مياه الأمطار و ١٠ - ٢٠ مليون م٣ من تدفقات المياه من المناطق الشرقية إضافة إلى ٢٠ - ٣٠ مليون م٣ من المياه العائدة من الزراعة والصرف الصحى أى أن مجموع التغذية السنوية للمياه الجوفية يقدر بحوالى٧٠-٩٠مليون م٣ سنويا .

أما معدل استنفاذ المياه الجوفية فانه يقدر بحوالى ١١٠ مليون مترمكعب سنوياً ، وهو وضع نشأ عنه انخفاض مستوى الماء الجوفى وزيادة ملوحته بسبب تسرب مياه البحر واختلاطها بالمياه الجوفية العذبة ، ويبلغ عدد الآبار الجوفية فى القطاع ٢١٩٥ بئرا يستخدم منها ٢١٠٠ بئراً لأغراض الرى وتزيد ملوحة مياه الآبار فى المناطق الداخلية وفى أعماقها ، أما الآبار فى المناطق الساحلية فتتميز بانخفاض أعماقها وعذوبة مياهها ، ويقدر الاستهلاك الاجمالى من المياه بحوالى ١٢٠ - ١٤٠ مليون م٣ سنويا ، وتقدر حصة المستوطنين الإسرائيليين منها بحوالى ٦ ملايين م٣ سنويا " (٧١) .

وتعتبر حالة اقتصاد قطاع غزة الذى سيكون موضوع التركيز الأولى للسلطات الفلسطينية الموسعة أكثر سوءاً من حالة اقتصاد الضفة الغربية . فالدخل السنوى للفرد هناك يقل عن ٨٥٠ دولار ، كما أن القطاع يأوى ٧٨٠ ألف فلسطينى يعيش معظمهم فى مخيمات لا يمكن وصف وضعها المتردى. هذا بالإضافة إلى الأوضاع التعليمية والصحية السيئة التى يعانيها القطاع نتيجة عدم توافر البنية التحتية التى عمل الاحتلال الإسرائيلى على إعاقة تطويرها .
أما (منطقة) أريحا فتقع فى الطرف الغربى لغور الأردن وهى أقرب الى الحافة الجبلية لوادى الأردن منها إلى نهر الأردن .

ويعد موقع أريحا مهماً اقتصادياً لأن المدينة قابعة فى قلب واحة زراعية خصبة تزود المناطق المجاورة لها بالمنتجات الزراعية مثل الحمضيات والموز ويؤمها كثير من السياح بسبب وجود الآثار التاريخية ولموقع أريحا بُعد عسكرى فهى بوابة طبيعية تشرف على الطرق المؤدية إلى الاغوار والمرتفعات الجبلية . وتقوم أريحا على هضبة منبسطة هى أحد المدرجات البحرية القديمة التى نشأت بين انحسار البحيرة الأردنية القديمة وجفافها وتنخفض عن سطح البحر بنحو ٢٧٦م ، ومعظم التربة المحيطة بأريحا تنتمى إلى التربة الطينية المنقولة بمياه وسيول الاودية الهابطة من المرتفعات الجبلية الى أرض غور أريحا ، وإذا استثنيت التربة البيضاء الصالحة للزراعة فان التربة الطينية تصلح لزراعة الحمضيات والموالح والخضر المختلفة حيثما تتوافر مياه الري .

ويبلغ متوسط كمية الامطار السنوية الهاطلة على أريحا نحو ١٥٠ ملم وهى

كمية لا تستطيع وحدها تغطية نمو المحاصيل الزراعية بها طبيعيا . وتواجه الموازنة المائية عجزاً ملاحظاً فى منطقة أريحا . أما الينابيع فيوجد فى أريحا خمسة ينابيع يزيد معدل تصريفها على مائة لتر فى الثانية وهى العوجا والديوك وعين السلطان وعين الفشخة [٧٢] . لذا لجأ سكان أريحا للاستعانة بنحو ٤٠ بئراً وتقدر كمية المياه المستخرجة منها ٣٤٦٤٥٠٠ م٣ سنويا وتبلغ نسبتها ١ر٩ فى المائة من مجموع المياه المستخرجة من الضفة الغربية"[٧٣] .

وتعد منطقة أريحا أقل المناطق بالنسبة إلى الصناعات الغذائية والزراعية حيث تحتوى ١٢ مؤسسة صناعية فقط وبلغ عدد العاملين فيها ٤٥ عاملا وهى نسبة لا تتعدى ٧ر٠ فى المائة من مجموع القوى العاملة فى الضفة ولا تتعدى نسبة هذه المؤسسات ٤ر١ فى المائة من مجموع المؤسسات الصناعية الغذائية والزراعية وهذا يعكس الاقتصاد المتردى لأريحا التى كانت أكثر مناطق الضفة تضرراً من النواحى الاقتصادية فى ظل الاحتلال " [٧٤] .

وفى اعتقاد الفلسطينيين انهم سيستفيدون من خطة استثمارية تشبه مشروع مارشال الذى استفادت منه أوربا فى إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية وستكون قيمة هذه الخطة بضعة ملايين من الدولارات على مدى خمسة أعوام.

إشكالية الخطط التمويلية لمناطق الحكم الذاتى

تدعم الدولة العبرية الاستثمارات الخارجية لأن هذه الاستثمارات مرتبطة بالتنمية الاقتصادية الاستثمارية ويقول عدد كبير من الخبراء الاقتصاديين أن تكاليف قطع العلاقات الاقتصادية بين المناطق وبين الكيان الصهيونى ستكون كبيرة بالنسبة للمناطق وصرح عزرا سادان المدير العام السابق لوزارة المال فى إسرائيل "إذا انفصلت غزة عن الاقتصاد الإسرائيلى فستصبح بمثابة بنجلاديش مصغرة وسيكون اقتصادها انتحاريا وانا لا ارغب فى ان يجاورنى اقتصاد انتحارى" [٧٥] ويؤكد الخبراء على مقدرة المناطق على امتصاص المعونات بالنظر إلى تخلف البنية التحتية والادارة ، ولقد أوصى تقرير جامعة هارفارد الأمريكية حول اقتصاد الفترة الانتقالية بالقول " أن يكون الفلسطينيون فى موقع القيادة وأن يستخدموا مؤسسات الإدارة الإسرائيلية المدنية فى القطاع والضفة وأن

يناغموا بين النظام الضريبى فى المناطق والأردن وبين النظام العبرى المماثل وأن يكون الدينار الأردنى عملة مقبولة فى هذه المناطق كلها"(٧٦) وبناء على توقعات مسبقة بشأن إعلان المبادئ أنهت دائرة الشئون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير وضع البرنامج الإنمائى الفلسطينى (١٩٩٤ - ٢٠٠٠) ويحدد البرنامج مرحلتين للتنفيذ (٧٧) : المرحلة الأولى لعامى ١٩٩٤ و١٩٩٥ لتأهيل اقتصاد الأراضى المحتلة بتصحيح التشوهات وتوسيع الاختناقات التى تعوق التنفيذ وتنشيط القطاعات القادرة على توفير النقد الاجنبى مثل السياحة وتضييق الفجوة التنموية بين الضفة والقطاع . والمرحلة الثانية للأعوام ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ وتركز على مجالات الإنشاء وتعزيز وتنويع أداء الاقتصاد وتكثيف التدريب فى الإدارة المحلية وكافة المهارات خاصة فى مجالات العلم والتكنولوجيا التى لا تحتاج الى استثمارات كبيرة فضلا عن تطوير الخبرة الفلسطينية المهاجرة والمصدرة باعتبارها أهم قطاعات توفير النقد الاجنبى وبناء ١٨٥ ألف وحدة سكنية لاستيعاب نحو ٧٥٠ ألف نازح فلسطينى فى أعقاب حرب ١٩٦٧، ومن المنظور الاستراتيجى يهتم البرنامج الإنمائى التى تقدر استثماراته بنحو ١١٫٦٤٨ مليار دولار للتعاون مع الأردن حيث يوصى باستخدام العملة الأردنية رسميا للفلسطينيين وإيجاد صيغة للتعاون فى وضع السياسات المالية النقدية مع البنك المركزى الأردنى بمشاركة فلسطينية فاعلة فى وضع السياسات وتطبيقها . وكما يؤكد د . يوسف صايغ منسق عام البرنامج "فإن البرنامج يوصى بتكثيف التعاون مع الأردن فى كل المجالات الاقتصادية ضمن صيغ مؤسسية ستقوم السلطات الفلسطينية بتحديدها " (٧٨) .

وقد لوحظ أن الوزارات والهيئات والمنظمات الإسرائيلية قد بدأت التخطيط والاستعداد المبكر لمرحلة الحكم الذاتى . فقد قال رئيس غرفة التجارة الإسرائيلية دانى جيلرمان "أن المصرفيين ورجال الأعمال الأجانب يجرون اتصالات على أمل الاستفادة من فرص السلام وفى إطار السلام القادم يمكن لاسرائيل أن تصبح سنغافورة الشرق الأوسط ويمكن أن تصبح قاعدة تهتم الشركات المتعددة الجنسية والشركات الدولية باقامة قواعد فيها (٧٩) بينما بشر محافظ البنك المركزى بقرب تداول الشيكل الإسرائيلى فى أسواق العملة الدولية كما توقع أن يحقق الاقتصاد

نموا سنويا بنسبة ٥ فى المائة خلال السنوات الخمس المقبلة " (٨٠) .

وقد ظهرت استعدادات الكيان الصهيونى لاستقبال إعلان المبادىء اقتصاديا فى عدة مشروعات ، فقد كلفت وزارة الدفاع استاذين من الجامعة العبرية بإعداد بحث شامل عن العلاقات المستقبلية بين الاقتصاد الإسرائيلى واقتصاد الحكم الذاتى وهما البروفسير عزرا سادان والبروفسير افرايم كليمان حيث انتهيا فى بحثهما إلى عدة توصيات وصفتها المصادر الإسرائيلية بأنها ستكون قاعدة لسياسة حكومة إسرائيل الاقتصادية تجاه مناطق الحكم الذاتى(٨١) :

١ - ان العلاقة يجب أن تتحدد وفقا للاعتبارات السياسية والأمنية وأن تتمشى التسويات الاقتصادية اللازمة مع التسويات السياسية سواء فى المرحلة الانتقالية أو فى مرحلة الحلول النهائية .

٢ - استمرار تشغيل عمال مناطق الحكم الذاتى فى إسرائيل وهم ما بين ١٠٠ إلى ١١٠ ألف عامل يتركزون فى قطاعى المبانى والزراعة ويمثلون ٧٠٪ من اجمالى القوة العاملة اليهودية .

٣ - ضرورة العمل على تحقيق المساواة فى الحقوق والالتزامات بين العمالة الفلسطينية ونظيرتها الإسرائيلية لكن حرية انتقال الايدى العاملة الفلسطينية من مناطق غزة وأريحا لن تكون مقبولة من الناحية السياسية إذا ما سمح بعودة فلسطينى الشتات .

٤ - إنشاء اتحاد جمركى بين الحكم الذاتى الفلسطينى المرتقب وبين إسرائيل وهو ما ينسجم مع هدف تحرير التجارة الخارجية لإسرائيل فى حالة استمرار القيود العربية على إسرائيل .

وكشف دوف لاوتمان رئيس اتحاد الصناعيين عن مفهومه لنوع العلاقات الاقتصادية المتوقعة بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتى وأوضح ضرورة الاستفادة من المزايا بالنسبة للاقتصاديين وإن السبيل إلى ذلك (٨٢) :

١ - توقيع اتفاقات تجارية بالاسلوب المتبع بين الدول المتجاورة، وفسر مفهومه للاتفاقية المقترحة بإلغاء المقاطعة العربية .

٢ - ضرورة مشاركة الاقتصاد الإسرائيلى فى تنفيذ الاستثمارات والخطط الدولية التى يجرى تنفيذها هناك .

٣ - اقامة علاقات طيبة بين رجال الاعمال حيث تساهم فى دعم مبادرات القيادة السياسية ، ومن جهة أخرى فقد توجهت لجنة رؤساء منظمات رجال الأعمال بطلب الحكومة الإسرائيلية قبل توقيع إعلان المبادئ لإشراك قطاع الأعمال فى المبادرات الاقتصادية لدفع عملية السلام (٨٣).

وأكدت اللجنة فى طلبها على ضرورة إلغاء المقاطعة العربية فى المرحلة الحالية، وقد صرح دان بروتر رئيس مكتب تنسيق منظمات رجال الأعمال بأنه قد تقرر الآتى :(٨٤) :

١ - تكليف لجنة الرؤساء بمعالجة جميع القضايا التى تتصل بتطبيق السلام بصورة مركزة من خلال التنسيق التام مع الوزارات .

٢ - إنشاء لجان حرفية مماثلة لتلك التى شكلتها اللجنة الوزارية للشئون الاقتصادية بهدف بلورة سياسية مشتركة مع رجال الاعمال .

٣ - الاستمرار فى الاتصالات الشخصية مع رجال الاقتصاد الفلسطينيين والأردنيين ورجال الاقتصاد الدوليين بالمنطقة بهدف خلق جو تجارى سليم وضمان تواجد مناخ تجارى سليم فى المنطقة .

٤ - تشجيع الشركات متعددة الجنسيات والشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة على الاستثمار فى إسرائيل نظرا للفوائد التجارية الكبيرة التى ستعود على دول المنطقة بفضل هذه الشركات .

أما توصيات لجنة التوجيه لشئون اقتصاد الحكم الذاتى التى رفعت يوم ١٩٩٣/٩/٨ إلى وزير المالية ابراهام شوحاط فهى تشمل النقاط التالية :

١ - السماح لمائة الف عامل من المناطق المحتلة على الأكثر بالدخول الحر إلى إسرائيل .

٢ - تحديد عدد عمال المناطق المسموح لهم بدخول إسرائيل بـ ٦٠ ألف عامل فى المرحلة الاولى وتقليص هذا العدد تدريجيا خلال بضع سنوات إلى ٤٠ الف عامل .

٣ - اقامة وحدة جمركية مشتركة بين إسرائيل وادارة الحكم الذاتى شريطة أن يكون هناك تبادل حر بين الطرفين .

٤ - العمل على تحديد اتفاقات تجارة حرة مع الأردن.

٥ - فرض القيود على بعض الفروع الزراعية لتجنب إحداث ضرر للزراعة الإسرائيلية .

٦ - تربط اللجنة ما بين نقل حر للسلع وبين تنقل العمال بشكل حر.

٧ - إبقاء الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني واستمرارهما كعملتين متداولتين في منطقة الحكم الذاتي والمناطق المحتلة (٨٥) .

وادعى بني غاول رجل الأعمال الإسرائيلي أنه قد تم سراً إنشاء أول شركة استثمار فلسطينية - إسرائيلية سيتم طرح أسهمها في السوق الأمريكية قريبا. ويبلغ رأسمالها مائة مليون دولار وتضم أربعة شركاء يمتلكون حصصا متساوية"(٨٦) ، وعددت صحيفة معاريف ١٤/٩/١٩٩٤ ، الفوائد الاقتصادية للسلام والشركات الإسرائيلية المرشحة للاستفادة منه وقالت ان بورصة إسرائيل ارتفعت قيمتها ٧٪ وينتظر أن تتزايد إلى ١٦ في المائة . وتوقعت ارتفاع اسهم شركات الكيماويات للبوتاس وغيرها والأسمدة الزراعية والتأمين والمنتجات الأمنية والمصارف والصناعات الغذائية والكهرباء والاتصالات والبناء والعقارات والتصدير والسياحة . ويتحدث الإسرائيليون عن مشاريع سياحية وريفيرا على البحر الاحمر وخطوط سكة حديد إقليمية وأنظمة كهربائية مشتركة وتوسيع البنية المالية والاقتصادية والإسرائيلية وتحديثها ، وتعد المشروعات السياحية القاسم المشترك في كل الأفكار الإسرائيلية . فهي تصرف الانتباه عن عناصر التميز في الاقتصاد الإسرائيلي (الصناعات العسكرية والفضائية والالكترونية) وهي بطبيعتها كصناعات علمية مثيرة للحساسيات أما السياحة فهي صناعة سياسية كما يصفها شيمون بيريز فضلا عن أنها جاذبة لرأس المال الذي تستورده إسرائيل، ثم ان السياحة تقدم من جهة ثالثة حلولا سريعة ومرنة نسبيا لمشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي خاصة بين اوساط المهاجرين الجدد من دول الكومنولث المستقلة حديثا .

وقد وضع البنك الدولي خلال زيارتين للمناطق المحتلة خطة للتنمية الاقتصادية للضفة والقطاع (٨٧) تنفذ على فترات خلال ثمانية أعوام ورصد لها مبلغ ٤٫٢ مليارات دولار أمريكي، وتهدف هذه الخطة إلى رفع مستوى الخدمات العامة الاساسية مثل المياه والكهرباء الى المستويات المطلوبة وتنقسم خطة التنمية إلى

مرحلتين : تشمل الأولى منها المشروعات ذات الأولوية وتستمر نحو ثلاث سنوات وتتكلف ٢ر١ مليار دولار. أما المرحلة الثانية وتهدف إلى رفع مستوى تقديم الخدمات العامة الأساسية إلى ما فوق المستوى المتاح فى معظم الدول النامية فستتكلف نحو ثلاثة مليارات دولار ويستمر نحو خمس سنوات أو أكثر . وأبدى الفريق الفلسطينى تحفظه على ضآلة الاموال المقدرة لكونها لا تفى بحاجات تطوير الاقتصاد فى الضفة والقطاع المحتلين لا سيما خلال فترة السنوات الخمس الأولى من المرحلة الاستقلالية . والتقديرات التى وضعها البنك الدوليتقل بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٣٠٪ عن التقديرات التى وضعوها لحاجات اعادة البنية التحتية للمناطق" (٨٨) .

وأعلن البنك الدولى انه سيعيد تقويم تقديراته خلال ٤ أشهر بعد اتضاح صورة التطورات السياسية وبدء انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا وخاصة أنه لم تتضح صورة التعهدات النهائية للدول والجهات المشاركة فى مجموعة العمل المتعددة الأطراف التى أنشأت صندوق لتنمية المناطق باسم يوهان هولست وزير خارجية النرويج الراحل. وحتى منتصف يونيو ١٩٩٤ لم يصل سوى ١٠٪ من قيمة المائة وعشرين مليون دولار التى تم الوعد بها لتنمية القدرات الفلسطينية كما أن البنك الدولى متهم من وزير التخطيط والتعاون الدولى فى السلطة الفلسطينية بأنه يلعب دورا معطلا لوصول أموال الدول المانحة(٨٩) . هذا البنك لم يأخذ فى الاعتبار سوى استثمارات القطاع العام فى البنية التحتية ولم يتضمن مشروعات الاسكان والمشروعات الزراعية والصناعية الضرورية لانعاش الاقتصاد الفلسطينى وتأمين فرص العمل لآلاف العاطلين . وتشير تقديرات دولية إلى أن مستوى البطالة وصل بحلول منتصف عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ٥٥٪ فى القطاع و ٣٥٪ فى الضفة فيما تجاوز معدل البطالة فى بعض المناطق مثل المجتمعات الريفية ومخيمات اللاجئين وصل ٧٠ فى المائة فى ابريل ١٩٩٣.

إن الدول المانحة تزود برنامج الانماء بالأموال إلا أن التنفيذ الفعلى للمشروعات هو فى أيدى الفلسطينيين . وتتوقف قدرة الاقتصاد على الاستيعاب والسرعة فى الاستيعاب على قيام الفلسطينيين ببناء مؤسسات فنية فعالة ذات هيئات عمل كفيلة بهذا المجهود الضخم . وثمة عقبة ثانية امام جهود المساعدة وهى تخص

الطرف المانح ، فهناك تخوف من أن تعمد بعض الدول المانحة إلى استخدام الأموال التى تتعهد بتقديمها من أجل تحسين مصالحها الاقتصادية الخاصة · فقد أعلن مسئول فى الخارجية الأمريكية (الحياة ١٩٩٤/١٢/٨) أن دعم المانحين فى المستقبل سيكون رهناً بالخطوات التى يقدم عليها عرفات خصوصا فى مضمار توزيع المسئوليات · ومن أبرز النتائج التى تحققت حتى مطلع عام ١٩٩٥ هى بلورة وثيقة توضح الحاجات المالية العاجلة للسلطة الفلسطينية وعمليات التمويل التى سيقوم بها المانحون فى الاشهر الممتدة من اكتوبر ١٩٩٤ ومارس ١٩٩٥· ويقدم المانحون أيضا عبر وسائل مبتكرة فى الاشراف على تدقيق الحسابات مبلغ ١٠٢ مليون دولار من أجل تغطية فجوة فى الموازنة الفلسطينية تعادل ١٢٥ مليون دولار خلال الفترة المذكورة كما أعطى تعهد جديد بتقديم ٢٣ مليون دولار على أن تخصص لتمويل برنامج على المدى القصير لخلق وظائف جديدة بحيث تؤمن خمسة آلاف وظيفة جديدة فى ثلاثة أشهر ·

إن هناك لبساً حول توزيع المساعدات الدولية التى أقر منها الاتحاد الاوربى ١٢٠ مليون دولار على مدى سبع سنوات فى حين أن الولايات المتحدة تعتبر أنها يجب أن تشمل مختلف الأراضى المحتلة على أن تقدم مليون دولار على سنتين يتم خلالها التركيز فى الفترة الاولى على مشروع غزة – أريحا ثم تمتد إلى الأراضى الاخرى فيما اعتبر مؤتمر الامم المتحدة للتجارة الخارجية والتنمية فى جنيف أن إعادة تأهيل الأراضى تحتاج خلال عقد من الزمن إلى ٧ بلايين دولار بينما يحتاج قطاع غزة وحده الى استثمارات خارجية تتراوح بين ٣ إلى ٧ بلايين دولار تصرف على الاسكان وإنشاء البنية التحتية وشق الطرق وتأمين المياه النظيفة ومشروعات الصرف الصحى إضافة إلى إنشاء مؤسسات السلطة الوطنية ولا سيما قوات الشرطة والامن الوطنى مع رصد مبالغ لازمة لإنشاء مطار فى غزة وميناء بحرى تجارى وسوق حرة بين أريحا والقطاع . وتتوقع الدائرة الاقتصادية الفلسطينية لعودة ٢٥٠ ألف فلسطينى خلال عامين مما يستدعى رصد مخصصات اضافية لعملية الاسكان والتأهيل وإعادة توزيع السكان ولا سيما مخيمات اللاجئين الذين سيصبح عددهم فى مناطق الحكم الذاتى حوالى مليون نسمة ، اما الامر المثير فهو أن اتفاق الحكم الذاتى ذاته يتضمن الكثير من الامور المتشابكة

والمعقدة فى العلاقة المستقبلية بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى .
وفى حقيقة الأمر فإن المسألة المالية هى فى مقدمة الوعود لأنها تشكل العمود الفقرى للحكم الذاتى ويبدو ان المساعدات مشروطة بعدد من المتغيرات تخل بمبدأ السيادة الفلسطينية وأهمها :

١ - أن يتم صرف اموال المساعدات على نحو يضمن المحاسبة والمسئولية وذلك لان الدول المانحة لا تستطيع تقديم مساعدات ثم يقال لها أن المال تم صرفه لأن المطلوب هو وجود مؤسسات فلسطينية تتمتع بالمصداقية والكفاءة والاستمرارية .

٢ - أن تبدأ السلطة الفلسطينية بجباية الضرائب المطلوبة لتغطية النفقات الادارية المتكررة ومنها رواتب الشرطة ذلك لأن المساعدات المالية مخصصة للمشروعات الانمائية .

٣ - أن يشرف فريق ثالث (النرويج) على صندوق خاص يتولى ترشيد هذه المساعدات وتحديد الجهات المستفيدة منها .

٤ - أن يتم الإسراع فى المفاوضات متعددة الاطراف التى تتولى تحقيق التنمية الشرق أوسطية الجديدة .

٥ - العمل على إقناع جامعة الدول العربية برفع المقاطعة من الدرجة الأولى عن إسرائيل .

الاتفاق وتكريس التبعية الاقتصادية لإسرائيل

إن إعلان المبادىء واتفاق البروتوكول الاقتصادى الفلسطينى - الإسرائيلى الموقع فى باريس ١٩٩٤/٤/٢٩ لم يستند إلى أى مرجعية دولية لتنظيم العلاقة بين الطرفين أو لتفسير فواصلها أو التحكيم بصدد أى نزاع قضائى قد ينتج عنها . فالاتفاق رد كل هذه النزاعات إلى لجان مشتركة وبذلك أسقط المرجعية الدولية القانونية عن أى إطار ممكن فى العلاقة الفلسطينية - الإسرائيلية فالهدف الإسرائيلى واضح وهو تعزيز التنسيق بين إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتى من جهة وبين مصر والأردن من جهة ثانية . وهذه المفارقة تصلح لان تكون مدخلا لتطبيع اقتصاد شرق أوسطى متكامل من دون أن تسمح للكيان الفلسطينى بأن يصبح

دولة فلسطينية مستقلة . فهى تهيئ لدخول المنطقة من نافذة الاقتصاد وتتحدث عن الاندماج وليس التطبيع كسقف لمطالبها وطموحاتها وهو ما انعكس على بنود الاتفاق الاقتصادية .

فقد وردت كلمة التعاون ومشتقاتها ٢٩ مرة فى نص إعلان المبادىء وملاحقه، كذلك كلمة التنسيق لا قيمة لها طالما أن هناك طرفاً قوياً يستطيع إملاء شروطه والآخر ضعيف ، فالحديث عن التعاون بين اقتصادين مختلفين تماما فى الحجم (لا يزيد الناتج القومى لغزة وأريحا عن ٦٠٠ مليون دولار مقابل ٦٠ بليون لنظيره الإسرائيلى) ودرجة التطور والأهداف هو حديث بلا هدف . انه ليس تنسيقاً بل هو الغطاء الذى سيكفل استمرار مشروعية الاستنزاف للطرف الفلسطينى . وهناك عدة انتقادات فى هذا الصدد (٩١) :

١ - جاء فى المادة ٦٠ من إعلان المبادىء الفقرة الثانية : ان نقل السلطة للفسطينيين يكون فى مجالات التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة ، وهذا يعنى أن بقية القطاعات الاقتصادية ستبقى تحت الإشراف أو السيادة الإسرائيلية .

٢ - التناقض الواضح فى الفقرة السابعة من المادة الرابعة بين كيفية تحقيق النمو الاقتصادى مع عدم السماح بوجود سلطة اقتصادية كاملة تتولى ادارة الاقتصاد الفلسطينى فى الضفة والقطاع وحتى عندما تتحدث الفقرة عن الاشياء التى سيتولى المجلس ادارتها ، فإن العبارات المستخدمة جاءت تحت مسميات سلطة وليس من إدارات معينة لسلطات كاملة . والخوف أن هناك فرقا بين نقل السلطة من فرد لأخر ونقل الإدارة بكاملها كإطار مؤسسى وما يندرج تحتها من أنشطة وعمل، فالأول قد يعنى عند الكيان الصهيونى مجرد تبديل مفوض الادارة المدنية الإسرائيلى بآخر فلسطينى، إذ تبقى المقاليد فى أيدى الاحتلال، أما المعنى الثانى، فيعنى الانتقال الكلى للأمور .

٣ - جاء فى ديباجة بروتوكول التعاون الإسرائيلى - الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنمية فى الملحق الثالث :" يتفق الجانبان على إقامة لجنة مستمرة اسرائلية - فلسطينية للتعاون ترتكز فى المياه والكهرباء والتمويل والنقل والمواصلات والتجارة والصناعة والموارد البشرية" وهى تعنى أربعة أمور :

الاول : ربط الضفة والقطاع بإسرائيل اقتصاديا واجتماعيا وعلميا وصناعيا وزراعيا والحفاظ على التبعية ومحاربة محاولات الاستقلال .

الثانى : ربط التعاون مع الدول العربية عبر الكيان الفلسطينى الجديد.

الثالث : إصرار الكيان الصهيونى على تحديد هامش ضيق لحركة مناطق الحكم الذاتى فى الصناعة والتنمية البشرية ومجالات البحث العلمى والتكنولوجى عن طريق مراكز البحوث المشتركة .

الرابع : إن النص المتكرر على التعاون فى مجال برامج التنمية فى المنطقة يتناقض بشكل صريح مع الدعوة إلى استمرار المقاطعة العربية لإسرائيل وهو ما يؤكده البروتوكول الموقع ١٩٩٤/٤/٢٩ فى باريس حيث ينص على أن التطبيع بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى يصبح ساريا منذ ٥/٤ ضارباً بذلك جميع القرارات العربية بإبقاء هذه المقاطعة عرض الحائط .

إن إسرائيل تهدف إلى اعتماد مناطق صناعية إسرائيلية فى غزة وبقية الاراضى المحتلة بحيث تتوافر لها وحدها البنية التحتية اللازمة دون بقية القطاع، وتؤمّن لها أيضاً سائر التسهيلات الأخرى بحيث تتمكن من إنتاج صناعى أو صناعى - زراعى ذى قيمة تنافس بفاعلية فى الأسواق الخارجية بسبب رخص اليد العاملة " (٩٢) ، وهذه المشروعات معتمدة حاليا فى بعض الدول كتايوان والمكسيك ولذلك نجد أن المساعدات التى ستقدم لانماء مناطق الحكم الذاتى تخضع فى مبدأ توزيعها إلى لجنة فلسطينية - إسرائيلية مشتركة ويخشى أن يتم توظيف هذه المنح والأموال لخدمة مشروع المناطق الصناعية المقترح .

ويطرح البروتوكول الاقتصادى الموقع فى باريس ١٩٩٤/٤/٢٩ عدة اشكاليات أمام الاستقلال المنشود لمناطق الحكم الذاتى :

١ - لم يلحظ الاتفاق أى ضمانات اجتماعية للعمال الفلسطينى ولا أى فرص متاحة لعمالتهم فى إسرائيل . فالنمو السكانى للفلسطينيين يسجل أعلى المعدلات (٤ر٣ فى المائة سنويا) ويتبع ذلك نمو مشابه فى القوى العاملة (٤ر٧ فى المائة) فيما يبلغ حجم هذه القوى ٣٢٢ ألفا فى الضفة والقطاع وهو حجم ضئيل بالنسبة الى السكان بسبب ضعف معدل المساهمة فى النشاط الاقتصادى إذ بلغ هذا المعدل ١٩ر٢ فى المائة ، هذا فى الوقت الذى نفذت سلطات الاحتلال

منذ ابريل ١٩٩٤ سياسة الاستغناء عن العامل الفلسطيني نهائياً وبدأت تحضر لاستيراد عمالة اسيوية ومن أوروبا الشرقية السابقة خاصة وأن معدلات البطالة الصحيحة فى الضفة تبلغ ١٩٫٨ فى المائة و ٢٤ فى المائة فى غزة وإذا أضيف إليها ١٥ ألف معتقل من العائدين بسبب أزمة الخليج فإن نسبة البطالة تصل إلى ٤٢٫٧ فى المائة بينها ٢٦ فى المائة من حملة الشهادات الجامعية و ١٧٫٢ فى المائة من حملة الشهادات المتوسطة .

٢ - إن السلطة الفلسطينية تمتنع فى الوقت الراهن ، حسب الاتفاق ، من إنشاء مصرف مركزي ومن سك عملة وطنية خاصة وإلى أن يتسنى لها ذلك سيظل الشيكل الإسرائيلى الجديد وسيلة سداد قانونية فى غزة وأريحا بما فى ذلك المعاملات الرسمية إلى جانب عملات أخرى وعلى أن لا يخضع تحويل الفائض من هذه العملة الإسرائيلية إلى عملات أخرى وفقاً لسقف شهرى بواسطة وبموافقة مصرف إسرائيل المركزى .

٣ - تدخل منتجات مناطق الحكم الذاتى الزراعية الكيان الصهيونى باستثناء ست سلع رئيسية تشكل فى الواقع معظم الصادرات الفلسطينية هى البندورة والخيار والبطاطا والبطيخ والبيض والدجاج وهذه السلع محكومة بحصص استيراد محددة سلفا ولا يجوز تجاوزها إلا بعد سماح سلطات الاحتلال. وواضح أن هيكل الجمارك الإسرائيلية بنى على اعتبارات المصلحة الإسرائيلية سواء فيما يتعلق بجباية الايرادات المالية أو فيما يخص حماية أو تشجيع المنتج الإسرائيلى ولذلك من مصلحة الاستقلال الفلسطيني ان ينشئ نظامه الجمركى الخاص المتناسب مع متطلبات تشجيع الانتاج الوطنى وكان من المفترض وضع حواجز حمائية تجاه إسرائيل بالذات لأن تسويق البضائع الإسرائيلية فى الأسواق الجديدة لمناطق الحكم الذاتى قد يكون معوقا لإنشاء صناعة فلسطينية .

٤ - نص البروتوكول على ممارسة السلطة الفلسطينية الحق فى فرض الضرائب المباشرة على أن يبقى حقها فى فرض الضرائب غير المباشرة بحدود ١٥ بالمائة فقط. وتم تضييق الهوامش لئلا يضطر الاقتصاد الإسرائيلى إلى شراء السلع الفلسطينية بسعر أرخص مما تعرضه إسرائيل ذاتها . لذلك اشترط البروتوكول تماثلا فى هذه السلع من حيث الجودة والكفاءة وهكذا "يضيع على السلطة

الفلسطينية الكثير من الواردات التى كان يمكن تحصيلها من الضرائب غير المباشرة كما يضطر المستهلك الفلسطيني الى شراء احتياجاته بأسعار مماثلة أو قريبة من الاسعار الإسرائيلية مع الفارق الشاسع فى مستوى الدخل بينه وبين المستهلك الإسرائيلى " (٩٣) .

ولهذا فمن المتوقع ان يستمر الوضع الراهن من حيث تغريم المستهلك الفلسطينى غرامات باهظة من خلال ما يدفعه من ضرائب جمركية حمائية دون أن يكون في هيكل انتاجه أية صناعة تستفيد من هذه الحماية بل تستفيد منها الصناعة الإسرائيلية .

إن الفجوة المتوقعة بين اقتصادى إسرائيل والمناطق هى أساساً فى كلفة الانتاج لوحدة المنتج بنسبة تتراوح بين ١٠ إلى ٥٠ بالمائة . والعامل الاول لخلق هذه الفجوة كامن فى الفجوة فى كلفة العمل . أما العوامل الأخرى فهى الفوارق فى تكاليف التسويق والنقل ورأس المال والمواد الخام . ويتوقع بعض خبراء الاقتصاد الإسرائيلى طريقة جديدة ، للتغلب على الاضرار المستقبلة "بواسطة تعهد ثانوى فى أراضى الحكم الذاتى لمصانع فى نطاق الخط الأخضر بتسويق منتجات المنتجين فى الحكم الذاتى بواسطة المصنع الإسرائيلى ونقل خطوط إنتاج للمصانع إلى المناطق واغلاق جزء من خطوط الانتاج وتحويل خطوط منتجات " (٩٤) .

إن انكشاف الضعف الفلسطينى فى المفاوضات يتيح لإسرائيل فرصة استنفاذ هذا الضعف إلى أقصى حد سواء بالضغط الاقتصادى أو بالتلويح العسكرى ، إن أشد الألغام تدميراً للشعب الفلسطينى هو قبول السلطة الفلسطينية بالاملاءات الإسرائيلية لفرض مزيد من التبعية الاقتصادية . كما أن الاتفاق سيأخذ ديناميكية خاصة به وربما يرتدى صراعاً من نوع مختلف بين الطرفين .. والإسرائيليون يضغطون بكل الوسائل لتحويل الاتفاق إلى مجرد ورقة لا قيمة لها مع الابقاء على ورقة توت فلسطينية لأن المقصود هو وجود نتوء وظيفى مشوه على جسد الدولة العبرية كقاعدة انطلاق لها إلى الوطن العربى .

□□□

- ٦ -

الترتيبات الشرق - أوسطية القادمة

إن تنفيذ اتفاق غزة – أريحا ابتعد عن النهوض فى أسوأ تفسيراتها . فالفهم الإسرائيلى مختلف تماما عن الفهم الفلسطينى والعربى عامة . شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل يرى أن السلم يقضى باستبدال حالة العداء بين شعبين يتنازعان على الأراضى نفسها بـ"عملية تجارية" تشمل كل الشرق الأردنى وتزول كل العداءات التاريخية، بل سيصل الأمر إلى غرام فلسطينى – إسرائيلى خاص يتجاوز الرابطة العربية . وقد تجذب هذه العلاقة الخاصة اليها كلا من الأردن ولبنان، ولذا فعلى الجميع أن يسارع إلى الرهان على الكعكة الإسرائيلية قبل فوات الأوان . . كذلك كثر الحديث بطبيعة الحال عن أن النظام الشرق أوسطى سيكون صيغة المستقبل فى هذه المنطقة من العالم .

واصطلاح (الشرق الأوسط) نفسه أمريكى الصنع وهو اسم محدث حتى فى لغات الغرب، ولم يكن معروفاً قبل بدايات القرن العشرين . وحتى فى اللغة الانجليزية، فإن معناه مغاير للمعنى الذى يقصده أصحاب هذه الدعوة . فقاموس ويبستر للقرن العشرين بنسخته الثانية والصادرة عام ١٩٧٢ يعرّف الشرق الأوسط على أنه المنطقة الجغرافية التى تشمل العراق وإيران وأفغانستان وفى بعض الأحيان الهند والتبت وبورما . ويضيف القاموس معنى آخر لهذا الاصطلاح فيعرّفه على أنه يعنى أيضاً الشرق الأدنى باستثناء بلاد البلقان فيقول أنه يشمل إجمالاً البلدان الواقعة بالقرب من الجزء الشرقى من البحر المتوسط أو الشرق منه متضمناً جنوب غرب آسيا (تركيا ، سوريا ، لبنان، فلسطين، شرق الأردن، العربية السعودية . . . الخ) .

وهكذا إذا أخذنا بمصطلح (الشرق الأوسط) فإنه لا يشمل من البلدان العربية سوى العراق، أما إذا أخذنا بمصطلح (الشرق الأدنى) فهو يشمل تركيا ويستثنى مصر والعراق، وهذا يؤدى إلى عدة دلالات :

١ - إن هذا المفهوم لاينصرف إلى منطقة جغرافية محددة، فهو مصطلح سياسي فى نشأته واستخدامه من جانب قوى خارجية . فالشرق المرسوم بالأوسط يثير التساؤل عن ماهية المرجعية التى على أساسها ينعت بهذه الصفة.

٢ - إن هذا المفهوم يمزق أوصال الوطن العربى ولايعامله باعتباره وحدة متميزة واستخدامه يدخل ضمن الشرق الأوسط بلدانا غير عربية، وهو ما يجعل البلدان العربية مجرد جزء من منطقة فسيفساء موزايك تضم خليطا غير متجانس من القوميات والشعوب والأديان . والهدف غير المعلن لهذا التصور هو تحطيم الاساس الثقافى والحضارى للوحدة العربية .

٣ - إن هذا المفهوم بإدراجه الدول العربية ضمن منطقة الشرق الأوسط يستهدف تبرير شرعية الوجود الإسرائيلى فحسب.

ويقود ذلك الى القول بأن الهدف الأمريكى الصهيونى ليس انشاء ناد يضم الجميع فى الشرق الأوسط إنما تحديد إطار مرجعى للتعاون يكون شرق أوسطيا مرنا ومفتوحا وينسحب من ذلك إنشاء أنساق إقليمية وظيفية مما يعنى بدوره بلورة مجموعة من قواعد ومعايير وانماط للتعاون فى إطار كل مسألة محددة أو المضى خطوة إلى الأمام فى حالات أخرى لإنشاء مؤسسات إقليمية، وفى الحالتين يقوم التعريف الإقليمى على المعيار الاختصاصى والمصلحى وليس الجغرافى الضيق بحيث يضم مثلا مصرفا للتنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط أو نسقا لحماية البيئة يضم دولا من خارج المنطقة الجغرافية من دون أن يضم جميع دول هذه المنطقة بالضرورة .

وهناك عدة محاور تحكم الموقف الأمريكى:

١ - إن النفوذ الأمريكى بعد حرب تدمير العراق عام ١٩٩١ وما ترتب عليها من علاقات متميزة لا يحقق بأوضاعه الحاضرة الاستقرار المطلوب لهذا النفوذ. فهناك عناصر أساسية فى المنطقة تشكل مصادر للأزمات وعلى رأسها ايران والعراق فى منطقة الخليج ثم قضية الشرق الأوسط ذاتها وما يرتبه عدم الوصول الى حل من سلبيات خاصة تصاعد الأصولية الإسلامية، ولذلك فإن إحداث تحريك فى القضية بإعلان أوسلو والاتفاقات المنفردة المشابهة يؤدى

بالضرورة إلى تقوية النفوذ الأمريكي وساهم ذلك في تشجيع واشنطن على بلورة مفهوم الاندماج الإقليمي كهدف استراتيجي بغية الانتقال إلى هوية تعاونية بين العرب وإسرائيل.

٢ - سقوط التحديات التي كانت تواجه شرعية وجود إسرائيل الكيان الصهيوني في المنطقة، وكان مؤتمر مدريد المؤشر الجماعي الأول إلى القبول العربي بهذا الوجود. وقد عملت اسراتيجية العدو منذ نجاح العملية الاستيطانية في فلسطين عام ١٩٤٨ على أن يكون التعاون الإقليمي مع دول المنطقة هدفاً رئيسيا يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني لها ومتابعة البحوث والدراسات منذ الخمسينات توضح ان كل محاولات التسوية كانت تركز على التعاون الاقتصادي وفتح الحدود وانهاء المقاطعة الاقتصادية العربية.

٣ - انتهاء التجاذب الأمريكي والغربي عامة - السوفيتي الحاد الذي استمر لنصف قرن وحل محله نوع من التفاهم والذي بدأ منذ عام ١٩٨٩ موعد انسحاب السوفييت من افغانستان والذي اعتبره المحللون انسحابا من الشرق الأوسط بأكمله وجاءت صيغة مدريد لتؤكد ما حدث في حرب ١٩٩١ حيث تم التسليم بالسيادة الأمريكية على النفط والأسواق الشرق أوسطية.

والربط بين تلك الدعائم الأمريكية والرؤية الصهيونية يؤدي إلى أن هذا التوافق في المصلحة نحو شرق أوسط جديد يكون للكيان الصهيوني فيه دور متميز في إطار جدي كان العامل الرئيسي في تحريك عملية التسوية السياسية أخيراً.

وحتى تتحق الخريطة الجيو - سياسية الجديدة للشرق الأوسط كان لابد من التأكيد على دور الكيان كحلف استراتيجي دائم للولايات المتحدة. والتعهد بالمحافظة على تفوق العدو النوعي ولهذا فإن تدابير نزع الأسلحة وحظر تصديرها لن تطبق عليه. ومع ان القيمة الاستراتيجية للدولة العبرية انخفضت نسبيا بعد زوال الحرب الباردة وحرب تدمير العراق لأن الأولى أدت إلى انتفاء الصراع الثنائي في الشرق الأوسط والثانية أدت إلى فرض اليد الأمريكية العليا على النفط وأسواقه ومياهه. مع كل ذلك فإن الكيان الصهيوني لا يزال يحتفظ بأهمية بارزة لدى الغرب. فهو حليف استراتيجي لأمريكا وهو حليف سياسي ذو

مناعة مؤسساتية مستقرة بل ويساهم فى تطوير الترسانة العسكرية التقنية للولايات المتحدة. ولهذا تقرر أن تشترك الدولة العبرية فى هذه المجموعة الشرق أوسطية، ولعلها تصبح قلب المنطقة وظهرت هذه المؤشرات فى:

١ - استبعاد جامعة الدول العربية وبعض الدول العربية الراديكالية كالعراق السودان وبالتالى استبعاد أى معيار عربى للمواقف الجماعية من عملية التسوية السياسية فى مؤتمر مدريد والمفاوضات متعددة الأطراف.

٢ - التأكيد على محاولات الفصل النوعى داخل الإطار القومى العربى. وتم ذلك بدعوة مجلس التعاون الخليجى للمشاركة فى المفاوضات المتعددة وعلى حضور مصر للغاية ذاتها مع التزامها بالسلام مع الكيان الصهيونى.

٣ - وجوب التركيز على النظرة الضيقة للشرق الأوسط وفك الارتباط العضوى بين القلب المتمثل فى المنطقة الممتدة من الساحل الغربى للخليج العربى حتى الحوض الشرقى للمتوسط وبين الاطراف التى كانت تمتد شرقا حتى باكستان وغربا حتى المغرب وجنوبا حتى الصومال. وهنا الغاء لفكرة ايزنهاور والتى ظهرت عام ١٩٥٧ بضم دول القرن الافريقى والتركيز على الوطن العربى وإسرائيل وتركيا وإيران.

٤ - أهمية استبعاد العراق حتى يتغير نظامه الراديكالى أو يخضع للهيمنة الأمريكية، وإيران حتى يعاد ضبطها بطريقة ما على هذه التركيبة السياسية التى تشكل القلب فى الشرق الأوسط. وعلى هذا الاساس تم ضم تركيا الى المنظومة الجديدة التى تتشكل على اساس جغرافى - اقتصادى، وليس على اساس تاريخى - قومى كما سبق. وتركيا مستأنسة لدى الغرب بطبيعة الحال ويبقى الكيان الصهيونى قائدا.

ومن هنا فإن اللقاء التاريخى بين كلينتون ورابين فى نوفمبر ١٩٩٣ بالبيت الابيض بواشنطن ركز على هذا الفهم الجديد للشرق الأوسط والدور المؤسس للعدو الصهيونى فيه. وكان من نتائج هذا التوصل لتحريك عملية التسوية وإعلان مبادىء غزة - أريحا أو بالاحرى دفعه لخطوات تطبيقية إلى الامام. ومن المتصور ان الجانب الفلسطينى تجاوب مع المفاوض الإسرائيلى وقدم له رؤيته السياسية فى دعم المنظور الاستراتيجى للشرق الأوسط وان الكيان الجديد فى

غزة وأريحا لن يشكل خروجا على هذه الرؤية الصهيونية.

ولعل أوضح ظاهرة تؤكد ذلك ما طرحه شيمعون بيريز من ان السلم يقضى باستبدال حالة العداء بين شعبين يتنازعان على الارض نفسها بعملية تجارية تشمل كل الشرق الادنى وتزول كل العداءات التاريخية بل سيصل الامر إلى غرام فلسطينى - إسرائيلى خاص بتجاوز الرابطة العربية. وقد أصبح تنفيذ المشروع الشرق أوسطى محل العديد من الاقتراحات منها قيام سوق أو منطقة تجارة حرة أو صندوق يمول مشروع مارشال الجديد.

ويطرح شمعون بيريز مشروعية الانتماء الى الجغرافيا الجديدة التى يرسمها ذلك بناء على فشل الحروب فى تحقيق كسب استراتيجى عام لما يقدمه الوضع الدولى الجديد من رؤية سياسية فى حل الصراعات.ووفق التكوين الاقتصادى والاجتماعى- السياسى الذى يعرفه فان هناك بنية فوق قومية حسب تعريفه يجب أن تظهر وتقدر على حل جميع المشاكل بناء على وجود الشرق الأوسط بكافة امكاناته فالاستثمارات الدولية هى وحدها، برأى بيريز، القادرة على انتشال الواقع الاقتصادى العام وحل المشاكل المستقبلية مثل أزمة المياه والتضخم السكانى. وإذا كان المستقبل لا يمكن بناؤه على رؤية الماضى فقط، فإن بيريز يطرح عدة نقاط هامة لما يسميه الشرق الأوسط الجديد :

١ - مفهوم الواقع الديوجرافى وهو أمر بالغ الحساسية أدى فى الضفة والقطاع لنشوء تناقض مع الواقع الدولى العام و مع عملية التسوية، فإستمرار الانتفاضة بشكل يعاكس النتيجة التاريخية للصراع وتحكم هذا الواقع فى إعلان المبادئ فاستند الحكم الذاتى فيها للضغط السكانى ولقلة الوجود اليهودى فى محيط أريحا.

٢ - المفهوم الجديد للجغرافية الذى غابت عنه مقولة شعب بلا أرض لارض بلا شعب، وفى هذا الإطار يقول شيمون بيريز بأن الارض ليست هى المشكلة التى يتعين أن تتعاطف معها بل المشكلة هى علاقتنا المقبلة مع سكانها ويبدو للوهلة الأولى بأن الهم التاريخى للأرض فى التراث العبرى ينحسر لكنه فى الواقع يتطور بشكل جديد حيث الحدود الجغرافية الغائبة عن الدستور الإسرائيلى يمكن أن تُحدد وفق التاريخ.

٣ - المفهوم الأمنى مترابط عملياً مع الشكل المقترح للشرق الأوسط والمتضمن حالة فوق قومية تحيل العلاقات نحو تفهم لطبيعة الإقليم وهنا يغيب العمق الأمنى أو البعد الاستراتيجى لمقولة الامن والاستيطان التى أسست عليها إسرائيل انطلاقتها فى بداية القرن الحالى. فهما لا يتعلقان بالحدود الجغرافية بل يمكن أن يعيش الجميع تحت سلطة نظام إقليمى وبالطبع فإن تغير النظرة للامن اتاحت تطبيقاً لإعلان المبادىء وهى قد تتيح مستقبلا وجود مستوطنات داخل حدود الغير أو حتى وجود إسرائيلى فاعل فى دول الطوق يوازى التشكيلات الفلسطينية الحالية داخل السياسة الإسرائيلية.

ويرى بيريز أن الموارد المائية ليست حكرا على بلد واحد بل هى مملوكة لشعوبها ككل لأن المياه بدون جنسية وبالتالى لابد من اقامة نظام إقليمى مشترك يتم من خلاله التخطيط وتنفيذ مشروعات لتنمية الموارد المائية فضلا عن توظيف التكنولوجيا للحصول على المزيد من الموارد المائية وهناك امكانية للتعاون فى مجالات النقل والاتصالات والبنية التحتية ويرى بيريز انها حيوية ليست لتنمية دول المنطقة فقط بل لانها تمثل فى حد ذاتها مؤشراً على أن دول المنطقة قد اختارت السلام، بل أن هناك حديثاً من بيريز عن مثلث الازدهار الذى يضم إسرائيل والكيان الفلسطينى والأردن وهذا المثلث مُطالب بعودة قوافل التجارة والثقافات والبضاعة والممرات بدلا من اعباء التسليح الخطيرة على الاقتصاد الإسرائيلى.

وفى كلمة أمام حفل توقيع اتفاق تنفيذ الحكم الذاتى فى القاهرة ١٩٩٤/٥/٤ أوضح بيريز سلامة الاقتصاد بالقول "يجب ان نتطلع إلى المستقبل.. إلى الشعوب العربية.. فنحن نحتاج إلى شرق أوسط فيه جغرافية سلام ومنطقة رخاء تقوم على اقتصاد السوق والدبلوماسية المسؤولة ونحن نؤكد لكم اننا لن نتوقف إلى هنا واننا سوف نصل إلى سلام مع سوريا والأردن ولبنان لكى يكون السلام شاملا ودائما. وسوف نستمر فى التفاوض مع الفلسطينيين للوصول إلى حل دائم. فالعلاقات أهم من الحدود. ونحن نتحدث اليوم عن العلاقات لكى تكون هناك حدود فى المستقبل. ويجب ان نضع مواردنا كلها والماء الموجود لدينا والأرض المتوافرة لدينا والمعلومات والمعرفة لصالح شعوبنا

شرق أوسط للشعوب وبواسطة الشعوب " ان بيريز يطرح بوضوح المعرفة والعقلية الصهيونية مع الموارد العربية وصولا إلى اندماج إسرائيلى كامل فى النظام الإقليمى الشرق أوسطى القادم.

ويظهر بيريز فى كتابه هذا بمظهر القائد المظفر الذى يرسم مستقبل المنطقة ويعتبرأن شعوبها مهزومة وعليها أن تتقبل مشروعاته وقد تكون دعوته إلى نظام شرق أوسطى جديد تنظيما للاستسلام الذى انتظره ديان عام ١٩٦٧ بصيغة اتصال هاتفى من الرئيس عبد الناصر، ويبنى بيريز وغيره من مفكرى الصهيونية آراءهم على جهل أو تجاهل لطبيعة الصراع العربى - الصهيونى فيرون أنه يشبه حربا بين دولتين متجاورتين وينسى انه صراع وجود لا حدود جاءت به الصهيونية والغرب إلى أرض العروبة.

ومع ان إسرائيل كسبت جولات عسكرية وسياسية فى إطار هذا الصراع إلا أنها لم تحظ بقبول شعبى لها، ويشعر معظم القادة العرب ان عقد بعض الدول العربية الصلح الرسمى أو غير الرسمى لها هو نتيجة عدم تمكنها من مواجهتها وليس قبولا بشرعيتها فهى ما زالت فى نظرهم كياناً قائماً على الظلم وقهر ارادة الشعوب وحقها فى العيش الكريم وهذه الجوانب المهمة فى الصراع لم يتطرق اليها بيريز فى رسمه للنظام الشرق أوسطى الجديد.

إن الدولة الصهيونية تستخدم انفتاحها على العالم العربى لأغراض تتعلق بأمنها فى المقام الاول ولكى تكون روابطها مع دوائر الاعمال العربية بديلاً أمنيا عن انسحابها الكلى أو الجزئى من الأراضى العربية المحتلة .

إن التصور الإسرائيلى يتحدد فى عدة محاور :

١ - ضرورة إنهاء حالة العداء فى إطار العلاقات الإسرائيلية بكل طرف عربى على حدة والتى اتسمت برغبة الدول العربية فى إزالة الطرف الآخر ويترتب على ذلك انهاء حالة الحرب وتوقيع اتفاقيات سلام جزئية ومنفردة تركز على التعاون واعادة رسم الحدود فى المنطقة بما ينطوى عليه ذلك من تعديل للحدود الدولية بينها وبين دول الطوق امام الرسم الجغرافى- السياسى للمنطقة .

٢ - التركيز على البعد الاتصالى فى العلاقات الدولية ووصف عملية التطبيع المزعومة بالاتصالية وذلك من خلال شبكة من العلاقات والتفاعلات

النوعية فى الاقتصاد والسياحة أى هياكل ومؤسسات ومشروعات مشتركة وتيارات من الاتصال السلمى والبشرى والثقافى.

٣ - توسيع نطاق الاطراف الإقليمية والدولية المشاركة فى عملية وضع نهايات للصراع الإقليمى واقامة ترتيبات شرق أوسطية فى المنطقة لنفى الفكرة العربية ومحو المشروع القومى العربى. وهذه الأفكار لا يمكن أن ترى النور وتتحقق إلا عبر الثقافة. ولهذا فإن النظام الثقافى والقيمى الجديد سوف يتسم بالتعددية وهذا يشير إلى أن النظام الشرق أوسطى لن يتصف بوحدة الإطار القيمى أى الثقافة العربية والعروبة وإنما يحدده العرض والطلب الثقافى اى هيمنة الثقافة الأقوى وهى الصهيونية بالطبع الطفل المدلل لما يسمى بالنظام العالمى الجديد.

إن خطورة الثقافة السياسية للنظام الشرق أوسطى يتمثل فى محاولة الدولة العبرية اثبات وجود تناقض ثانوى بينها وبين العرب وان التناقض المركزى قائم على المصالح المتضاربة بين الدول العربية لأن آليات النظام العالمى الجديد تقوم على الاقتصاد والمنفعه المشتركة ولذلك فهى ليست عدواً لبعض الدول التى تسعى إلى اثبات كيانها الاقتصادى القوى فى المنطقة وانما العداء مصلحيا ضد فقراء دول المنطقة، وهى كانت عدوا مرحليا ولكن السلام الجديد يجعلها دولة حسن جوار وتعاون تحاول الاندماج فى النظام الإقليمى بهويتها الذاتية.

إن الضرورة تقتضى البحث عن المسميات الحقيقية. فالواقع أن هناك ترتيبا شرق أوسطى وليس (نظام) لأن كلمة نظام تعنى وجود إرادة واضحة فى تنظيم الأوضاع بينما لا تعنى الأولى إلا ملاحظة الترتيبات التى سوف تستقر عليها الأوضاع بين القوى الموجودة فى الساحة وبين مصلحة القوى السائدة ان تظهر هذا الترتيب النابع من توازن القوى على أنه تنظيم يضمن مصالح الجميع. والترتيب قائم على حساب المصالح العربية لأنه من وضع الولايات المتحدة. وقد أطلق عليه اسم "النظام الشرق الأوسطى" وهو واحد من الأنظمة الإقليمية التى رسمت السياسة الأمريكية خطواتها الرئيسية فى إطار تصورها لما تسميه النظام العالمى الجديد تنفرد بقيادته والمطروح على جدول التاريخ الإقليمى هو تجاوز الحدود النظرية التى شكلت عائقا أمام قوى الرأسمالية التى تشكل اليوم الحامى الأول

للتنمية الاجتماعية والحضارية ، والموجه لذلك الأمر هو القيادة وفق التصور الأمريكى التى تتصور بان لها مصالح حيوية فى المنطقة لابد من المحافظة عليها ومن هذه المصالح استمرار حصولها على النفط. وهى متجهة فى مرحلة "النظام العالمى الجديد" إلى الانفرد فى التحكم بالثروة النفطية على صعيد عالمى.

إن موضوع الصراع القائم اليوم هو الاختيار بين مشروعين متناقضين مشروع الوحدة العربية والسوق العربية المشتركة الذى عملت الدول الكبرى على اجهاضه ثم مشروع السوق الشرق أوسطية وتكون إسرائيل فيه نواة سوق إقليمية وقاعدة يستند اليها غزوالرأسمال الغربى أى فى الواقع إلى أسواق مفتوحة وأسواق عمالة رخيصة ومادة أولية نفطية وأسواق استهلاكية واسعة تسمح بنمو رأسمالية إسرائيلية قوية ونشيطة وحرمان العرب فى ذات الوقت من تكوين بؤر ذاتية وخاصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحويلهم إلى محيط هش مفتوح على السوق الإسرائيلية والعالمية. (٩٥).

الجدل والاطماع القديمة

يعتبر الحديث عن الشرق أوسطية قديما قدم المشروع الصهيونى. فهى حلم لهرتزل الذى تخيل قيام كومنولث شرق أوسطى يكون للدولة العبرية فيه شأن قيادى فعال ودور اقتصادى قائد وتكون فيه مركز لجذب الاستثمارات والتحديث التكنولوجى والبحث العلمى والخبرة التقنية " (٩٦) .

والسوق الشرق أوسطية نسخة من مشروع يعقوب ميرللور الذى عرضه بعد زيارة السادات للقدس وسمى "مشروع مارشال موسع للشرق الأوسط" ويتضمن عدة نقاط :

١ - إن هذا المشروع هو وحده الكفيل بضمان السلم الدائم. فمثلما ان الحدود الطويله غير قادرة على منع نشوب الحرب، كذلك الحدود القصيرة، إلا إذا ساندة مشروع اقتصادى تفيد منه دول المنطقة.

٢ - يشتمل المشروع على صندوق مالى قوامه٣٠ مليار دولار سنويا لعشر سنوات أى ما يساوى٣٠٠ مليار دولار ويكون لكل دولة توقع اتفاق سلام فى الشرق الأوسط الحق فى الاستفادة من الصندوق.

٣ - سينصرف الصندوق إلى تمويل مشروعات اقتصادية وعلمية وصحية وثقافية وسيكون لدى دول الشرق الأوسط ما تخسره إذا لم تنضم إلى المشروع السياسي والاقتصادي هذا.

٤ - تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ثلث المبلغ المطلوب وتقدم السوق الاوروبية المشتركة الثلث الثانى وتمويل كندا واستراليا والدول الاسكندنافية الثلث الباقى.

٥ - إن أوربا تعانى مشكلة خمسة عشر مليون عاطل عن العمل ولكن هؤلاء الذين يجب إعالتهم بخطة عون اجتماعية هم بالذات مصدر التمويل، فبدلا من أن تدفع الدول الاوربية معونات للبطالة تدفعها أجور عمل لأن مشروع مارشال لا يزود أوربا بالأموال بل بطريقة لزيادة انتاجها وتشغيل العمالة وسوف يتيح لها تصدير وسائل الانتاج والبنى الاساسية الصناعية كالمعامل والآلات الزراعية والمعدات العملية والسلع الرأسمالية.

٦ - إن الثلاثين مليار دولار سنويا ولمدة عشر سنوات كفيلة بدفع الاقتصاد العالمى إلى تحقيق نمو ٤٪ حتى ٦٪ سنويا.

٧ - يكون الاشتراك فى الصندوق طبقاً لعدد السكان والحاجة.

٨ - إن إسرائيل وسوريا والأردن متساوية فى الحاجات وسوف تحصل كل منها على مليارين ونصف المليار دولار سنويا بشرط تخصيص نصف مليار دولار من هذا المبلغ لتوطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين داخل حدودها. (٩٧)

وقد استجابت بعض الأوساط الأمريكية لمشروع ميريدور فتقدم عضو مجلس الشيوخ الأمريكى فرانك تشيرش باقتراح إلى لجنة الخارجية والأمن لتبنى مشروع اقتصادى - انمائى يشمل إسرائيل وجاراتها العربيات، وجاء فى ديباجة الاقتراح على رئيس الولايات المتحدة أن يبادر إلى دعوة مصر وإسرائيل إلى مباحثات مع حكومتنا ومع حكومات دول صناعية غربية أخرى تتعلق بإمكانات بلورة مشروع مارشال جديد للشرق الأوسط يؤدى إلى تعاون اقتصادى كامل بين الشعبين الإسرائيلى والمصرى وجميع المقيمين فى الشرق الأوسط المستعدين للعيش بسلام(٩٨) ، وبموجب هذا الاقترح " تقوم الولايات المتحدة ودول صناعية غربية أخرى بمهمة أساسية فى بلورة هذا المشروع الذى سيكون شبيهاً بالمشروع الذى

بلوره مارشال وأدى إلى إعادة بناء أوربا اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية"(٩٩).

ولعل مشروع مارشال الشرق الأوسط هو أوضح مثال على مشروعات السيطرة الإسرائيلية فى الوطن العربى تحت شعار السلام العادل، وقال شيمون بيريز " ان إسرائيل تواجه خيارا جادا : أن تكون إسرائيل الكبرى اعتمادا على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم أو أن تكون إسرائيل الكبرى اعتمادا على حجم السوق التى تحت تصرفها " (١٠٠)، وفى الحالتين لا مفر عن هدف قيام إسرائيل الكبرى والذى يكرسه الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى. إن البند الثانى عشر عنوانه " الارتباط والتعاون مع مصر والأردن " وينص على ما يلى " سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة فى تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومة الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم " . كما ينص البند السادس عشر تحت عنوان "التعاون الفلسطينى - الإسرائيلى المتعلق بالبرامج الإقليمية " : ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الاطراف كأداة ملائمة لترويج خطة مارشال برامج إقليمية وبرامج أخرى تشمل على ما هو مشار اليه فى الملحق الرابع " والمقصود الاشارة إلى برنامج التنمية الاقتصادية فى المنطقة التى تتضمن تطوير البنية التحتية، البرامج البشرية، الزراعة، السياحة.. الخ. وهكذا فإن اتفاق غزة - أريحا هو البداية الحقيقية (النظام) الشرق أوسطية وهو بمثابة الإعلان عن تأسيس شركة قابضة عملاقة مركزها الدولة العبرية بمعاونة الفلسطينيين، وستكون الأردن ومصر الدولتين الأقرب إلى الكيان الجديد. وعبر الأردن سيتم فتح أسواق الخليج العربى والعراق وعبر مصر ستفتح أبواب شمال افريقيا كلها بما تحتويه من الأيدى العاملة الرخيصة.

وهكذا فإن التبشير بالسوق الشرق الأوسطية هى حملة أمريكية - إسرائيلية دعّمها إعلان المبادىء بعد حرب الخليج الثانية. ولا يخفى أصحاب هذا التيار أن السوق الشرق الأوسطية هى التطبيع مع الكيان الصهيونى والانتماء اليها مقصور على الدول العربية وغير العربية فى المنطقة. ولذا تتصدر تركيا قائمة المؤسسين للنظام الإقليمى الشرق - أوسطى بينما يبدو أن ايران تقع خارج

القائمة لأنها لم تتبن بعد هذا المفهوم، ويتذرع هذا التيار بأن العرب فشلوا فى تحقيق أى نوع من الاندماج الاقتصادى الذى هو شرط من شروط التقدم فى عالمنا المعاصر والمخرج الوحيد من مأزق هذا الفشل هو التكامل الإقليمى الواسع. (١٠١)

وتثير تلك القضية مسألة علاقة العرب بالكيان الصهيونى والدول الإقليمية الكبرى الاخرى كتركيا حيث تتجاهل الهوية والمصالح العربية، وهو هدف أصيل للولايات المتحدة الأمريكية تتخذ من ترتيباته تكريساً للتفكك الراهن فى الوطن العربى.

وتُبنى الفكرة الأساسية للنظام الشرقى أوسطى على أنه لا منتصرين فى الحرب، وأنه لابد من سياسة بديلة تتمثل بالمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة التى تتجاوز حدود الدول " فقيام هيكل إقليمى جديد فى الشرق الأوسط يخلق أطر جديدة للمنطقة، ويوفر القدرة على النمو الاقتصادى والاجتماعى ويطفئ نيران التطرف الدينى" (١٠٢)، ويعتبر بيريز أن التناقض بين تطلعات إسرائيل للأمن وأمل الشعب الفلسطينى فى تحرير أرضه المحتلة لا يمكن حله من خلال المعادلة الجغرافية، فإسرائيل بحاجة إلى العمق الاستراتيجى والفلسطينيين يطالبون بنفس الأرض التى تمثل هذا العمق ويرى الإسرائيليون ان خريطة بلادهم تبدو غير طبيعية الأمر الذى يرفضون معه إقامة دولة فلسطينية لأسباب أمنية حتى لو كانت الدولة المقترحة منزوعة السلاح "أن الحل المقترح وهو الحكم الذاتى يبدأ بغزة وأريحا يهدف الى تغير هذا الجو السياسى النفسى المتخم بالذكريات والتهديدات، ولكن حقيقة أن الحل النهائى لا يزال غير متبلور تزيد من حدة الشكوك والمخاوف المتبادلة". (١٠٣)

وليس ثمة وقاية ضد احتمالات تشكيل الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة بسبب تفكك النظام الإقليمى العربى إلى وحدات متناثرة ، ولعل أهم التأكيدات هذه الفرضية بأن إسرائيل سترد للعرب أراضيهم المحتلة بصيغ مجحفة مثل الحكم الذاتى فى غزة وأريحا مقابل الحصول على التطبيع الاقتصادى معهم ومحاولة امتصاص رؤوس الأموال العربية لتغذية التنمية الإسرائيلية والمطروح هنا هو طبيعة المثلث الأردنى - الإسرائيلى - الفلسطينى والتى يمكن توجيه عدة

انتقادات إليها :

١ - هناك أولا خلل هائل فى حجم الاقتصادات الثلاثة بمعنى ان حجم الاقتصاد الإسرائيلى يفوق نظيره الأردنى ١٥ مرة ويتفوق على اقتصاد الضفة والقطاع أكثر من ٢٠ مرة،وهذا يقوى الإمكانات الرأسمالية فى الدولة الأقوى.

٢ - هناك خلل ثان فى توزيع الناتج على السكان. فهو أقوى فى إسرائيل ٦ مرات منه فى الضفة والقطاع، وأكثر من ١١ مرة فى إسرائيل منه فى الأردن وعلى الرغم من وجود منافع حقيقية تعود على الأردن وفلسطين من قيام نظام تبادل حر، فإن الطرف الأقوى (إسرائيل) سيسعى إلى تحسين مستوى معيشته على حساب الأطراف الاخرى.

٣ - يبرز الخلل أيضاً فى موقع الصناعة داخل الناتج القومى للأطراف الثلاثة، فهى تمثل ٢٢ فى المائة من الناتج الإسرائيلى وحوالى ١٣ فى المائة فى الأردن و٧ فى المائة فقط فى الضفة والقطاع مما يجعل فلسطين احدى أدنى الكيانات فى العالم فى حصة الصناعة من الناتج العام.

٤ - ويتضح أيضاً فى موضوع العمالة، إذ ستكون فلسطين وربما الأردن أيضاً فى موضع المطالب بإيفاد عمالة واسعة نحو الاقتصاد الإسرائيلى. وفى بعض مراحل الاحتلال شكّل العمل فى اسرائيل حوالى نصف الناتج القومى فى قطاع غزة وثلث الناتج فى الضفة والقطاع معا، لذلك سيجد الجانب الأردنى - الفلسطينى نفسه فى وضع محرج. فإما أن يسعى إلى دفع أكبر حجم من العمالة نحو إسرائيل وبذلك يرتبط اقتصاده بصورة دونية بالاقتصاد الإسرائيلى، واما أن يعمل على القبول بالقيود المتوقعة على انتقال العمالة فيتحمل اعباء ضغط العاطلين عن العمل المتحولين إلى قوة ضاغطة لمزيد من الاندماج فى الاقتصاد الإسرائيلى.

إن اتفاق غزة وأريحا وفى جانبه الاقتصادى تحديدا يتبع تطبيق مفهوم الحدود المقترحة فالمناطق المحتلة سوق مفتوحة تمارس إسرائيل فيها سياسة الاغراق الاقتصادى الحر، وإذا وضعنا فى الاعتبار أن هدف إسرائيل من التسوية اختراق الأسواق العربية فإنها ستعمل على أن تلعب دورا جديدا ومميزاً.(١٠٤)، وفى حقيقة الأمر فان الحدود المفتوحة بين طرفين متقدم ومتخلف، منتج وطفيلى،

فقير وغني تعني في الأساس تدفق سلع وخدمات باتجاه واحد أي من الطرف الغني نحو الطرف الفقير يقابله تدفق أموال من الطرف الفقير إلى الغني، وهذه المعادلة اشد خطورة من التبادل اللامتكافئ على الصعيد العالمي لأن الحكم الذاتي ليس منطقة مستقلة القرار سياسياً أو اقتصادياً. فالتبادل اللامتكافئ لا تحكمه اتفاقات اذعان يفرضها طرف واحد وانما هو آلية تبادل تتم لصالح الدول الأغنى محققة مصالح الطرف الأغنى ومصالح عدد محدود من الرأسمالية والطفيلية التجارية في الطرف الأضعف وهو منطقة غزة وأريحا بالطبع. ومن هنا تتأكد ضرورة التنبه للفئات الاجتماعية الطفيلية والتي تبدو أكثر تأهلاً للانخراط في هذه العملية الاندماجية مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى. إن انخراطاً مؤسسياً في منظومة اقتصادية له من النتائج الاجتماعية والسياسة ما من شأنه المس بالقوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير والبنية التحتية التقليدية للمجتمعين الفلسطيني والأردني.

ويعني الأمر أن المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الجديدة هم مالكو الشركات أو المساهمون الكبار وحين نتحدث عن اقتصاد مفتوح الأبواب لإسرائيل فإن فائدة الحكم الذاتي ستكون محصورة في عدد من الرأسماليين. فاساس التسوية هو إعفاء للشركات التي ستعمل في المناطق المحتلة بأنواعها اي الشركات مختلطة رأس المال (الإسرائيلي- الفلسطيني- الأجنبي) والتي تحول أرباحها إلى مناطق مأمونة غير مناطق الحكم المركزي. وهذا بالطبع مفيد لرأس المال الإسرائيلي الذي سيحصل على المزيد من الاعفاءات بالاشتراك مع الشركات متعددة الجنسية التي ستشكل أداة الغزو الاقتصادي للوطن العربي لتحقيق السوق الشرق- أوسطية. وخلاصة القول ان اتفاق غزة - أريحا أولا يعمل على تكريس الوحدة الاقتصادية بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي، وهذا يجعل اقتصاد المناطق أداة لاختراق الاسواق العربية من قبل الشركات متعددة الجنسية، ومن الملفت للنظر أن معظم تلك الشركات التي تم استطلاع رأيها بخصوص عملياتها المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط بعد إقرار السلام قد أشارت إلى أن توسيع حجم السوق لمنتجاتها (٦٣٪ من مجموع الشركات) هو العامل والحافز الرئيسي وراء عملياتها الاستثمارية أو التوزيعية المستقبلية في

المنطقة. كذلك أقرت الفروع الإسرائيلية لشركات دولية أمريكية بأن النفاذ إلى الأسواق النهائية للمستهلك العربي ستكون الدافع الرئيسي(٧٥ ٪)من توسيع عملياتها المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط.

وتشير العديد من الدراسات الإسرائيلية إلى ضرورة التوجه نحو تطوير الصناعات التصديرية ذات التقنية العالية وضرورة رفع المقاطعة الاقتصادية المباشرة عن السلع الإسرائيلية في الدول العربية سوف يفتح أسواقاً جديدة واسعة للصادرات الصناعية الإسرائيلية في الدول العربية.

ويقوم الرهان الإسرائيلي على أن فتح الأسواق العربية أمام تلك الصادرات سوف يساعد بدوره على جلب الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل للاستفادة من موقعها كمحطة لتصدير السلع الصناعية عالية التقنية لأسواق المنطقة العربية بتكاليف تقل منخفضة " ويؤكد ذلك استطلاع قامت به مؤسسة (CRE) لدى عدد من الشركات الدولية العاملة في صناعات المنسوجات والاغذية والمنتجات الكيماوية الخفيفة سوف تتجه باستثماراتها نحو مصر بينما الشركات العاملة في مجال الصناعات عالية التقنية التي تبحث عن يد عاملة عالية المهارة وتسهيلاً لتطوير البحوث سوف تتجه باستثماراتها نحو إسرائيل [١٠٦]. إن إسرائيل تقوم بتنفيذ سياسات وخطط على أرض الواقع الاقتصادي لتحقيق السوق الشرق أوسطية والتي تسمح لها بأن تقترب من السوق الاوروبية المشتركة وكونها بحاجة إلى تحقيق مجموعة من الشروط تمكنها من المنافسة مع الدول العربية المحيطة بها.

وإذا عقدنا مقارنة بين إسرائيل وكل من سوريا والأردن ولبنان نجد أن الناتج القومي في إسرائيل يبلغ ٦٠ مليار دولار سنويا في حين يبلغ في سوريا ١٥ مليار دولار وفي الأردن ٤٫٣ مليار دولار وفي لبنان ٤ مليار دولار. أي ان الناتج القومي في إسرائيل يساوي ثلاثة أضعاف الناتج القومي في الدول الثلاث المحيطة بفلسطين المحتلة مجتمعة. ويبلغ متوسط الدخل الفردي في إسرائيل ١٢ ألف دولار، بينما يتراوح في دول الطوق بما فيها الضفة والقطاع بين ١٠٠٠ – و ١٢٠٠ دولار.

إن من شأن هذا المشهد العربي الشاحب إذا أفسح له في التطبيق الانخراط

فى مشروع الاندماج الاقتصادى الشرق أوسطى، أن يكرس التبعية الاقتصادية والسياسية والحضارية وسوف يتم تكريس النمو اللامتكافئ لصالح إسرائيل التى ستصبح مقرا للمنتجات عالية التقنية وتجذب رأس المال ومراكز البحوث والتطوير وسوف تجذب أيضا الكثير من المؤسسات والمصارف وشركات الأموال والاقراض والاستثمار ومكاتب التخطيط الريادية بينما تتركز فى الدول العربية الصناعات البدائية الوسيطة والخفيفة. وهذا يعنى ان الدول العربية سوف تتخصص بانتاج حاجات إسرائيل الريادية.

الرد العربى

ليس من المتوقع أن تتجاوب الدول العربية مع الأطروحات الشرق - أوسطية. ويراهن أصحاب هذه الفكرة ومؤيدوها على أن إقامة هذه السوق سوف تعمل على تحسين الكفاءة الاقتصادية ومراعاة المزايا النسبية لكل بلد وزيادة درجة تصنيع الدول المنضمة للسوق. وهذا أمر مستبعد لأن تلك السوق ستفتح بابا واسعا أمام صادرات السلع الصناعية والزراعية والخدمية الأمريكية نتيجة اتفاقية التجارة بين أمريكا وإسرائيل الموقعة عام ١٩٨٠. وليس من المتصور أن تسمح الولايات المتحدة بإقامة هيكل اقتصادى متقدم ومتكامل لدول المنطقة يحرمها بالتالى من تلك السوق الواسعة. وربما تحدث بعض أشكال من التصنيع الهامشى من خلال بعض الشركات دولية النشاط للاستفادة من مزايا الاجور المنخفضة والقرب من الأسواق ومزايا تشجيع الاستثمار الأجنبى. كما أنه من المتوقع أن تنتقل للمنطقة بعض الصناعات الثقيلة من جيل الثورة الصناعية الثانية مما يعتمد على توافر الخامات الطبيعية ومواد الطاقة العربية والعمل الرخيص فى المنطقة، وهى صناعات قد تقادمت فى دول الغرب الصناعى وينخفض فيها معدل الربح ، ومن هنا سيظل التصنيع رهنا بالشركات دولية النشاط التى ستفتح لها فروعا بالمنطقة وسيطرتها على الانتاج والتكنولوجيا، ومن ثم يتبقى نوع ومصير هذا النوع من التصنيع بعيدا عن ظروف واحتياجات المنطقة " (١٠٧).

ولاشك أن التطورات المستجدة الدولية والإقليمية تفرض نمطا جديدا

من التعامل الجماعى العربى يقوم على عدم الدخول فى منطقة تبادل حر لتحقيق مزايا اقتصادية للدول العربية وفى مقدمتها : (١٠٨)

١- ارتفاع معدل نمو القطاع الصناعى فى الدول العربية مقابل احتمالات الانخفاض فى حالة الانضمام إلى منطقة حرة شرق أوسطية.

٢- ارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات نتيجة ارتفاع حركة النقل والمواصلات والزيادة فى الطلب على الخدمات المصرفية والتأمينية والسياحية وذلك مقابل زيادة عادية فى نمو قطاع الخدمات فى حالة منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية.

٣- تحسن فى أداء القطاع الزراعى والتشييد نتيجة لتحسين وضع المنافسة للسلع الزراعية العربية. أما قطاع التشييد فإنه سيتحسن نتيجة التطور فى القطاع الصناعى والخدمى، وبالمقابل لا نتوقع حصول تغيرات ايجابية فى حالة الانضمام إلى المشروع الشرق أوسطى. وتشترط الجامعة العربية فى مذكرتها السرية التى تدعو الى استبعاد إسرائيل من التكتل الاقتصادى الإقليمى تطوير قاعدة البحث العلمى والجهاز ورفع كفاءة الادارة الجمركية وتنشيط دور المؤسسات العربية الانتاجية وتحسين المنتجات العربية.

ولا تضع تصورات الجامعة العربية آلية واضحة للوقوف ضد المشروع الشرق - أوسطى رغم أنها تعلم مقدما أنه جزء من عملية التغيير فى أساليب إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفق الاستراتيجية الأمريكية. ويبدو أن غياب الإرادة السياسية الفاعلة هى حجر الزاوية فى رفض المشروعات المشبوهة وهو ليس بمتوافر فى ظل الأوضاع العربية المتردية.

ومثل هذا المشروع الذى يتعامل مع الشرق الأوسط كوحدة واحدة سيواجه نفس العقبات التى تواجه مشروع السوق العربية المشتركة. فاقتصاديات دول المنطقة، بما فيها إسرائيل، لا تكمل بعضها البعض إلا فى إطار ضيق بل أن إسرائيل هى المنافس الرئيسى للعديد من الدول العربية المطلة على المتوسط فى مجال الصادرات الزراعية (خصوصاً الحمضيات والخضار) للأسواق الأوربية. ومن المشكوك فيه أيضاً ان المستهلك العربى سيجنى أى منفعة من تعزيز العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية نفسها أو بين الأخيرة ودول

الاتحاد الاوروبى ودول شرق وجنوب آسيا وأخيرا فإن السوق الإسرائيلية هى صغيرة نوعا ما ولن تمثل مركز استقطاب مهم للبضائع العربية، وهناك عدة أمور أكثر واقعية تؤدى إلى فشل الخيار الشرق - أوسطى :

١- لا يوجد فائض صناعى أو زراعى يعتد به لدى الدول العربية يمكن ان يساعد فى تأسيس تجارة ذات أهمية مع إسرائيل تلبى احتياجاتها وربما كان هذا النقص بالذات أحد أهم المعوقات الاقتصادية التى حالت دون قيام تكامل اقتصادى عربى.

٢- ترفض إسرائيل مبدأ حرية تحرك العمالة عن طريق الحدود المفتوحة كما هو الأمر بين الكثير من الدول العربية، بل وهو العامل الذى شكل أكبر تقارب اقتصادى بين الدول العربية فى العقدين النفطيين السابقين.

٣- اختلاف التركيبة الاقتصادية الإسرائيلية وآلية الاستثمار الصناعى والخدماتى وما إلى ذلك من تخطيط وقطاع خاص مسيطر عن تلك التى تهيمن على الدول العربية نتيجة الفارق الكمى الكبير بين الاقتصاد الإسرائيلى والاقتصادات العربية.

وفى ضوء هذه المعطيات لابد من اعادة النظر فى المشروع الشرق - أوسطى وكأنه نظام أو سوق أو منظومة علاقات جديدة تعيد توزيع الصلاحيات والحقوق والمصالح وصورة تأخذ فى الحسبان البعد الاقتصادى والحضارى والبشرى(١٠٩).

إن رفض المشروعات الأمريكية لتدعيم الهيمنة الإسرائيلية وصورتها الحاضرة فى السوق الشرق أوسطية يجب أن يكون هدفا أصيلاً للدول العربية وأولى الخطوات هى تدعيم المقاطعة العربية ورفض كل الدعاوى التى تنادى برفعها. فقد تضررت إسرائيل بخسائر مباشرة تبلغ أكثر من ٥٠ بليون دولار، هذا عدا الخسائر التى كان يمكن ان تتحققمن خلال غزو أسواق المنطقة أو تسريب البضائع الإسرائيلية إليها. وإذا كان تحقيق التكامل الاقتصادى العربى فى الوقت الراهن أمراً مستبعداً فإن التأكيد على المقاطعة، حتى فى حال رفضها خليجيا - مثلا- يكون ضروريا.

وأخيراً فإن الانظام الشرق أوسطى يبنى حاليا مستندا إلى معادلة دولية تقوم على اساس الهيمنة الأمريكية على وظيفة القيادة فى النظام الدولى. وثمة اتجاه

تحليلى يعتقد البعض بصحته ويرى أن هذه الهيمنة المتفردة مؤقتة بالمعنى التاريخى وأنها سوف تخلى السبيل أمام صيغة تعددية جديدة لقيادة النظام الدولى " واذا حدث ذلك فان كل الترتيبات الإقليمية التى بنيت فى ظل هيمنة أمريكية لابد وأنها سوف تهتز وتتأثر إلى حد بعيد بالمعطيات الجديدة على قمة النظام العالمى " (١١٠).

إن الارتكان إلى حتمية انتصار القومية العربية نتيجه المعطيات المعلوماتية والتاريخية السابقة لا تؤدى إلى الانتصار، وإنما العمل الدؤوب من كل القوى القومية والبدء بالتفكير بصيغة جديدة، وإن العامل القومى هو المسيطر ضمن المتغيرات الدولية وانه لا توجد عُقد وحدوية أو استغلالية بين الدول العربية.

قمة الدار البيضاء والشرق الأوسط الجديد

إن الذى دعا وأشرف على هذا المؤتمر الذى استبعد مقولة الدول العربية من عنوانه وعقد فى ٢٩ - ٣٠ اكتوبر ١٩٩٤، هما هيئتان من أخطر الهيئات العالمية، ولذلك فهو مؤتمر دولى. فهناك مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى وهو مجلس يصدر دراسات تأخذها الادارة الأمريكية بشئ كبير من الاحترام والدليل أنه يصدر مجلة اكاديمية اسمها فورين افيرز وغالباً فإن هذا المجلس يقوم بدراسات هامة مثل فكرة نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما التى بشرت بزوال الشيوعية أو دراسة صموئيل هينتجون عن صدام الحضارات والتى تضع الخطوط المستقبلية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

أما الهيئة الثانية فهى المنتدى الاقتصادى الدولى (دليفوس) ومقره جنيف. وهذا يعنى أن المؤتمر عالمى يتم بدعوة الملك الحسن الذى سبق وأن رتب زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ باللقاء الثلاثى أوفقير - ديان - حسن التهامى.

ويعود أصل المشروع إلى وثيقة رسمية صادرة عن وكالة التنمية الأمريكية التى تشرف على توجيه أموال المعونة الأمريكية فى العالم الثالث واستخداماتها، شارك فى إعدادها ثمانى وزرات وهيئات حكومية من الولايات المتحدة وعشر مؤسسات ومراكز خاصة للبحث العلمى من بينها الأكاديمية القومية الأمريكية للعلوم وقدمت بعنوان "التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط" إلى الكونجرس فى

أول فبراير ١٩٧٩ . أي بعد توقيع كامب ديفيد بخمسة شهور فقط.

ولا تأتى أهمية الوثيقة من تعدد أجهزة السياسة العليا والتخطيط العلمى للمشاركة فى وضعها ولكن بوصفها حجر الأساس فيما يسمى الآن النظام الشرق أوسطى والتى استهدفت أيضاً إعادة تشكيل مستقبل المنطقة حتى فى أدق المسائل المتصلة بتوزيع المياه والطاقات ومشروعات البنية التحتيه والمشتركة واتجاهات النمو الاقتصادى والجهات المشرفة عليه.

وتبين الديباجة الاولية للوثيقة التى شارك فيها اقطاب حزب العمل والليكود وأجهزة التخطيط الإسرائيلية، إن التعاون الإقليمى العربى قد قام منذ الحرب العالمية الثانية على أساس من القومية العربية عبر سلسلة من الاتفاقيات والمنظمات بين البلدان العربية وحدها مع عزل إسرائيل وفرض المقاطعة الاقتصادية عليها. واستنادا إلى أن هذا النظام لم ينجح فإن الوثيقة تقرر ضرورة اقامة نظام تعاون إقليمى شرق أوسطى بديلاً عن النظام العربى الفاشل بقيادة إسرائيل.

إن الأمر الملفت للنظر هو قول الوثيقة " إن الدعوة لهذا المشروع وتنفيذ الجانب الأكبر منه يجب أن يكونا عن طريق أجهزة غير حكومية وأن يلعب المفكرون ورجال الثقافة ورجال الاعمال دوراً هاماً فى العمل لخلق وتعميق الروابط والعلاقات بين الدول التى يضمها النظام الشرق أوسطى ".

ورغم أن الوثيقة قُدمت قبل ثلاثة عشر عاما من المشروع الحالى الا أن تطبيقها يتم الآن برغم تغير الظروف الإقليمية والدولية. ويؤكد ذلك أن المخطط الاستراتيجى لأمريكا وإسرائيل يمضى فى طريقه ويحاول إزالة كافة المعوقات حتى لو طال الزمن.

ولقد انعقدت فى الدار البيضاء فى منتصف شهر سبتمبر لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر وأنهت اعمالها يوم ٢٦ الشهر نفسه وحضر هذه اللجنة دنيس روس المنسق الأمريكى لشئون الشرق الأوسط ووزير البيئة الإسرائيلى وممثلو نحو ٦٠ دولة. ورغم التكتم الشديد على جدول أعمال هذه اللجنة إلا ان ما تسرب حتى الآن يكفى للخروج بنتيجة تؤكد حتمية الهيمنة الإسرائيلية وذلك مثل :

١- إنشاء صندوق لتمويل المشروعات برأسمال فى حدود ٣٠ مليار دولار تشارك فيه مؤسسات عربية وإسرائيلية.

٢- سيدعو المؤتمر إلى إقامة شركة بين رجال الأعمال العرب والإسرائيليين وتشجيعهم على إقامة استثمارات مشتركة بين الطرفين لتطبيع التعامل الاقتصادى.

٣- بدء العمل فى مشروعات مثل مشروع سلام ٢٠٠٠ الذى يضم مجموعة (كورا) الإسرائيلية (وأونا) المغربية (والغصين) الفلسطينية لتمويل مشروعات استثمارية فى قطاع غزة وأريحا مثل قناة البحرين.

٤- إقامة خطوط جوية إسرائيلية - عربية مباشرة والبدء بفتح مصارف مشتركة وإحياء العمل بخطوط السكك الحديدية المباشرة وشبكات للاتصالات والمواصلات المختلفة.

إن أهم بنود جدول الأعمال القادم للمؤتمر هو بناء البنية التحتية للتسوية الشرق أوسطية وتدشين المثلث الحرج (إسرائيل- الأردن - الكيان الفلسطينى) كرأس حربة للاختراق الإسرائيلى للاقتصاد العربى. وتقوم تلك الصيغة على فتح المصارف وتسهيل عملية نقل الثقافة والسلع والاقرار بالحدود المفتوحة. وهناك بالتأكيد أهمية فى التنفيذ التدريجى للتعاون الإقليمى الذى يعالج بأسلوب متوازن الاحتياجات الاقتصادية والصناعية لشعوب المنطقة مثل مواجهة البطالة والفقر والعمل على تنمية الموارد البشرية. وترى إسرائيل ان ذلك سيعمل على تطوير مفهوم أمن إقليمى شامل بما يتطلبه من بناء مؤسسات إقليمية تقوم على مجموعات عمل متعددة الأطراف تؤدى بدورها لتطوير مؤتمر التعاون الإقليمى وعلى الأطراف الثلاثة دعوة الاطراف الاخرى فى المنطقة وخارجها للمشاركة فى وضع هذه المفاهيم والاهداف لخلق شرق أوسط جديد. وباسم السوق الجديدة تبادر إسرائيل باقتراح اقامة مشروعات عملاقة مثل تحلية مياه البحر وزراعة الصحراء واقامة بتروكيماويات بديلا عن تصدير البترول العربى بصفته وقوداً فقط. وليس من شك فى ان إسرائيل لن تدخر جهدا لحشد ما هو متاح من قدرات تكنولوجية وتمويلية، وهو ما يهئ السبل لسيادة القوة الاقتصادية لإسرائيل وبالاضافة إلى ذلك يعانى العالم العربى من عدة أمور تؤدى إلى

إضعافه مثل:

١- التدهور المستمر فى وضع الامن الغذائى حيث أصبحت المنطقة العربية أكبر منطقة عجز غذائى فى العالم حيث تشير الاحصاءات عن عام ١٩٩٢ إلى أن الأقطار العربية مجتمعة أصبحت تعتمد على الخارج فى توفير ٤٥ بالمائة من اجمالى احتياجاتها الغذائية سنويا.

٢- النقص الفادح فى الإنتاجية الزراعية والصناعية ولا تتجاوز الأولى نسبة ٤٥٪ والثانية ٣٨٪ من إجمالى الإحتياجات العربية.

٣- الدور الهامشى للعلم والتكنولوجيا فى المجتمعات العربية وتراجع دور الجامعات فى العملية التنموية حيث يقدر عدد الباحثين العرب بحدود أربعين ألف باحث فى كافة المجالات ينتجون حوالى ٦ - ٧ آلاف بحث متنوع سنويا وهذا عدد منخفض جدا لا يتعدى خمس نظيره فى الولايات المتحدة.

٤- انعدام التعاون والتنسيق فى المجال الاقتصادى وفشل جامعة الدول العربية فى تحقيق مشروع السوق العربية المشركة.

إن من شأن هذا المشهد العربى الشاحب أن يكون العرب طرفا ضعيفا فى الاندماج الاقتصادى الشرق أوسطى. ويؤدى بالتالى إلى تكريس التبعية الاقتصادية وسيتم تعضيد النمو اللامتكافئ لصالح إسرائيل والتى ستكون مقرا للمنتجات عالية التقنية ورأس المال ومراكز البحوث والتطوير بالاضافة إلى اجتذابها للعديد من المؤسسات والمصارف وشركات الاموال ومكاتب التخطيط الريادية بينما تتركز فى الدول العربية الصناعات البدائية والوسيطة والخفيفة.
إن هذا الوضع يهيئ لإسرائيل عدداً من المكاسب لتكون القوة الاقتصادية الأعظم فى الشرق الأوسط من خلال :

١- الإسراع بتنمية الصناعات المتطورة الواعدة بسرعة النمو فى ظل الثورة التكنولوجية الحالية مستفيدة من قربها من الأسواق العربية فى الحصول على أفضلية فيها تعفيها من جانب الضغوط التى تتعرض لها من التنافس الحاد فى الأسواق العالمية.

٢- الحصول على مستلزمات انتاج رخيصة من الولايات المتحدة بحكم ارتباطها باتفاقية التعاون الاستراتيجى والتجارة الحرة معها الموقعة عام ١٩٨٥

وهو ما يرفع من قيمة المكون المحلي الذى يعطى سلعها أحقية التمتع بشهادة المنشأ وبالتالى الدخول بحرية إلى الأسواق العربية.

٣- ستجد الشركات عابرات القوميات فى وحدة السوق الإقليمية ما يهئ لها فرصا مربحة للاستثمار في صناعات متطورة داخل إسرائيل تتوافر لها القاعدة البشرية والفنية والخبرة السابقة. وتساعد السوق الموحدة على ضمان كفاءة إسرائيل الاقتصادية مهيئة بذلك فرصة لتحسين ميزان المدفوعات الإسرائيلى وتخفيض حاجاتها الى معونات كان يتعين على تلك الشركات توفيرها من خلال ضرائب تدفعها إلى دول مقرها وخاصة الخزانة الأمريكية. إن تلك الظروف التى تؤكدها قمة الدار البيضاء المسماة المؤتمر الاقتصادي العالمى لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا تحقق لإسرائيل فرصة إعادة هيكلة اقتصادها على أسس رأسمالية حديثة تنافس بها الدول الغربية بعد هيمنتها على العرب.

إن أهم قيمة لمؤتمر الدار البيضاء هو ما حققته اسرئيل بكسر الحاجز النفسى فى شراكة غامضة المعالم مع العرب. وهنا الخطورة الحقيقية وهى افتقاد رؤية عربية واضحة لما يترتب على الزمن الشرق أوسطى من انعكاسات تضمن المصلحة العربية فرديا وجماعيا أو تستفيد من الوزن الجماعى للطرف العربى ليتمكن كل طرف فى الجهة العربية الاستفادة فرديا. ولذا فقد مرت القمة مرور الكرام على مشكلة جذرية هى التفاوت الاقتصادى الخطير فى المنطقة. فقد جاء فى الإعلان الختامى عن المشاركين فى القمة " ان التقدم فى عملية السلام يجب ان ترافقه دراسة جدية للتفاوت الاجتماعى - الاقتصادى فى المنطقة ويتطلب معالجة فكرة الامن فى المنطقة بجميع أبعاده "لا التزام أو تعهد، مجرد ملاحظة ودراسة ومعالجة للفكرة. فبدلاً من توجيه رسالة واضحة فيها التعهد إلى الشعوب العربية التى قيل لها ان هدف قمة الدار البيضاء تحسين ظروف معيشتها ركزت القمة على "الشراكة الجديدة بين الحكومة وأرباب العمل" لتوسيع رقعة السلام بين العرب والإسرائيليين على رغم ان لا تناقض بالضرورة بين الهدفين.

ويكفى ذكر أن الوثيقة الإسرائيلية فى المؤتمر تم إعدادها قبل عامين فى حين أن الوثيقة المصرية (مثلا) اعدت فى اسبوعين قبل القمة. لقد استهدفت وثيقة

الدولة العبرية تفضيل المشروعات الاقتصادية عن مسار التسوية أو التهديدات والتى قد تعرقل مسار المفاوضات وقد عبر بيريز عن هذا الهدف بوضوح قبل يومين من افتتاح المؤتمر عندما قال "انها المرة الاولى التى ينظر فيها إلى أزمة الشرق الأوسط بعيون اقتصادية وليس سياسية أو عسكرية " وتهتم الوثيقة باستعراض تاريخى لأهمية المنطقة ودورها الحضارى وترى أن التنمية هى مقومات الشرق الأوسط الديمقراطى ولا يمكن انجاز هذه التنمية إلا بعد التوصل إلى تجمع إقليمى لدول الشرق الأوسط يضم سوقا مشتركة ذا هيئات مركزية منتخبة على نمط السوق الاوروبية المشتركة كهدف نهائى. وتقترح الوثيقة خطة عمل للتعاون على شكل هرم متدرج تتكون من عدة مراحل تشرحها الباحثة أمانى قنديل فى جريدة البيان الاماراتية ١٩٩٤/١١/٤ بالقول :

المرحلة الاولى : تفترض قيام مشروعات للتعاون الثنائى فى مجالات تحلية المياه وبحوث الصحراء والزراعة الصحراوية.

المرحلة الثانية : تشمل قيام المؤسسة الدولية بتمويل المشروعات الضخمة مثل مشروع حفر قناة تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت. وإنشاء منطقة حرة ومناطق سياحية على البحر الميت، إضافة إلى مشروعات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه.

المرحلة الثالثة : تهدف إلى تحسين فرص الحياة وتطوير المؤسسات ووسائل المواصلات والخدمات فى المنطقة لتقريب دول المنطقة والتى تعترف الوثيقة بوجود تباينات اجتماعية واقتصادية بين شعوبها، وتتضمن هذه المرحلة نزع السلاح، والذى يستحوز على٦٠ مليار دولار سنويا أو على الاقل تخفيض الاتفاق العسكرى كخطوة أولى إلى النصف الأمر الذى يوفر أموالاً هائلة للتنمية فى المنطقة.

كما تتضمن المرحلة الثالثة استصلاح وزراعة الصحراء وتوفير المواد الغذائية لسكان الشرق الأوسط، ومد وتطوير خطوط المواصلات والاتصالات وتحديث البنية الاساسية كمقدمة ضرورية لقيام سوق مشتركة، وكذلك تطوير صناعة السياحة وخلق فرص جديدة فى هذا المجال والذى يمكن تحقيق فوائد كبيرة منه فى وقت قصير.

والملاحظ أن نزع السلاح فى الوثيقة الإسرائيلية لا يتطرق إلى نزع السلاح النووى الذى تمتلكه إسرائيل ويتحدث فقط عن الانفاق العسكرى التقليدى.

وتؤيد الوثيقة الإسرائيلية فكرة المجموعة الاوروبية الخاصة بإنشاء سوق المشرق التى تضم مصر وسوريا والأردن ولبنان وإسرائيل والفلسطينيين على غرار سوق المغرب، لكن الوثيقة الإسرائيلية تؤكد ضرورة ايجاد رابطة بين السوقين، أى السوق الشرق أوسطية التى تحتاج الى تمويل دولى ضخم. من هنا تقترح الوثيقة قيام إسرائيل والأردن ومصر والفلسطينيين بإنشاء بنك يعمل تحت رعاية البنك الدولى ويديره شرق أوسطيون. وسيعتمد هذا البنك على ثلاثة مصادر :

المصدر الأول : هو الأموال الناتجة عن خفض الإنفاق على التسليح، ومساهمة الدول البترولية بـ ١٪ من دخلها من أجل التنمية الاقتصادية.

المصدر الثانى : ستوفره الشركات الدولية على طريق الاستثمارات الخاصة وفى مقدمتها تطوير البنية الأساسية والاتصالات والنقل وتحلية المياه.

المصدر الثالث : هو تمويل مباشر ويمكن توجيهه للأطراف التى تعانى من مشكلات اقتصادية مثل قطاع غزة.

وتطرح الورقة الإسرائيلية سلسلة من المشروعات الضخمة تبلغ تكلفتها ما بين ١٤ - ٢٣ مليار دولار خلال عشر سنوات، وتشمل هذه المشروعات مجالات الزراعة والسياحة والنقل المواصلات، ونقل وتكرير البترول والغاز والصناعة، وتخصص الورقة ٣ر١ مليار دولار استثمارات سنوية على مدى عشر سنوات فى مجال تحلية مياه البحر ونقل المياه وترشيد الاستهلاك كما تخصص ٤ مليارات دولار لمشروعات النقل التى يقترح أن تربط الساحل الشرقى للبحر المتوسط من تركيا إلى سوريا ولبنان وإسرائيل وغزة وطريق ثان من إيلات إلى دمشق، وطريق ثالث من القاهرة الى ايلات إلى السعودية.

ويوازى هذه الطرق خطوط للسكك الحديدة وكذلك تنشيط للنقل النهرى والبحرى، علاوة على النقل الجوى الذى تهتم به الورقة الإسرائيلية وتقدم اقتراحات بشأن التعاون فى مجال صيانة الطائرات. وتختص المشروعات السياحية بمليار إلى مليار ونصف المليار دولار، وتركز على الانتقال الحر للسائحين من المشرق إلى المغرب وإنشاء ما يسمى بـ"ريفيرا" البحر الاحمر على

سواحل خليج العقبة فى كل من مصر وإسرائيل والأردن والسعودية.

تقدم الوثيقة إسرائيل كبلد متقدم زراعيا وقادر على مساعدة الدول العربية فى مجالات الزراعة الصحرواية والهندسة الوراثية، ومقاومة الآفات وتخزين الحبوب والمحاصيل وتقترح الورقة مشروعات بتكلفة تتروح بين مليار ومليار ونصف المليار دولار.

أما فى مجال البترول والطاقة فالطموح الإسرائيلى كبير فى ضوء أن ٦٠٪ من الاحتياطى العالمى للبترول يوجد فى المنطقة العربية، وأن واردات البترول من الشرق الأوسط سترتفع فى السنوات القادمة وتقترح الوثيقة الإسرائيلية تمديد التابلاين إلى حيفا ومد خط فرعى إلى حيفا من اربد فى الأردن.

وانشاء خط ينبع - إيلات وسط الساحل الغربى للسعودية بالعقبة. كما تقترح الوثيقة الإسرائيلية استيراد الغاز الطبيعى وربط الشبكات الكهربائية، إضافة إلى إقامة مناطق حرة لتنشيط التجارة كلها تقع داخل حدود إسرائيل الحالية.

ويمكن القول أن معظم المقترحات الإسرائيلية خاصة فى مجال البترول والطاقة تضر بمصالح مصر والدول العربية المشتركة فى خط سوميد الذى ينقل البترول من السويس على البحر الاحمر إلى الاسكندرية عبر البحر المتوسط.

إن هذه المشروعات تضر بقناة السويس وهو ما يبرز اهمية التنسيق والتعاون العربى فى مواجهة المشروعات الإسرائيلية المطروحة خاصة وأن أيّاً من هذه المشروعات لن يرى النور إلا إذا وافق العرب ومن المستبعد أن يوافق العرب على مشروعات وخطط إسرائيلية تضر بمصالح مصر، أو بمصالح أى دولة عربية أخرى.

□□□

٥ خاتمة ٥

مستقبل إعلان المبادىء

إن خيار غزة - أريحا أولا هو على الأرجح الابن الشرعى لانهيار الوضع المركب فى الوطن العربى وبيان ذلك أن صيرورة التحلل والتفكك التى يمر بها النظام الإقليمى العربى وانقسامه فى الواقع الجغرافى - الاستراتيجى إلى دول متباينة. فخلال صيرورة ترسخه كنظام فعال فى محيط الأنظمة الإقليمية المماثلة لضمان استقراره وشرعيته سلك مسلك الدولة الوطنية الحديثة .إن أساس المشكلة هو التناقض البنيوى للجماعة العربية بين عطب مشروعية ولادتها كدولة قومية وكحتمية تفرضها اواصر اللغة والدين والتراث المشترك وبين عطب مشروعيتها كدولة قطرية لم تستطع توفير المتطلبات الإقليمية لشعوبها، كانت تلك هى الأرضية التى برزت فى إطارها الوطنية الفلسطينية والشعور بمصير خاص مستقل، وساهمت مجموعة من العوامل التاريخية والسياسية والايديولوجية فى غلبة هذا الميل نحو الفلسطنة لعل أبرزها اللرائعية السياسية لقيادة منظمة التحرير والميل إلى الحلول الانفرادية بعيدا عن الاجماع القومى. ونتيجة لذلك جاء إعلان المبادىء انقطاعا وتحولا نوعيا فى مسار الصراع العربى- الصهيونى ويتوافق مع تحولات المنظمة نحو مزيد من الانفراد والتفريط من خلال :

١- التنازل عن الشعار الاستراتيجى التاريخى باقامة دولة فلسطينية (الحكم الذاتى المحدود) .

٢- التنازل عن حسم الصراع بالآلية العسكرية (الاعتراف بالكيان الصهيونى) .

٣- إنهاء منطق الصراع ذاته والدخول فى أطر الكومنولث الثلاثى مع إسرائيل والأردن (الجانب الاقتصادى) .

ويعكس الإعلان التخلى الفعلى عن كل ما يتعلق بالسيادة الفلسطينية على مناطق الحكم الذاتى فقدْ فقَدَ الإعلان المرجعية على قرارى مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨ التى لا يتفق الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى على تعريف واضح بشأنهما وأغفل حق تقرير المصير فى المادة الثالثة والتى هى أساس الحكم الذاتى بل وعَلّق

الولاية الجغرافية على الضفة والقطاع بالاستثناءات التى أحالها إلى الاتفاق النهائى وتشمل القدس والمستوطنات والحدود والترتيبات الأمنية واللاجئين.(١١١).

ويشكل قبول المنظمة ببقاء المستوطنات فى الأراضى المحتلة وتحت سلطة الحكم الذاتى خلال المرحلة الانتقالية مأزقا استراتيجياً على الشعب الفلسطينى سواء عرب ١٩٤٨ أو عرب ١٩٦٧. فبالنسبة للطرف الثانى تشكل المستوطنات مراكز دائمة لقضم المزيد من الأراضى الفلسطينية وبؤر توتر واحتكاك مع الشعب الفلسطينى قد تدفع مستقبلا إلى إعادة الاحتلال فضلا عن كونها مصدر تهديد للمفاوض الفلسطينى والمسألة الأكثر خطورة هى خضوع تلك المستوطنات للسيادة الإسرائيلية وبقاء الجيش قرب المستوطنات لحمايتها وعدم قدرة الشرطة الفلسطينية على اعتقال إسرائيلى ارتكب جريمة فى منطقة الحكم الذاتى وكل ما تفعله هو الاتصال بشرطى اسرئيلى للقيام باعتقاله (١١٢).

أما القدس الذى استثناها الإعلان من التفاوض فإن وزارة الاسكان الإسرائيلية تنفذ خطة لبناء ١٢ ألف وحدة سكنية فيما تسميه القدس الكبرى التى تضم قرى وبلدان عربية محيطة بها وإذا كان الميزان السكانى الديمجرافى الآن هو لصالح اليهود فى مدينة القدس حيث يقوم أشخاص وشركات فى إنشاء أبنية إلى جانب مساكن الوزارة فان سنوات الفترة الانتقالية الخمس كفيلة بتهويد المدينة وخلق وقائع غير قابلة للتغيير أو التفاوض بشأنها. إن بقاء المستوطنات ذات المواقع الاستراتيجية وبسط سيطرة الجيش الإسرائيلى على المعابر إلى مصر والأردن طبقاً لإعلان المبادئ يمثل قناعاً للاحتلال الإسرائيلى حيث يضع المناطق المحتلة فى أسرة ويتواجد فى قلبها إلى جانب المستوطنات ويستمر فى قمع الشعب الفلسطينى تحت سلطة الحكم الذاتى.

أما الخطورة الكامنة على عرب ١٩٤٨ فقد بدأت تعبر عن نفسها بتصريحات بعض المسئولين الصهاينة(١١٣)، بأن المستوطنات فى الضفة والقطاع توازى تواجد عرب ١٩٤٨ تحت السيادة الإسرائيلية وهو ما يعنى أمرين : الاول: خلق تشابه كامل بين الحالتين بحيث يؤدى إلى تشريع بقاء المستوطنات فى المناطق المحتلة ومعاملة المثل بالمثل، الثانى : طرح خيارات من نوع مقايضة

المستوطنات بقرى عربية مثل ضم أم الفحم الى الضفة ومستوطنة كفارسابا الى إسرائيل لتتخلص من الكابوس العربى الديمجرافى الذى قد يحولها إلى دولة ثنائية القومية. وتصبح فلسطين ١٩٤٨ دولة يهودية صافية على حساب القضم من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ وبالتالى لا تكون هناك احتمالات لوجود دولة فلسطينية، واستكمالاً للصورة المستقبلية فقد نصت الفقرة (٢- أ) فى اتفاق القاهرة ١٩٩٤/٥/٤ على ما يلى "طبقا لإعلان المبادىء لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسئوليات فى مجال العلاقات الخارجية الذى يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أية نوع آخر من البعثات والمكاتب فى الخارج "ان ما فى الفقرة من وضوح صارخ يعفينا من أى تعليق عليها. إذ لم تترك إسرائيل لهذه السلطة منفذاً واحداً يمكّنها الإيحاء من خلاله بأنها تمثل دولة أخرى أو حتى مشروع دولة ممكنة. وقد أكد رابين هذا المبدأ فى كلمته أمام الكنيست بتقديم أوراق أوسلو بعد توقيعها وقال "أستطيع على المدى البعيد تصور نوع من الكونفدرالية بين الأردن وإسرائيل وبينهما الوجود الفلسطينى المقسم بالحكم الذاتى وعلى نطاق ضيق، ولكن ليس الدولة الفلسطينية " وفى هذه العبارة ايراد لمبدأ مهم وهو تجزئة الوجود الفلسطينى فى الأراضى المحتلة من خلال نتوءات إسرائيلية داخلة فيه ومن خلال تقطيعه بالطرق التى تتحكم فيها إسرائيل وتضييق مساحة التجمع الفلسطينى (الحكم الذاتى) أو إبقائه بعد التنقيب والضم فى أضيق نطاق من الصلاحيات.

ويعدد الملحق الثالث للإعلان احدى عشر مجالا للتعاون بين الكيان الفلسطينى وإسرائيل فضلا عن أنه يترك الباب مفتوحٌ أمام "مجالات أخرى ذات اهتمام مشترك" وهو ما يكرس علاقات غير قابلة للتراجع عند تحديد الوضع النهائى للأراضى المحتلة .وسار الملحق الرابع على نفس المنوال حيث يطرح مهمة ومؤسسات أخرى فى مشروعات التطوير الإقليمى وهو ما يعنى أن تلك السلطة الوطنية ستكون آداة للمشروع الإقليمى لإسرائيل وهو أمر متوقع لأن التحالف أو الاتحاد يقوم بين دولة مكتملة السيادة وكيان أو مقاطعة مقلصة السيادة وحق التشريع واتخاذ القرار. الخ، تتم الموافقة عليه بعد ضمانه لأمنها الاستراتيجى، وهو لا يقود بأى حال إلى دولة .

□□□

الهوامش

(١) الاهرام القاهرية ١٩٩٣/٨/٢٩
(٢) مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١٢، خريف ١٩٩٢ - ص ١٨٩.
(٣) د. عبد العليم محمد - اتفاق إعلان المبادىء والمسار التفاوضى الفلسطينى - الإسرائيلى (شئون الأوسط، بيروت، ع ٢٤، نوفمبر ١٩٩٣) ص ٣٣.
(٤) الرأى الأردنية - ١٩٩٣/٧/٢٥ - والاشارة إلى د. جواد اليمانى وزير الاعلام الأردنى.
(٥) محمد خالد الأزهرى - القضية الفلسطينية وتطور مفهوم الخيار الأردنى (شئون فلسطينية، ع ١٨٩، ديسمبر ١٩٨٨) ص ٢٩ .
(٦) هآرتس ١٩٩٣/٧/٢٩ .
(٧) محمود عوض - الحياة الدولية - لندن - ١٩٩٣/٣/٢٠ ص ١٧ .
(٨) LOS ANGLOIS TIMES - 25/3/1994
(٩) The NEWS Week - 18/12/1993
(١٠) المدير العام لشئون الشرق الادنى وجنوب آسيا فى مجلس الامن القومى الأمريكى. مارتن بين انديك - (مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١٥، صيف ١٩٩٣) ص ٢٠٤.
(١١) MIDDLE EAST Mirror, Jan, 16, 1993
(١٢) ادارة كلينتون والسياسة الأمريكية المتغيرة فى الشرق الأوسط - الحياة الدولية - لندن ١٩٩٣/٨/٤ - ص ١٨
(١٣) د. احمد صدقى الدجانى - الشعب الفلسطينى (دار المستقبل العربى - القاهرة، ١٩٨٨)، ص ١٩ - ٢٥.
(١٤) عبد الاله بلقزيز - عن الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى : ليس فى الامكان أسوأ مما كان (المستقبل العربى، ع ١٧٨، ديسمبر ١٩٩٣) ص ٢٨.
(١٥) محمد سيد احمد - أوجه التباس هى الغام موقوته فى الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى (مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ١٧٨ ديسمبر ١٩٩٣) ص ٦
(١٦) د . أحمد صدقى الدجانى - قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل : اتفاق مملى (المستقبل العربى، ع ١٧٨ ديسمبر ١٩٩٣) ص ٦.

(١٧) محمد سيد احمد - أوجه التباس - مرجع سابق - ص ٦٥.
(١٨) شفيق المصرى - الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى فى ميزان القانون الدولى - الحياة الدولية - لندن - ١٩٩٣/٩/١٩ - ص ١٣.
(١٩) برهان الدجانى - الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وورقة إعلان مبادىء حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (المستقبل العربى، ع ١٧٧ نوفمبر ١٩٩٣) ص ١٧
(٢٠) احمد ابو علاء - مدير الدائرة الاقتصادية فى م. ت. ف - الشرق الأوسط - لندن ١٩٩٣/١٠/٢٥.
(٢١)حيدر عبد الشافى - الحياة الدولة - لندن. ١٩٩٣/١٠/٢٢، ص ١٢ .
(٢٢) السفير صلاح بسيونى - الوفد - القاهرة - ١٩٩٣/٩/١٩.
(٢٣) د. وحيد عبد المجيد - الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى خطوة تراجعية عن إطار كامب ديفيد (الحياة الدولية - لندن - ١٩٩٣/٩/٢٤، ص ١٨).
(٢٤) د. وحيد عبد المجيد - الانحدار - من الكفاح المسلح إلى غزة - أريحا (دار القارئ العربى، القاهرة، ١٩٩٤) ص ٢٦٤.
(٢٥) ايغال آلون - انشاء وتكوين الجيش الإسرائيلى - ترجمة وتقديم ناجى علوش (دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١) ص ٢٣.
(٢٦) طارق الهور ومنير الهوس - مشاريع التسوية السياسية فى الصراع العربى - الصهيونى (دار الجليل للابحاث والنشر، عمان، ١٩٨٥) ص ٢٥٤.
(٢٧) جريدة الشعب القاهرية - ١٩٩٣/٩/١٦ - ص ٢.
(٢٨) معاريف. ١٩٩٣/٣/٢ .
(٢٩) يديعوت احرونوت ١٩٩٣/٣/٢٥.
(٣٠) دافار ١٩٩٣/٤/١.
(٣١) معاريف ١٩٩٢/١٢/٢١.
(٣٢) بولتيكا مايو/ آيار ١٩٨٩ ص ٤٧.
(٣٣) عــلاء ســالم - لماذا غــزة وأريحــا بالذات (العــالم اليــوم - القــاهرة - ١٩٩٣/٩/٣).
(٣٤) دافار ١٩٩٣/٩/١٥
(٣٥) هآرتس ١٩٩٣/٩/٧ .
(٣٦) دافار ١٩٩٣/٩/١٧ .

(٣٧) د. عبد الله الاشعل "النظام القانونى للاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى، كتاب الاهرام الاقتصادى ٧٠ (القاهرة، مؤسسة الاهرام، ١٩٩٣) ص ٤٨.
(٣٨) يهودا باراك - دافار ١٥/٩/١٩٩٣
(٣٩) على الجرباوى - الحياة الدولية - لندن - ١٥/١٢/١٩٩٣.
(٤٠) حنان عشراوى لـ"الحياة" المستوطنات - أبرز مساوئ الاتفاق - ٢٤/١٢/١٩٩٣.
(٤١) رمضان عبد الله - فى ضوء الاتفاق الجديد : من يدفع ثمن مذبحة الخليل - الحياة الدولية - لندن - ١٠/٤/١٩٩٤.
(٤٢) جواد الحمد - الحياة الدولية - لندن - ٢٥/١٠/١٩٩٣.
(٤٣) د. ادوارد سعيد... حقائق... حقائق... مزيد من الحقائق - الحياة الدولية - لندن - ١٠/١٢/٩٣ - ص ١٧.
(٤٤) علهمشمار ١٠/٢/١٩٩١.
(٤٥) آرييه كيزل - يديعوت احرونوت ١٩/١١/١٩٩٣.
(٤٦) هآرتس ٢٠/١/١٩٩٤
(٤٧) هآرتس ٢٠/١/١٩٩٤.
(٤٨) New York Times, 24/11/1993
(٤٩) هآرتس ٢٥/١٢/١٩٩٣.
(٥٠) The TLMAS, 13/4/1994
(٥١) الحياة الدولية - لندن ٤/١٢/١٩٩٣.
(٥٢) The Washintgon Post, 29/1/94
(٥٣) Wool STREET JOURNAL - 19/1/1994
(٥٤) هآرتس ٢٩/١١/١٩٩٣
(٥٥) لمزيد من التفاصيل حول اهمية الصاروخ آرو فى الاستراتيجية راجع دراسة د. جمال مظلوم شؤون فلسطينية ع ٢٠٢ - يناير ١٩٩٠
(٥٦) غارى ميلهولين - مدير مشروع ويسكرسن للحد من الاسلحة النووية - الحياة الدولية - لندن - ١٤/١١/١٩٩٣ - ص ٤.
(٥٧) وحيد عبد المجيد - التصور المصرى للحكم الذاتى الفلسطينى فى ضوء كامب ديفيد (شئون فلسطينية، ع ٢٢٣٨ - ٢٣٩، فبراير ١٩٩٣)ص ٦٤.
(٥٨) دافار ٢١/١١/١٩٧٨.

(٥٩) دافار ١٩٧٨/١١/٢٥.
(٦٠) دافار ١٩٧٨/١٢/٢.
(٦١) شفيق المصرى - اشكالات تواجه تنفيذ الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى - الحياة الدولية - لندن - ١٩٩٣/١١/٣ - ص ١٧.
(٦٢) د. عبد الله الأشعل - النظام القانونى - مرجع سابق - ص ٢٤.
(٦٣) احمد محمود عجاج - قراءة قانونية خاطفة فى اتفاق غزة - أريحا أولا - الحياة الدولية - لندن - ١٩٩٤/٩/١٥، ص ١٨.
(٦٤) هآرتس ١٩٩٣/١١/١٥ .
(٦٥) د. عبد العليم محمد، المسار التفاوضى الفلسطينى، مرجع سابق، ص ٣٩.
(٦٦) هآرتس ١٩٩٣/١١/١٥
(٦٧) تيسير قبعة - اتفاق اوسلو والسيادة الوطنية - السفير البيروتية ١٩٩٣/١٢/٢٢، ص ١٥.
(٦٨)عواد الأسطل - الوضع القانونى لقطاع غزة (شئون فلسطينية، ع ١٦٨)ص ٤
(٦٩) صامد الاقتصادى، عمان - ع ٨٤ - ١٩٩١ - ص ١٨٦ ص.
(٧٠) STATISTICAL ABSTRACT OF ISRAEL - 1989 , P 20 .
(٧١) محمود حسين - الزراعة والانتاج الزراعى فى قطاع غزة - صامد الاقتصادى - مرجع سابق ص ٨٣.
(٧٢) شئون الارض المحتلة، دائرة الاعلام، وزارة شئون الارض المحتلة عمان ع ٢، (مايو ١٩٨٧)، ص ٤٢.
(٧٣) منظمة التحرير الفلسطينية - دائرة شئون الوطن المحتل، الاطماع الإسرائيلية فى مياه الضفة الغربية (عمان، ١٩٨٧) ص ٥١.
(٧٤) اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة - آفاق التصنيع الزراعى والغذائى فى الوطن المحتل، سلسلة الدراسات والابحاث، ع ٣ (نوفمبر ١٩٨٧)، ص ٥٣.
(٧٥) هآرتس - ١٩٩٣/٩/١٥
(٧٦) WOOL STREET JOURNAL, 15/12/1993.
(٧٧) جريدة الدستور الأردنية - ١٩٩٣/٩/١٠.
(٧٨) حديث د. يوسف صايغ - السفير ١٩٩٣/١٢/١٥.
(٧٩) هآرتس ١٩٩٣/٩/١٨.
(٨٠) دافار ١٩٩٣/٩/١٩.

(٨١) يديعوت أحرونوت ١٢/٢/١٩٩٤.
(٨٢) دافار ١/١/١٩٩٣.
(٨٣) معاريف - ٦/١٠/١٩٩٣.
(٨٤) معاريف - ٥/١٠/١٩٩٣.
(٨٥) معاريف - ٩/٩/١٩٩٣.
(٨٦) هارتس - ٢٥//١٠/١٩٩٣.
(٨٧) نشر التقرير على ثلاث حلقات في جريدة السفير البيروتية ٢، ٣، ٤/١١/١٩٩٣ . ص ٩.
(٨٨) مجلة الحوادث ١٣/٨/١٩٩٣ - ص ٣١.
(٨٩) الحياة الدولية - ١٠/٦/١٩٩٤ - ص ٥.
(٩٠) الدستور الأردنية - ١٥/١٠/١٩٩٣ - ص ٨.

** وتشكك الولايات المتحدة في آلية صرف المساعدات الدولية للسلطة الوطنية وبات اهتمامها بمسألتي الشفافية والمحاسبة كبيرا حتى انه تم تعيين مؤسسة كوبر لايبران الأمريكية للتحقق من أوجه صرف المساعدات.

(٩١) د. بركات أحمد الفرا - قراءة في برتوكول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية - الحياة الدولية - لندن - ٢٩/١٢/١٩٩٣ - ص ١١.
(٩٢) جريدة القدس العربي - لندن - ١٥/١١/١٩٩٣، ص ٢١.
(٩٣) شفيق المصري - الحكم الذاتي الفلسطيني... تحدياته الثابتة وفرصه الموعودة - الحياة الدولية - لندن ٢٤/٥/١٩٩٤، ص ١٥.
شالوم قامة - عالهمشار ١٠/٥/١٩٩٤.
م القاهرية - ١٤/٩/١٩٩٣.
س صايغ - يوميات هرتزل (مركز الابحاث - بمنظمة التحرير بنية، بيروت ١٩٦٨) ص ٢٠٩.
٢٣/٧/١٩٧٧ وتم عرض المشروع في ٢٣/١٢/١٩٧٧ على الحكومة لية رسميا وميريدور وزير الاقتصاد في حكومة بيغن.
The NEW YORK TIMES - 13/10/1978.
شار ٢٤/١٠/١٩٧٨.
- ١٤/٩/١٩٩٣.

(١٠١) جميل مطر - حملة التبشير بالشرق أوسطية فى ذروتها - الحياة الدولية - لندن ١٩٩٤/٢/٢٧ ص ١٥.

(١٠٢) شيمون بيريز - الشرق الأوسط الجديد - ترجمة محمد حلمى عبد الحافظ (الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤) ص ١٩٣.

(١٠٣) Shimon PERES, The New Middle East. Henry Holt and Company inc - New York, 1993, P 201

(١٠٤) د. غسان سلامة - افكار أولية عن السوق الأوسطية (المستقبل العربى، ع ١٧٩، يناير كانون الثانى ١٩٩٤)، ص٧٠.

(١٠٥) يديعوت احرونوت - ١٩٩٤/٣/٢٤.

(١٠٦) د. محمود عبد الفضيل - مشاريع الترتيبات الاقتصادية والشرق أوسطية - التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة (المستقبل العربى) ع ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص ٩٨.

(١٠٧) د. رمزى زكى - لماذا نرفض السوق الشرق - أوسطية، العربى، جريدة الحزب العربى الديمقراطى الناصرى - القاهرة - ١٩٩٣/١١/١٥ - ص١١.

(١٠٨) حسن عامر - السوق الشرق أوسطية مستحيلة ولا مصالح حقيقية - تجمع العرب وإسرائيل - العربى - القاهرة - ١٩٩٤/٣/٢١ - ص ٨.

(١٠٩) مروان بشارة - طموحات السوق تتجاوز القدرات العربية، وإسرائيل هى الطرف المهيمن - الحياة الدولية - لندن - ١٩٩٤/٥/٦ - ص ٨.

(١١٠) د. احمد يوسف احمد - العرب وتحديات النظام الشرق أوسطى - مناقشة لبعض الابعاد السياسية - المستقبل العربى - مرجع سابق - ص ٦٥.

(١١١) د. محمد السيد سعيد - هل يمهد إعلان المبادئ لدولة فلسطينية (فى) الاتفاق الفلسطينى - الإسرائيلى : الفرص والمخاطر (سلسة كراسات استراتيجية، ع ١٨، نوفمبر ١٩٩٣، (مؤسسة الاهرام، القاهرة) ص ١٥.

(١١٢) يوئيل زنغر - معاريف ١٩٩٣/١٢/٨.

(١١٣) تصريحات يوسى بيلين دافار ١٩٩٣/١١/٨.

□□□

الفهرس

إهداء	٣
مقدمة	٥
١ - مقدمات الإتفاق	٧
٢ - ما هية إتفاق غزة - اريحا اولاً	١٥
٣ - الجوهر الامنى لإعلان المبادئ	٢٩
٤ - الحكم الذاتى المنقوص	٥١
٥ - التحديات الإقتصادية	٦١
٦ - الترتيبات الشرق - اوسطية القادمة	٧٧
خاتمة : مستقبل إعلان المبادئ	١٠٣
الهوامش	١٠٦

□□□

إصدارات المركز

السلام الفتاك (سلام أشد هولاً من الحروب)	محمد خليفة
البديل الإسرائيلي للعروبة	سيد زهران ومصباح قطب
(المشروع الصهيوني للسوق الشرق أوسطية)	تقديم : أمين هويدى
البديل الأمريكي	مصطفى بكرى
غزة أريحا - المأزق والخلاص	عبد القادر ياسين
غزة أريحا - التسوية المستحيلة	جورج المصرى
صفقة التسوية الأردنية الإسرائيلية	د .السيد عوض
الإسلام السياسي وظاهرة العنف	عصام عامر
	تقديم : د.محمد عصفور
أزمة الإنتماء في مصر	عبد الخالق فاروق
عروبة مصر بين التاريخ والسياسة	د . حسن أبوطالب
البديل الناصري (قراءة فى أوراق التنظيم الناصرى)	سيد زهران
كارثة المعونة الأمريكية لمصر	جمال محمد غيطاس
حلايب.. ونزاع الحدود بين مصر والسودان	أحمد محجوب الشال
المياه العربية (بين بوادر العجز ومخاطر التبعية)	عبد الله مرسى العقالى
سلام أم استسلام (دراسة فى مشروعات معاهدات السلام بين.. إسرائيل والحكومات العربية)	د . أحمد الصاوى
العلاقات الليبية - الأمريكية	د . السيد عوض
أوهام السلام	عبد الخالق فاروق
التطرف الديني .. ومستقبل التغيير فى مصر	عبد الخالق فاروق
إختراق الأمن الوطنى المصرى	عبد الخالق فاروق
الإختراق الإسرائيلي للزراعة فى مصر	صلاح بديوى
بروتوكولات حكماء صهيون	
التلمود	--
مصر الفرعونية	سليمان الحكيم
عن الناصرية والناصريين (حوار مع د . جمال الأتاسى)	مجدى رياض
الإخوان والعسكر	حيدر طه
من يحمى عروش الخليج (النفط والتبعية)	د . أحمد ثابت
بان أمريكان ١٠٣ (اتهام ليبيا أم اتهام أمريكا)	مجموعة مؤلفين
القوة العسكرية الإسرائيلية	جمال الدين حسين
القوى الخارجية والإتجاهات الإقليمية فى السودان	د . السيد فليفل
نظم الحكم العنصرية فى جنوب أفريقيا	د . السيد فليفل
الحكومة والسياسة فى الإسلام	طارق، جاكلين إسماعيل
	ترجمة : سيد حسان